

هيرفي كيمف الخروج من الرأسمالية من أجل إنقاذ الكوكب

ترجمة وتقديم : أنور مغيث

2182

masry3

www.ibtesamh.com/vb

منتديات مجلة الابتسامة

الخروج من الرأسمالية من أجل إنقاذ الكوكب

الخروج من الرأسمالية

من أجل إنقاذ الكوكب

تأليف: هيرفي كيمف

ترجمة وتقديم: أنور مغيث



2013

كيمف، هيرفى.

الخروج من الرأسمالية: من أجل إنقاذ الكوكب/
هيرفى كيمف. - القاهرة : الهيئة المصرية العامة
للكتاب، ٢٠١٢.

١٥٢ ص: ٢٤ سم. - (المراكز القومى للترجمة)

٩٧٨ ٩٧٧ ٤٤٨ ٣٣٩ ٤٤٨

١ - الرأسمالية.

أ - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٣ / ١٠١٩٦

I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 339 - ٤

١٢٢ ديوى ٢٢٠

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اتجهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

9	تقديم المترجم
15	مقدمة
21	الفصل الأول: الرأسمالية : كشف حساب قبل الرحيل
21	معجزات الإنتاجية
25	مملكة المضاربين
29	الفساد في قلب الرأسمالية
33	انتصار التفاوت
36	اقتصاد العالم
39	مرحبا بكم في العصر الجيولوجي الإنساني
45	الفصل الثاني: عصاب الأسواق
45	الفرد، الملك عارياً
49	علم النفس بدلا من السياسة
51	شخصية المجال العام
53	فقدان الرابطة الاجتماعية

56	أيتها الأسر، أنا أمزقكم
58	أن تحيا، هو أن تستهلك وتشعر بالحرمان
61	كل شيء يُباع ويُشتري
65	خبز وألعاب وجنس
68	السوق ضد الرأسمالية
71	الرأسمالية تريد قتل المجتمع
74	التبادل بدون كلام
77	الفصل الثالث: سراب التنمية الخضراء
81	«طاقة المستقبل»، مفهوم مسموم
83	الطاقة النووية، وهم ضد التغير المناخي
85	رياح خادعة
88	غابات للسيارات
91	حلم مدفون للأبد
93	في بلد الذهب القدثر
97	ثلاثة دروس عن الرأسمالية
98	بقاء النوع الإنساني باعتباره مؤشرًا اقتصاديًّا
102	المجتمع يستطيع أن يكسب المليارات
103	نهاية الصنمية
107	فacial: الشمعة والأحجار ولعان النقود
113	الفصل الرابع: التعاون أو الاستبداد

114	الرأسمالية زهرة عفنة
115	البدائل موجودة من قبل
119	الخروج من الرأسمالية وليس من اقتصاد السوق
122	فرض ضرائب على الأغنياء بالتأكيد
123	شجاعة البطء
126	زراعة الحديقة الكوكبية
128	نحو السلام الدائم
131	المراجع

تقديم المترجم

كوكب الأرض في خطر.

إنذار مفزع توجهه لنا التغيرات المناخية، وإن تشكيك البعض في مدى خطورة هذه التغيرات، فإن الإنذار يأتي إلينا من ثقب الأوزون، ومن أزمة انقراض الأنواع الحية وتناقص مساحة الغابات وانتشار التصحر وأزمة النفايات، ولا سيما النفايات الذرية. كل هذه تجليات مختلفة، وإن كانت متداخلة ومترابطة لأزمة واحدة هي أزمة البيئة.

ما العمل إذن؟

يتضمن هذا السؤال الاعتقاد بأن لدينا قدرة على التصرف لمنع هذا الخطر. فهل لهذا الاعتقاد أساس يبرره؟ لبيان ما إذا كانت لدينا قدرة على فعل شيء، علينا أن ندرك أولاً الفارق بين أزمة البيئة وعلامات الساعة.

طبقاً للتراث الديني الساعة هي لحظة نهاية الحياة على هذا الكوكب. وتوجد علامات على قدومها، ولكنها تأتي وفق تقدير إلهي مسبق ولا مجال أمام الإرادة الإنسانية للتدخل في الأمر.

أما مظاهر أزمة البيئة فكلها تتشاءب بوصفها توابع للنشاط الإنتاجي للإنسان ونتائج لطريقته في العيش. وبالتالي يمكن أن تغير الحال إذا ما غيرَ الإنسان طريقته في إنتاج ما يحتاج إليه، وإذا انتقل إلى العيش بأسلوب مختلف، وهذا هو الأساس الذي يجعل سؤال ما العمل، ممكناً بل وضرورياً.

ولقد طرح هذا السؤال منذ عقود، وامتلاء العالم بمبادرات متعددة ومتنوعة تهدف للحفاظ على البيئة وإيقاف تدهورها المستمر؛ فتم تكثيف الجهود للبحث عن مصادر للطاقة البديلة والتجددية، وبدأت عمليات إعادة تدوير النفايات للاستفادة منها، والعودة إلى الزراعة البيولوجية الخالية من الأسمدة الكيماوية والمبادات، واختراع فلاتر لتقليل التلوث بغاز ثاني أكسيد الكربون وغيرها من المبادرات. وإذا أخذنا في الحسبان مستوى التدهور الذي وصلت إليه أزمة البيئة والإيقاع المتتسارع الذي تسير به، فإن هذه الجهود يُنظر إليها عند من يحسنون الظن بها، على أنها جهود غير كافية وغير قادرة على تحويل الاتجاه. أما عند من يسيئون الظن بها ويتشكّون في جديتها، فهي مجرد عمليات تمويه هدفها الإبقاء على النظام القائم لمصلحة المستفيدين منه، مع إعطاء الانطباع بأن هناك جهوداً تبذل لحماية البيئة وذلك لخداع البشر البسطاء.

هذا الكتاب يندرج تحت هذا الاتجاه الأخير، فلقد شخص لنا المؤلف في كتاب سابق بعنوان "كيف يدمر الأثرياء الكوكب" والذي ترجمناه للعربية، الحالة المزرية التي يعانيها كوكبنا اليوم من حيث التغيرات المناخية وانقراض الأنواع الحية ونسبة التلوث. وربط بين هذا الوضع والاقتصاد القائم على التفاوت والاستهلاك السفيف، كما ربطه بالسياسة بوصفها إدارة لصالح الطفة الحاكمة في المجتمع. وذلك ليبين لنا أنه لن تصلح الحلول الفنية أو التقنية لمشكلة البيئة، إذ إن الأمر يستدعي تغييراً جذرياً في السياسة والاقتصاد.

وفي هذا الكتاب، كما يبدو من عنوانه، يطرح المؤلف علينا ضرورة الخروج من الرأسمالية من أجل إنقاذ الكوكب.

لقد بدأ النظام الرأسمالي الصناعي في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وكان كارل ماركس من أوائل المنادين بضرورة تجاوزه، مبرراً ذلك بأنه نظام لا يهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية كما كانت الحال في النظم الاقتصادية السابقة، وإنما يهدف أساساً إلى تحقيق الربح وإعادة استخدامه في تحقيق

تراكم مستمر لرأس المال، وهو ما سيؤدي في نظر ماركس إلى استغلال العمال والإفقار الدائم لهم. وهذا سوف يخلق تناقضًا جذريًا بين العمال والرأسماليين، سوف يؤدي في النهاية إلى انهيار الرأسمالية بسبب نضال العمال المتواصل لانتزاع حقوقهم. ولكن الرأسمالية استطاعت أن تخفف حدة هذا التناقض عن طريق رفع مستوى دخول العمال عن طريق النهب الاستعماري لشعوب الجنوب، وكذلك عبر تدخل الدولة لضمان مستوى معيشة مقبولة للعمال في البلاد المقدمة.

ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين تناقض جديد يصعب على الرأسمالية التخفيف من حدته، وهو التناقض بين النظام الرأسمالي من جانب وموارد الطبيعة المحدودة من جانب آخر، فالنظام الرأسمالي، لكي يستمر في الحياة، يسعى دائمًا للحصول على مزيد من الأرباح، ولكي يتمكن من ذلك يقوم بتشجيع الاستهلاك الذي يتم إشباعه عن طريق الزيادة في الإنتاج. وهذه الزيادة بدورها تقتضي الزيادة في استنفاد موارد الطبيعة، وهي مخزون غير متجدد لن يكفي على المدى الطويل في تغطية حاجات سكان الكوكب الذين يتزايدون باستمرار، كما يجعل حياة الأجيال المقبلة عرضة لمخاطر كبرى.

وجاءت العولمة والأزمة المالية لتزعزعوا الثقة في إمكانية استمرار الرأسمالية، وجعلتا لها أعداء كثيرين يبحثون عن صيغة جديدة في الإنتاج والاستهلاك تتلافى هذه المخاطر وتحافظ على التوازن بين الإنسان والبيئة المحيطة.

يبين الكتاب خطر استمرار النظام الرأسمالي على البشرية بأسرها من خلال ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر بيئية ناتجة عن الاستهلاك المفرط للطاقة وموارد الطبيعة، ومخاطر اجتماعية ناتجة عن تحفيز الاستهلاك الترفى ودخول منطق الربح إلى مناطق تتعلق بالعواطف والإنجاب والعلاقات الأسرية، ومخاطر سياسية تهدد الديمقراطية وحرية اختيار الناس للحياة التي يريدونها. كل هذه المخاطر تتكبد بها البشرية بسبب رغبة كبار الرأسماليين في الكسب رغم أنف الجميع.

لم تكن مشكلة البشر مع الرأسمالية، منذ أن ظهرت على مسرح الاقتصاد العالمي، أنها تؤدي للتفاوت الطبقي الرهيب فحسب وإنما أيضا لأنها تؤدي لاغتراب الإنسان. والاغتراب في نظر ماركس هو شعور الإنسان بأنه في انفصال عن ذاته وفي صراع معها، فلبقائه على قيد الحياة ورعايته أولاده يضطر لبيع قوته عمله مقابل أجر، وينتج سلعاً لا يستطيع امتلاكها. وينشأ عن ذلك شعور بالتشيُّء، وبأنه هو نفسه قد أصبح سلعة معروضة في الأسواق يسرى عليها قانون العرض والطلب.

كان نقد ماركس مرافقاً لعصر "الرأسمالية المتوجحة"، التي سادت طوال القرن التاسع عشر، وتنبأ ماركس لها بالوقوع في الأزمات الدورية التي تتخذ أشكال التضخم والبطالة والكساد. وفي العقد الثاني من القرن العشرين رأى عالم الاقتصاد الإنجليزي كينز، إن الفترات الخالية من الأزمات في ظل الرأسمالية هي الاستثناء، في حين إن القاعدة هي الأزمات الدائمة. واقتصر إصلاح الأمر تدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد لتケفل لمواطنيها التأمينات والمعاشات وإعانت البطالة. وبدأ عصر ما يسمى بالدولة الراعية، وفي هذا العصر، حسبما يرى الفيلسوف هريارت ماركيوز، لم يختف اغتراب الإنسان، بل ازداد استفحالاً. ذلك لأن الرأسمالية قد حولت تطلعات الإنسان إلى السعادة والحرية إلى مجالات للربح، فأصبحت السعادة هي الاستهلاك والحصول على أكبر قدر من السلع، وأصبحت الحرية هي إشباع النزوات التي تقوم وسائل الإعلام بتوجيهها باستمرار، كل هذا مع التحكم في الإنسان بحيث لا يستطيع أن يتذبذب بشكل حرأى قرار مصيرى يتعلق ب حياته. هذا الإنسان الذى تصيفه الحضارة الرأسمالية يطلق عليه ماركيوز: الإنسان ذو البعد الواحد، الذى يتخلى عن الحرية مكتفىاً بوهم الحرية، ويكتفى عن السعي إلى السعادة مكتفىاً بوهم السعادة.

وفي هذا الكتاب يبين لنا المؤلف، ليس من خلال تأملات وتحليلات فلسفية، وإنما من خلال رصد للواقع الحى، كيف أن اغتراب الإنسان قد وصل مع

الرأسمالية الحالية إلى مستوى ربما لم يكن يخطر ببال كارل ماركس أو هربارت ماركيوز؛ فقد طفى منطق المردودية الاقتصادية على مجلل العلاقات الإنسانية، فنرى مواطنين يببيعون أعضاء من جسدهم وآخرين يببيعون أبناءهم. وتحول التليفزيون إلى أداة تبني سياسية مقصودة وممنهجة تهدف إلى دفع الناس لاستهلاك سلع، ليست فقط ترفية، وإنما ضارة بصحتهم وصحة أطفالهم.

حينما نشأت الرأسمالية لم يكن الماركسيون وحدهم هم من ينادون بضرورة تجاوزها، ولكن هناك تيارات أخرى دينية وطوباوية ونقابية وفوضوية. وكثيراً ما أُتهم المطالبون بالخروج من الرأسمالية بالخيالية وعدم الواقعية، وبلغ هذا الاتهام ذروته بعد انهيار المعسكر الشتراكي. وراحـت الرأسـمالـيةـ المـنتـصـرةـ تحتـفيـ بـذـاتـهاـ،ـ وـبـدـأـ الـحـدـيـثـ عـنـ نـهـاـيـةـ التـارـيـخـ،ـ وـهـىـ أـطـرـوـحةـ تـعـنىـ الـانتـصـارـ النـهـائـىـ لـلـرـأـسـمـالـيـةـ الـلـيـبـرـالـيـةـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ الـعـالـمـ.ـ وـفـىـ لـيـلـةـ سـقـوـطـ جـدارـ بـرـلـينـ صـرـحـ الرـئـيـسـ الـأـمـرـيـكـىـ جـورـجـ بوـشـ الأـبـ،ـ مـعـبـراـ عـنـ هـذـهـ الـأـطـرـوـحةـ قـائـلاـ:ـ الـيـوـمـ يـنـامـ إـلـيـانـ مـلـءـ جـفـونـهـ فـىـ جـمـيعـ أـرـجـاءـ الـأـرـضـ دـوـنـ أـنـ يـسـأـلـ نـفـسـهـ أـىـ نـظـامـ أـتـبعـ؛ـ فـقـدـ اـنـتـصـرـتـ الرـأـسـمـالـيـةـ الـلـيـبـرـالـيـةـ بـصـورـةـ حـاسـمةـ.

والآن وبعد مضي نحو عشرين عاماً على سقوط جدار برلين، تفاقمت أزمة الرأسمالية بأبعادها الثلاثة: الاستغلال وتدھور البيئة والاغتراب، وتزايد خصومها، وخصوصاً من الشباب الطامحين إلى عالم جديد، وتوسعت حركتهم حتى بلغت أغلب بقاع الأرض، واحتلوا الميادين مطالبين حكوماتهم بالكف عن تدليل طفمة رجال الأعمال، والكف عن ترك الحبل على الغارب للبورصات المالية. إن البشرية تتطلع بالفعل إلى الخروج من الرأسمالية، وتأمل في ابتكار نظام جديد، وإن لم تتحدد ملامحه بعد.

أنور مغيث

٢٠١١ / ١١ / ٢٦

مقدمة

ولد أبي عام ١٩٢٠. جيل مسحوق. كانت طفولته مغمورة في ذكريات يخترقها الجرح الدامي لحرب ١٩١٤ - ١٩١٨، ومجازرها ومعاناة القارة منها، وبطولة بلا جدوى ثقيلة على الكاهمل. وبعد أن أجهزت أزمة ١٩٢٩ على الاقتصاد، رأى صباح الرخاء يتداعى، وتتداعى معه الحنياة المرحة التي كانت ملامحها قد تشكلت. ودقت طبول الحرب من جديد لتعلن عن المجذرة القادمة. وسرق المدفع العائد شباب هذا الزمن وألقى به في الخوف والبؤس والقتال، ووطأة القيصر، واضعاً إياه في مواجهة الوجه البارد للإنسانية.

ولا يمكن لنا أن نفهم المشكلة التي تتطلب حلّاً في بداية هذه الألفية الثالثة إذا نسينا الشباب المهدور لهؤلاء الشبان والشابات من هذا الجيل، في بلاد الغرب وروسيا واليابان، والحماس الذي ملأهم عندما جاء ما نطلق عليه في فرنسا "التحرير"، والذي كان كذلك للعالم بأسره. وأخيراً بدا أن دوار الحرب قد زال. صار بالإمكان أن نعيش ونحب ونعمل، دون أن يكتسي الأفق بغمام المصير الأسود. كان أزرقاً مثل اللانهائي. وكان ما أطلق عليه أحد الاقتصاديين الممثلين بالحماسة والعاطفة "الثلاثين المجيدة"، ثلاثة عقود اتسمت بانتشار الثروة المادية بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ.

وأنا ولدت عام ١٩٥٧. جيل مشبع. وحتى حين كانت الظروف صعبة كان الأمر على ما يرام. كنا نمر من معجزة إلى معجزة، في عالم ما زال يتسم بالوداعة

الريفية التي كانت تلقى بظلالها حتى في قلب المدن، اكتشفنا الثلاجة والفسالة الآلية و سيارة بابا، والتليفزيون - الملون، إذا شئتم - وأدوات من كل نوع. وبعد ذلك، كانت هناك بنفس القدر إثارة عامة ومرحة تتعش سياسة تتصرف بالشفف، وموسيقى دائمًا أكثر ابتكارية تجعلنا نعتقد أننا سنغير العالم. وفتحت حبوب منع الحمل أبواباً ممنوعة. حتى التهديد السوفيتي وفكرة الحرب النووية الشاملة كانت تضيف على النسوة المخيمه نغمة من القلق تزيدها حمية.

نما هذا الجيل وكأن طفولته ستستمر دائمًا، وحسب أن لحظة من لحظات التاريخ هي يقين ثابت. وهكذا واصلنا الإنتاج والعمل والاستهلاك دون أن نرى أن مصابيحنا المبهجة قد بدأت تخفت ألوانها، وأن طموحاتنا بهتت وبراءتنا الشابة قد تحولت إلى أنانية مشوهة. لقد راكمنا جبالاً هائلاً من الممتلكات دون أن نفهم أن وجودنا ينتابه الخراب.

ولد أبني الأول عام ١٩٨٤. جيل بلا أمان. مدلل، ينعم بالرفاهية ومستريح. غيرت المعلوماتية ديكور العالم، وتم وضع الولاءات القديمة السياسية والدينية والنقابية في مخزن الكماليات، وصارت الدعاية الإعلانية هي الفن الجديد، ريجان يعيد صياغة أمريكا والاتحاد السوفيتي ينهار، وكلينتون يضفي الابتسامة على العولمة، واكتشفنا السفر إلى أربعة أركان العالم؛ والتاريخ، كما قيل، قد انتهى. هذا الجيل، المشبع بالتليفزيون، والطفل الملك الذي أصبح فرداً حرّاً بإفراط كان يمكنه أن يظن أنه بلا هموم. ولكن الحلم، كما في بلد أيام الخميس الأربعة التي وقع فيها بینوكیو، بدا خدعة. الآباء المتراخون هم ماديون جشعون، ومجتمع الفرجة المرح يحتفى بالبورنوغرافيا والرياضة التجارية، وتبين أن الاحتقار المعلن للسياسة هو سلاح السيطرة. وكل المخترعات في نهاية المطاف ليست سارة.

و قبل كل شيء، كانت الأزمة البيئية تحرك سحاباتها السوداء في السماء التي تزداد حركة، ويعلن الاقتصاد عن نهاية الأزمـة السهلة. لقد وعدوهم بالقمر فإذا بهم يكتشفون المستنقع.

ولكن هل تجدر بهم الشكوى؟ لا، فهذا الجيل عليه أن يواجه أكبر تحدي عرفة تاريخ البشرية. وهو منع الأزمة البيئية والتي هي لقاء النوع البشري مع حدوده في المجال الحيوي من التفاهم وجر الإنسانية إلى الفوضى، وعليه إنقاذ الحرية ضد إغواء السلطة، وابتكار اقتصاد منسجم مع الكوكب، وبذر نباتات المستقبل كى تعمل الأجيال المقبلة على طريقتها لتزدهر مجتمعات الألفية الثالثة. إنها ليست نهاية التاريخ ولكنها بداية تاريخ جديد. مهمة رائعة ومبهرة وغير أكيدة. لن تكون حياتكم سهلة، وإنما ستكون كثيفة.

منذ عامين كتبت: "لقد دخلنا فى وضع أزمة بيئية دائمة وكوكبية. سوف تعبّر عن نفسها فى انهيار مقبل للنظام الاقتصادى العالمى". وبعد ذلك بعده شهور، فى صيف ٢٠٠٧، بدأت الأزمة المالية لتطلاق أزمة اقتصادية هي ليست سوى التكيف الضروري لنظمنا مع انهيارات المجال الحيوي.

لن يكون هناك ما هو أسوأ من أن نترك الطفمة تواجه الصعوبات من خلال اللجوء إلى المعالجات القديمة، وإلى الانطلاق الضخم للإنتاج، وإلى ترميم النظام السابق. جاءت اللحظة للخروج من الرأسمالية، بوضع الأزمة البيئية الملحة والعدالة الاجتماعية فى قلب السياسة.

وصفت الأزمة البيئية فى كتاب *كيف يدمر الأثرياء الكوكب*، وبينت صلتها بالوضع الاجتماعى الحالى الذى يتسم بتفاوت مفرط. واستناداً إلى عالم الاقتصاد "ثيودور فيبلن Theodor Veblen" بينت صلاحية تحليله للتنافس الفاضح لتفسير ظواهر الإفراط فى الاستهلاك الجارىة فى مجتمعاتنا، وبالتالي الأثر البيئى الهائل لها. لن يوجد إذن حل للأزمة البيئية دون إدانة النظام الاجتماعى. حسبما استنتجنا.

ويمكن تلخيص موقفنا فى المبادئ السبعة الآتية

١ - ترك الأزمة البيئية تتعمق سيدفع بالحضارة إلى تدهور مستمر وهائل فى شروط وجودها.

٢ - حظيت فرضية آثار السقف، والذي فيما بعده لن تجد الأنظمة الطبيعية توازنها، بمصداقية كبرى.

٣ - لا شيء يبرر أن يكون نصيب الأفارقة أو الآسيويين أو أي جماعة بشرية أخرى من موارد المجال الحيوي على المستوى الفردي أقل مما يحصل عليه الأوروبيون واليابانيون وأهل أمريكا الشمالية.

٤ - لن يتمكن أعضاء المجتمع البشري من الوصول إلى المستوى الحالى لاستخدام الموارد لدى الأوروبيين واليابانيين والأمريكيين دون تخطى سقف التوازن فى المجال الحيوى. فعلى هؤلاء إذن تخفيض استهلاكهم للموارد إلى مستوى قريب من المتوسط العالمى المنخفض كثيراً عن مستواهم الحالى.

٥ - تتسم المجتمعات المسماة بالمتقدمة بالتفاوت. والإنصاف يعني أن تخفيض الاستهلاك المادى ينبغي أن يكون أكبر بالنسبة للأغنياء عن غيرهم. الانخفاض العام للاستهلاك المادى سوف يعوضه تحسين الخدمات الجماعية التى تتضادر من أجل الرفاهية العامة.

٦ - التنافس الفاضح موجود فى قلب أداء المجتمع العالمى. ويعنى أن عادات الطبقات الأكثر ثراء تحدد النموذج الثقافى الذى يتبعه مجمل المجتمع. تقليل التفاوت وبالتالي تقليل إمكانات الاستهلاك الفاضح لدى الطففة سوف يعدل النماذج العامة للسلوك.

٧ - التحدى السياسى الأكبر للفترة التى ستبدأ هو إجراء تحول نحو مجتمع أكثر عدلاً، وفي توازن مع المحيط البيئى دون أن تدمر الطففة الديمقراطية كى تحافظ على امتيازاتها.

ولكن كيف يمكن الانتقال من هذا التشخيص إلى التعديل الضرورى للعلاقات الاجتماعية؟ أولاً من خلال الوعى الواضح بطبيعة الخصم. فالطففة تزدهر فى نظام اقتصادى هو الرأسمالية التى وصلت إلى ذروتها. ومن المهم فهم

خصوصيتها بالنسبة لأشكالها السابقة: لقد غيرت الرأسمالية من نظامها منذ سنوات ١٩٨٠، وخلال هذه العقود الثلاثة نضج جيل يرى التفاوت يتفاقم والاقتصاد يقترب بالجريمة، والمال يستقل عن الإنتاج المادي، وينتشر الطابع السلعي في الأرض بأسرها.

ولكن قراءة اقتصادية بحثة لهذا المسار سوف تغفل ما هو جوهري. إذا كانت الآلية الثقافية للاستهلاك السفيف موجودة في قلب الآلة الاقتصادية الحالية، فإن الحالة النفسية الجماعية التي وصلنا إليها هي الوقود المحرك لها.

في العقود الثلاثة الأخيرة نجحت الرأسمالية بشكل كامل في فرض نموذجها الفردي في التصور وفي السلوك، مهمسة المنطق الجماعي الذي كان يكبح، حتى ذلك الوقت تقدمها، وتكمّن الصعوبة الخاصة بالجيل الذي نما تحت هذه السيطرة في واجب إعادة اختراع التضامن، بينما تكرر له الشروط الاجتماعية بلا توقف أن الفرد هو الكل. للخروج من الآلية المدمرة للرأسمالية ينبغي أولاً تفكيك أنماط ثقافية والتخلص من التحكم السيكولوجي.

تسعى الرأسمالية إلى تحويل انتباه جمهور واع أكثر فأكثر بالكارثة المحدقة بجعله يعتقد أن التكنولوجيا، وهي كيان خارج عن مجتمع البشر، يمكنها أن تتجاوز العقبة. سوف يكون المخرج - والفرصة - في "التنمية الخضراء". ينبغي هنا أيضاً تفكيك هذا الوهم الذي لا يهدف إلا إلى إدامة نظام السيطرة القائم.

لا يمكن المستقبل في إعادة إطلاق للاقتصاد تقوم على التكنولوجيا، ولكن في ترتيب جديد للعلاقات الاجتماعية. تقتضي تحديات الساعة الخروج من منطق الربح الأقصى والفردي لخلق اقتصادات تعاونية تسعى إلى احترام الكائنات والمحيط الطبيعي.

تتأهب الرأسمالية إلى اختتام وجودها القصير. وبعد قرنين من ازدهار خارق للعادة، مدعوماً بتحول تقنى مشابه للذى عرفته مجتمعات الصيد باكتشافها ثورة الزراعة أثناء العصر الحجرى المتأخر منذآلاف السنين، سوف تتخلص الإنسانية

من هذا الشكل العابر، الفاعل ولكنه عنيف، والبادخ ولكنه عصاوى. يمكن لنا الخروج من الرأسمالية بالتحكم في الهزات المحتومة التي سوف تُنبع. أو الفرق في فوضى تحديها طفمة قابعة على امتيازاتها بسبب عمها وأنانيتها. إن ما يجعل الميزان يميل هو، القوة والسرعة اللتان بها نتمكن من العثور على اقتضاء التضامن وفرضه.

الفصل الأول

الرأسمالية، كشف حساب قبل الرحيل

معجزات الإنتاجية

أثناء دراستي، أرادت مدرسة العلوم السياسية التي كنت بها، توعية طلابها بأخر ما وصل إليه التقدم التقني، وفرضت إجبارياً بعض الدروس عن علوم الحاسب الآلي. واللحظة الأكثر أهمية في هذا الدرس كانت تأتى عندما كان يجب ثقب بطاقات من الكارتون قبل إدخالها في آلة تقوم بإجراء عمليات تمت برمجتها. وأرجو ألا يظن القراء الشباب لهذا الكتاب أنتي هنا أمزح؛ لقد كانت البرمجة عن طريق البطاقات المثقوبة في بداية سنوات ١٩٨٠، وسيلة شائعة للتواصل مع الحواسيب الآلية.

في هذه الفترة بدأت في كتابة مقالات على آلة كاتبة ميكانيكية، كان العود المعدني الذي يحمل في آخره الحرف محفوراً يضرب الشريط المغموس بالحبر الذي توجد ورائه الورقة. ورغم الهمة الأسطورية لهذه الممارسة التي تجعلك تتقمص هيئة مخبر صحفي أمريكي غارق في ال威يسكي والسجائر، سرعان ما انتقلت إلى الآلة الكاتبة الكهربائية ماركة (IBM) حروفها محفورة على بلية معدنية أو على شكل زهرة المارجريت. كان هذا قبل أن أختبر آلة لمعالجة النصوص ماركة فييلبس معقدة بعض الشيء إذ تستطيع أن تحفظ ببعض الصفحات في الذاكرة. قادتني مصادفات الحياة بعد ذلك إلى مجلة العلم والحياة وهي مجلة مخصصة لعلوم الكمبيوتر، وكنا نتسلق كثيرا

باختبار عشرات الحواسيب التي تنتجها صناعة فتية ومتسمة بإيقاع سريع كشخص مجنون يوزع الحلوي.

وأتذكر دائماً وصول جهاز الماكينتوش في بداية ١٩٨٤ : انبهار تام. كان الجهاز سهل الاستخدام، مدمجاً، واخترع "الفأر" وسيلة جديدة للتواصل مع الآلة، ووجود "الايكونات" على "المكتب" سهل ممارسة كانت حتى ذاك مقصورة على بعض الشباب غربي الأطوار يعيشون على الكوكاولا والبيتزا أثناء برمجتهم سلاسل من اللوغاريتمات حتى الثالثة صباحاً.

جهاز الماكينتوش، في طبعته الأولى، لم يكن يسمح بمعالجة نصوص تتجاوز العشرة آلاف علامة، أي سبع صفحات. وذاكرته الحية كان مقدارها ١٢٨ كيلو أوكتا. واليوم الذاكرة الحية للكمبيوتر الذي أكتب عليه هذا الكتاب هي، ٢ جيجا أوكتا.. أي خمسة عشر ألف ضعف. هذان الرقمان يمثلان إطاراً للتطورات الأكثر بروزاً في الثلاثة عقود الأخيرة: طفرة الإنتاج التي أحدثتها "الثورة" المعلوماتية. هذا التزايد في قوة الدوائر الإلكترونية قد أدى إلى طفرة في إنتاجية العمل في جميع البلاد المتقدمة بعد الأزمة البترولية في أعوام ١٩٧٠.

ولقد تقصى أنجوس ماديسون Angus Maddison، أشهر مؤرخي الإنتاجية، تطور الإنتاجية حسب ساعة العمل في اثنى عشر بلداً أوروبياً وكان كالتالي:

١،٥٥ - في العام فيما بين (١٨٧٠ - ١٩١٣).

١،٥٦ - فيما بين (١٩١٣ - ١٩٥٠).

٤،٧٧ - فيما بين (١٩٥٠ - ١٩٧٣).

٢،٢٩ - فيما بين (١٩٧٣ - ١٩٩٨).

بالنسبة لمجمل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE (أوروبا والولايات المتحدة وكندا اليابان) تباطأ الإيقاع بعد ذلك فيما بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٠ ولكن بقي عند ١،٨ في العام. وهكذا تتسم فترة الرأسمالية التي افتتحت في

غمار الصدمة البترولية بزيادة في الإنتاجية هي بالتأكيد أقل مما كانت عليه أثناء "الثلاثين المجيدة" - وهي سنوات (١٩٤٥ - ١٩٧٥) - ولكنها أكبر من نصف القرن السابق على الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٩، والتي كانت رغم ذلك فترة تحول هائل في الاقتصاد العالمي.

نشرت التحولات المعلوماتية أجهزة معالجة المعلومات بتكليف ضعيفة وفاعلية قوية.

إنها تجمع بين مبدأ الرقمنة وتتفيذه بواسطة الميكروإلكترونيك. الرقمنة تقوم على تمثيل ظاهرة واقعية - صوت، ضوء، رسم، صورة - من خلال سلسلة من الأرقام. وهي تتم من خلال تحويل هذه الظواهر، المسماة أنالوجية، ذات الإشارة الكهربائية المستمرة، إلى سلسلة من الدفعات الكهربائية يمكن تحليلها في صيغة ٠ . ١ . هذه الرقمنة ينفذها الميكروإلكترونيك الذي يحرك بصورة سريعة أكثر فأكثر هذين الرقمين، الـ ٠ والـ ١ .

وهناك مقياس لتطور كفاءة الميكروبروسisor، وهو تكلفة المعالجة لليون عملية: كانت دولاراً واحداً في عام ١٩٧٠، وهي الآن ١٠٠٠٠٠٠٠، أي أقل بمائة مليون مرة.

حجم هذا التحول في الأنشطة الإنسانية بواسطة المعلوماتية يمكن رصده تقريرًا في كل عنصر من عناصر الديكور اليومي لساكن المدن في بلد غني. ويمكن أيضاً قياس هذا التحول، حيث نعرف أن الكوكب يحتوى اليوم على أكثر من مiliار حاسب آلى أي بمعدل واحد لكل ستة من السكان.

يوجد ألف مثال على منتجات وعلى أنشطة معدلة بواسطة توغل الميكروإلكترونيك. فحينما كنت صغيراً، كان هناك مذياع صغير يقع في صالون منزل أبي ويستقر عليه دوار أسطوانات نسمع خطوطه المحفورة الدقيقة. وفي سنوات ١٩٧٠ خصصت أول نقود كسبتها لشراء جهاز hi fi، وهو دوار أسطوانات بسماعتين، وكان مصنوعاً في "ألمانيا الشرقية" التي كانت تعرض حينذاك

منتجات رخيصة الثمن. وفي نفس الفترة تزايدت أعداد شرائط الكاسيت قبل أن يفرض القرص المدمج نفسه في سنوات ١٩٩٠: لقد انتصر الرقمي على المحاكي، والآن نحن نشهد ظهور جهاز MP3، والموسيقى على شبكة الإنترنت: والفريق الذي يعزف فيه ابنى جوزيف على آلات الإيقاع له صفحة على الشبكة، ويمكنكم الاستماع لبعض قطعه الموسيقية.

أدى ارتفاع الإنتاجية الذي أدى إليه المعلوماتية إلى انخفاض تكلفة المنتجات المصنعة. وقد سمح هذا بارتفاع المستوى المادي للمعيشة.

وهذا أيضاً تم ترجمته بواسطة قدرة هائلة على تعديل وتكيف المادة. فقد غزا الميكروسيسور الآلات، كما سمحت الحواسب الآلية بتصور أجهزة أكثر فاعلية. لم يؤد إدخال المعلوماتية على السلسل التكنولوجية إلى إدخال الاقتصاد في مجال ما هو غير مادي. بل بالأحرى أدى إلى زيادة كمية المواد المعدلة: أولاً بسبب كتلة النفايات والتلوثات التي سببتها الحواسب نفسها التي سرعان ما تصبح قديمة وبالتالي يتم التخلص منها، ولكن أيضاً وخصوصاً بسبب أن التلاعب في العلامات الذي يسمح به الحاسوب الآلى لا يحل محل التلاعب بالمادة، بل على العكس يزيد منه بإدخال تصميم الآلات الأكثر قدرة. على سبيل المثال وصل استغلال الرمال الداكنة (bitumineux) في البرتا إلى شفا الإفلاس، التغيير التكنولوجي الذي حل محل الحفارات العملاقة بواسطة شاحنات يمكن أن تحمل أكثر من مائة طن من الرمال في الحمولة الواحدة سمح بالإبقاء على النشاط. مثال آخر: كان كل عامل أجير، من بين الـ ٣,٩٢٠ الذين كان يضمهم عام ٢٠٠٧، مصنع الحديد والصلب في أرسيلور بمدينة دنكرك، كان ينتج ٢,٥٧ ضعف من الصلب (١٦٢٠ طناً) أكثر من سابقيه عام ١٩٧٧ (٤٥٦ طناً). وليس الصناعة وحدها التي تأثرت: على سبيل المثال، مر الإنتاج السنوي من الحليب لكل بقرة في فرنسا من ٤٧٠٠ لتر في العام سنة ١٩٨٠ إلى ٧٧٠٠ لتر سنة ٢٠٠٦، الإدارة المعلوماتية للماشية وبرامج التلقيح الصناعي لعبت دوراً جوهرياً في هذا التقدم.

مملكة المضاريين

كان سام واثقاً من نفسه. فهو يعرف جماعة في مدينة ليكفيو يمكن قضاء بعض الليالي عندهم. جمعت بيننا منذ يومين مصادفة الأتوستوب. كان لديه كلب ويرسم في المساء لوحات يلفها في حافظة. وصلنا إلى ليكفيو في أوريجون. الكوخ الذي كان يحمل عنوانه بدا طافياً على بحيرة مليئة بكراسيب من الخردة والسيارات والإطارات والألواح والماعز... رجل ملتح وامرأتان وصبي يعيشون هنا. ولكن لم يكن بإمكانهم إيواؤنا. منذ ثلاث سنوات كانت توجد جماعة يأتي إليها كل من يرغب. كان هناك دائماً نحو عشرة أشخاص يعملون ويدخنون ويعزفون الموسيقى. ولكن الزمن قد تغير. رحل صديق سام ولم يبق سوى الملتحي الذي كان يكسب رزقه من رعي خمسين رأساً من الماعز. وفي الخلف مبنيان من الخشب في شكل الفطر، بهما آلات موسيقية وأوراق مبعثرة يتراكم عليها التراب في صمت. ذهب روح الهيبز إلى السماء مع المجوهرات.

فيما بعد، في ساليناس بكاليفورنيا، شرح لي مسافر آخر بالأتوستوب في جزء من الطريق السريع، أن حركة سنوات ١٩٦٠ ماتت. "لا شيء يتحرك الآن. الناس لا تفكرون في جنى المال، والبلد يتجه ببطء إلى نزعنة محافظة تزداد تشديداً مع الوقت". كنا في عام ١٩٧٨. كانت الولاية الذهبية قد تبنت للتو عبر استفتاء "اقتراح ١٢"، وهو مطالبة بتخفيض الضرائب ساندها حاكم الولاية السابق رونالد ريجان، ووقع عليها ١,٢ مليون من أهل كاليفورنيا. تم تجميد ضريبة السكن، وتبعتها ولايات أخرى. وفي نوفمبر ١٩٨٠، انتخب ريجان حاكماً للولايات المتحدة. واعتلت السلطة رأسمالية بلا حياء وأصبح المال ملكاً وإمبراطوراً بل وله.

بعد ذلك بثلاثة عقود، كان رئيس المال المالي يضم مبالغ تفوق بثلاثين ضعفاً مبالغ التبادل في الاقتصاد المسمى بالواقعي. وهذا يعني أن المضاربة على القيم في البورصة وعلى العملات قد انفصلت عن مقدار المنتجات العينية التي تمثل

أساساً لها في الوضع العادي. ويكون إجمالي الناتج المحلي PIB من الملكيات والخدمات المقدمة. في عام ٢٠٠٢ وصل إجمالي الناتج العالمي إلى ٣٢٠٠ مليار دولار، وكان إجمالي الصفقات المالية قد وصل إلى أكثر من مليون مليار دولاراً مهولًا! مهول.

كيف أصبح مثل هذا الانفصال بين الإنتاج المادي والعلاقة المالية ممكناً؟ عند الخروج من الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٤، تمت هيكلة نظام التبادلات في مؤتمر بريتون وودز، لكن يتم تفادى تكرار الفوضى المالية التي سبقت الصراع.

وقد دعمت النظم المالي العالمي بالدولار الذي أصبح يتحدد معدل صرف كل عملة أخرى على أساسه. قبل ذلك كان الذهب هو الذي يقوم بهذا الدور.

إن نمو التجارة الدولة خلال الثلاثين المجيدة وازدهار الشركات المتعددة الجنسية قد قادا إلى فبركة دولارات تتجاوز ما هو ضروري بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة وحدها. حرب فيتنام تكلفت كثيراً، وتضخم العجز في ميزانية الولايات المتحدة بصورة هائلة، وانهيار نظام بريتون وودز. في أغسطس ١٩٧١ قرر الرئيس نيكسون الخروج من نظام معدل الصرف الثابت. ولم بعد الدولار مغطى بالذهب. النظام الجديد للصرف العائم كان يعني أن معدلات العملة يحددها السوق. وخلق هذا فرصاً للربح من جانب مضاربين قادرين على اللعب بين اختلافات معدلات الصرف بين العملات.

وهناك مثال مشهور هو جورج سوروس، الذي ربح في ١٩٩٢ أكثر من مليار دولار حينما لعب بمهارة ضد الجنيه الإسترليني. وشجعت معدلات الصرف العائمة حركة رعوس الأموال. وفيما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٤، انتقلت الصفقات اليومية في السوق العالمي من عشرة مليارات دولار إلى ألفي مليار أى مائتي ضعف.

هذا التحليق للاقتصاد المالي حفزته الصدمات البترولية في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩. لقد حول الارتفاع الكبير في سعر البترول كمية ضخمة من رؤوس

الأموال إلى البلاد المنتجة. ونظرًا لأن هذه البلاد لم يكن لديها ما تستخدم فيه رؤوس الأموال هذه، فقد استثمرت جزءاً كبيراً من هذه "البترودولارات" في الأسواق المالية الغربية. ومن جهة أخرى بدأت بلاد الجنوب غير المنتجة للبترول في الاستدانة الكبيرة. وتغير إجمالي الدين الخارجي للبلاد النامية من ٥٠ مليار دولار في ١٩٦٨ إلى ٢٤٥٠ ملياراً في ٢٠٠١.

وأخيراً رفعت سلسلة من القرارات السياسية الحواجز أمام حركات رؤوس الأموال بهدف جذب الدخول البترولية، ولتسهيل إدارة ديون الدول. وقد جرت العادة على استثمار سندات الخزانة في الأسواق المالية في شكل التزامات مالية "قروض طويلة المدى"، وهو ما سمح للحكومات أن تمول دون أن تؤدي إلى تضخم. كما قامت الحكومات بإزالة العوازل التي تفصل بين المهام المالية المختلفة (إيداع مصرفي واستثمار بالمضاربة) من أجل جذب رؤوس الأموال إلى البورصات. وقد حصل بنك لاسيتي في لندن، متنافساً مع وول ستريت، على إلغاء الإشراف على الصرف، في حين أنه عام ١٩٨٧، خفف "انفجار الكبير" في مجال المال من القواعد التي تحكم في حركة رؤوس الأموال. ثم تابعت البلاد الأخرى هذا النموذج.

هناك إجراء آخر سيدعم هذه الحركة التي تسير على ثلاثة أقدام. في عام قرر بول فولكر Paul Volcker مدير المخزون الفيدرالي للولايات المتحدة، زيادة معدل الفائدة بصورة كبيرة من أجل تخفيض التضخم وإنعاش الاقتصاد. وهذا جعل انتقال رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة مربحاً. والنتيجة: فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٩٢ انتقل معدل الفائدة الحقيقي من ٪٢ إلى ٪٨. وجعل انتقال الفائدة إلى قيمة متوسطها ٪٥. استثمار رؤوس الأموال يتضاعف في أقل من ١٥ سنة.

ولا يوجد رمز يعبر عن هذه المرحلة في الرأسمالية أفضل من الكلمات التي استخدمها المعلقون: فيما قبل كانت كلمة "مستثمر" تشير إلى صاحب مشروع استخدم رأس الماله في عملية صناعية أو تجارية غير مضمونة النتائج. الآن

المصطلح يعني الأشخاص أو الشركات التي تلعب في سوق المال والذين ليسوا في حقيقة الأمر سوى مضاربين.

المعرفة المهمة لهؤلاء المضاربين تم تتويجها بجائزة نوبل في الاقتصاد، أي جائزة بنك السويد المركزي - والتي منحت عام 1977 إلى كل من "ميرتون" - Merton - و "شولز" - Scholes. وقد منحا الجائزة لأنهما بلوغا منهجا يسمح بتقدير قيمة المنتجات المشتقة. هذه المنتجات هي مضاربات على القيمة من خلال رصد مالي آخر. وبلغة فرنسية بلغة يقال حساب احتمالات الربح martingale. وقد قادهم تطبيق منهجهم إلى نجاح غير متوقع: كان الحائزان على الجائزة يديران مع أصدقاء لهم صندوق مضاربات LTCM. الذي أفلس عام 1998، وتحديداً بسبب تبادل المنتجات المشتقة.

لقد أصبح السوق العالمي نظاماً للفروسيّة يتم فيه دفع الديون التي سببتها المضاربات بواسطة التزامات جديدة بلا ضمان واقعى. لقد انتهى المختصون إلى تزوير هذه العملية باستخدام مصطلح التوريق titrisation: يتعلق الأمر بآلية جديدة تسمح لمؤسسة أن تحول مخاطرة عدم سداد قرض إلى منتج مالي معقد يباع في السوق. ويرى جان هيرفي لورنزي Jean Hervé Lornzi من حلقة الاقتصاديّين أن "التوريق أساس في أداء اقتصاد القرض الذي يسمح للأقتصاد العالمي بالتطور". بعبارة أخرى: الازدهار العالمي يقوم في هذا النوع من الرأسمالية على استدانة منفلته الجماح لم نشهدها من قبل.

عيوب الدين هو، أننا مضطرون يوماً ما لسدادها بطريقة أو بأخرى. الدين العالمي له سعره في العالم الواقعي بصورة ينساها دائماً اقتصاديونا البارعون، كما سنرى لاحقاً. ولكن عدم شعورهم بالمسؤولية يكفي لخلق الاضطرابات في مجال اختصاصهم. المرحلة الحالية للرأسمالية قد شهدت عاصفتها المالية الأولى عام 1987، والتي سبقت عاصفتى 1998 و 2000. والأزمة الجديدة عام 2007 هي الأهم في هذه السلسلة. فهي ليست حادثاً ولكنها عرض على أزمة عامة للمجتمع البشري في بداية الألفية الثالثة.

الفساد في قلب الرأسمالية الجديدة

أحد الملامح الجوهرية لتركيز الاقتصاد على المال هو تعميم الفساد. فهو ليس سمة ثانوية ولكنه أحد المحرّكات الأساسية. لقد وضع ماكس فيبر أخلاقي البروتستانتية في قلب الرأسمالية، وتميزت الرأسمالية الوليدة بتراجع الفساد. لقد كان قدوم البرجوازية في القرن التاسع عشر قائماً على رفض النظام السابق والذي كانت فيه الملكية والأرستقراطية تحددان الأوضاع القانونية والعدالة وجزءاً من التبادلات على قاعدة محاباة الأقارب والمنروقة، الحكم التعسفي للأمير الذي يضفي من فوق قمة الهرم، الشرعية على النظام بأسره. كانت البرجوازية المتقدمة تزعّم إقامة مملكة فاضلة وعادلة، يحكم الاقتصاد فيها بقوانين السوق، ولا تستطيع أي قوة أن توقف من تحقّقه العادل. لقد تبخر هذا المثل الأعلى. فقد أصبحت الرأسمالية تزدهر من الآن فصاعداً على الريع والتزعة الاستعراضية واحتقار القواعد الجماعية.

كيف يمكن تفسير هذا التدهور للروح البرجوازية؟ يرى "آلان كوتا" Alain Cot- "ta" الذي كان من أوائل من شخصوا هذا التدهور، أنه يأتي من تعقد المجتمعات: دائماً تنظيم régulation يؤدي إلى مزيد من الفساد، بما أن عدم التناسب بين مرتبات الموظفين والأثار المترتبة على قراراتهم يشجع على الإغراء.

إن المبالغة في الأيديولوجيا الفردية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي أعلنت بشكل مفرط من قيمة الثراء والنجاح الفردي على حساب الخير العام، قدمت تبريراً نظرياً لتسوية الأمور مع الأخلاق. "Roberto Saviano" روبرتو سافيانو، في نهاية تحقيق ممتاز عن عصابات المافيا في نابولي، يبين ذلك بوضوح ويقدم سيكولوجية "الأب الروحي" على هذه الصورة: "الذين يزعمون أن ذلك لا أخلاقي، وأنه لا يمكن أن يكون هناك وجود إنساني بلا أخلاق، وأن الاقتصاد ينبغي أن تكون له حدود وأن يخضع لقواعد، هؤلاء لم يستطعوا أن يستولوا على السلطة لقد انتصر عليهم السوق. الأخلاق هي فرامل الخاسرين، وحماية المهزومين،

والتبير الأخلاقي لمن يستطعون أن يراهنوا على كل شيء ويربحوا كل شيء". ويستنتج: "إن منطق المشروعات القائمة على الجريمة ورؤية الآباء الروحيين تسمان بنزعة ليبرالية راديكالية. القواعد تملئها وتفرضها الأعمال، بواسطة الإكراه على تحقيق ربح والانتصار على المنافسين. والباقي لا يهم".

لعبت البنى الجديدة للاقتصاد دوراً جوهرياً لتخفيض الانضباط القانوني، بجعل رؤس الأموال والسلع تنتقل بحرية، بينما استمرت الحدود القانونية والبولييسية. ويرى "فرانسوا موران" François Morin أن التمويل من الخارج-off shore يسمح على مستوى كبير وبصورة مشروعة تماماً بتنظيم هروب ضريبي تسعى المجموعات العالمية الكبرى بالتأكيد للاستفادة منه، كما يسمح، في غموض شديد هذه المرة، بإساءة استخدام المال العام لصالح القادة.

من جهة أخرى أجبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي البلد، التي تريد أن تمر في وادي الإذلال الذي يفرضه، على فتح حدودها لرؤوس الأموال. ولقد سمح هذا لأفراد الطفة في هذه البلاد بإيداع دخولهم، التي تراكمت في الغالب بسبب استغلال المواد الخام، في الشمال بدلاً من الاقتصاد المحلي، وأحياناً بقسوة مفزعية كما في حالة الأزمات المصرفية الأرجنتينية والإكوادورية. وحسب دراسة قام بها باحثان من جامعة ماساشوستس، خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٤، لكل دولار تم إيقاضه لأفريقيا جنوب الصحراء، خرج في نفس العام ٦٠ سنتاً في صورة هروب لرؤوس الأموال.

تمت أيضاً دعوة الفساد إلى البلدان الغربية، فالكوابح التي وضعها ميراث الديمقراطية السياسية قامت النخب بتخفيفها تدريجياً. وظهرت الرشاوى أحياناً في وضح النهار، كما في ألمانيا حيث بين القضاء أنه في مجموعة شركات سيمنس حدث اختلاس لـ ١,٢ مليار يورو على عدة سنوات. وفي فرنسا، الحسابات السرية لاتحاد الصناعات والمهن المعدنية أكثر تواضعاً، ولكنها تلقى الضوء على نفس الممارسة من قبل أرباب العمل، كما أن شركات مثل أستوم

وتاليس ضالعة في قضايا رشوة. لقد أصبح الفساد هو المصطلح الجامع لاقتصاد متعدد الأشكال: غسيل أموال الجريمة في شراء العقارات بإسبانيا، بيع غير شرعى لرخص البناء من قبل المجالس المحلية في ليتوانيا، نقود من تحت المائدة للحصول على أسواق في بريطانيا العظمى... إلخ. وظهرت تقنيات جديدة مثل التلاعب في الحسابات من أجل دعم سعر السهم، وقد ظهر ذلك جلياً في عدد من الشركات الكبرى بالولايات المتحدة – Adelphia Communications, Qwest, Global Crossing, Tyco, Enron , Citigroup, BCCI بعدية لتاريخ منح الأسهم stock-options هي مناورة أخرى تهدف إلى السماح للمديرين بكسب المزيد من النقود: ٢٣٪ من الشركات لجأت إليها، حسبما كتب باحثان من جامعتي إيوا وإنديانا .

الذهاب والإياب بين الوظائف العامة العليا في الدولة وإدارة الشركات وسيلة مضمونة دائماً للتفاهم. قضية الشركة الفضائية الفرنسية - الألمانية EADS تعد مثالية، من وجهة النظر هذه، على تحلل فكرة الخدمة العامة. ويتم التحقيق القضائي مع كثير من المديرين بتهمة افشاء السر، حيث إن بيع الأسهم (stock-options) الخاصة بهم قد سبق الإعلان على النتائج السيئة للشركة. والحال أن الأمر يتعلق بشركة ولدت بفضل الإرادة السياسية والتي استمرت في دعمها منذ أعوام ١٩٦٠ في إطار جهد دؤوب لتأسيس صناعة فضائية أوربية مستقلة عن العملاق الأمريكي. والرأسماليون المدرجون في تهمة إفشاء السر لم يكونوا مستثمرين بقدر ما كانوا مستفيدين من الطلب العام، في حين أن المديرين المعنيين كانوا دائماً موظفين كباراً وأصبحوا مديرين لشركات بأمر من الأمير.

وملمح آخر يدل على فقدان معنى الشرف هو، العادة التي رسخها متخدوا القرار للتخلص من الجزاءات على أخطائهم. فلقد حصل شارلز برنس على مكافأة قدرها ٤٠٠ مليون دولار من سيتي جروب، في حين أن قيمة سهم الشركة انخفضت بمقدار ٤٨٪، وجاري فورس رئيس شركة sprint قبض ٢١,٨ مليون دولار في حين أن ٤٠٠ من موظفيه قد تم تسريحهم، وقبض روبرت

ستيفنس من شركة لوكهيد مارتن ٢٠ مليون دولار في صورة أسهم stock options في حين أن الشركة تجاوزت بمقابل ٨ مليارات دولار الميزانية المتوقعة في العقود الحكومية؛ وطلبت باتريسييا روسو غطاء ذهبياً بقيمة ٦ ملايين يورو في حين أن شركة الكاتل - لو سنت التي تديرها قد خسرت ٢,٥ مليار يورو في عام ٢٠٠٧، وأعلنت عن إلغاء ١٦٥٠٠ وظيفة.

إن تعليم الفساد في الرأسمالية التي في طور الانتهاء يرافقه منطقياً تزايد اقتصاد إجرامي ذي أهمية كبرى. الظاهرة معترف بها رسمياً، وقد أعرب مايكل موکاسى Michael Mukasey وزير العدل في الولايات المتحدة علنًا عن قلقه من "دخول الجريمة المنظمة إلى قطاع الطاقة وقطاعات اقتصادية إستراتيجية أخرى".

والمثال الروسي يوضح كيف يتم هذا التدخل. فيلاحظ القاضي جان دوميلار: "امتض أفراد الطغمة دماء الاقتصاد الروسي بوسائل أحياناً إجرامية تماماً وغالباً ما تكون مفرطة في العنف. ويأتون اليوم لاستثمار رؤوس أموالهم في أوروبا، يشترون عقارات وصناعات ويستثمرون في قطاعات اقتصادية كاملة. ولكن من هم؟ هل هم مجرمون تمكناً من تحقيق التراكم البدائي لرأس المال، كما كان سيصفهم ماركس، فصاروا برجوازيين وجاءوا للاستثمار؟ أم هم من رجال المافيا يتسللون إلى اقتصاداتنا؟"

الفساد ينشر في الروح العام فكرة أن من هو محل تقدير ليس الفاضل ولكن الماكر. ويبعد عدم احترام السلطة: بينما كان أفراد الطغمة يحمون أنفسهم كان تطبيق عقوبة الحد الأدنى peine plancher يرسل إلى السجن لمدة عام سارقى مذيع السيارة. قانون الرأسمالية المنتصرة، القاسي على الفقراء، الناعم على الأغنياء، يقترب سمع مخالفة احترام القواعد الجماعية.

من جهة أخرى، أصبح اقتصاد الفساد والتهريب غير الشرعية يشكل عاملًا دوليًا هائلاً في الاقتصاد العالمي، يبين حجم الأموال التي تنتقل في الفراديس الضريبية مدى ضخامتها. فهي موارد أفلتت من يد الجماعات التي أنتجتها،

وتغيب عن عملية القيام بالسياسات الالزمة من أجل مواجهة الأزمة البيئية وتقليل الظلم الاجتماعي.

هذا الوضع يضع الطفمة، التي ليست كلها فاسدة، في اختيار صعب لم تحسمه: إما أن تستمر في قبول سيطرة الفساد، وهو الأمر الذي يزيد من هشاشة النسيج الضعيف للمجتمعات، وإما أن نبدأ في إدانته، ولكن هذا يتضمن قلب حركة الليبرالية المعنة للاقتصاد، بما أن الفساد ليس ظاهرة ثانوية، ولكن سمة جوهرية في نظام قائم على حرية رؤوس الأموال.

السيطرة على الاقتصاد "الإجرامي" تقتضي تدخلاً منسقاً من الدول، وهو ما ينافق الأيديولوجيا السائدة. وهذا يفترض من جهة أخرى أن يكون القادة السياسيون لا مبالين بمصالح المجموعات والأشخاص الذين يستفيدون من اقتصاد الفساد.

انتصار التفاوت

ارتفاع الإنتاجية، تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد مالي، فساد وبائي، ويوجد ملمع رابع يميز الحالة الحاضرة للرأسمالية: تصاعد بارز في التفاوت الاجتماعي ابتداء من سنوات ١٩٨٠. لقد شهدت الثلاثون المجيدة توزيعاً منصفاً لمكاسب الإنتاجية، ارتفع مستوى المعيشة للجميع، والفجوات بين المجموعات الاجتماعية لم تكن تتزايد.

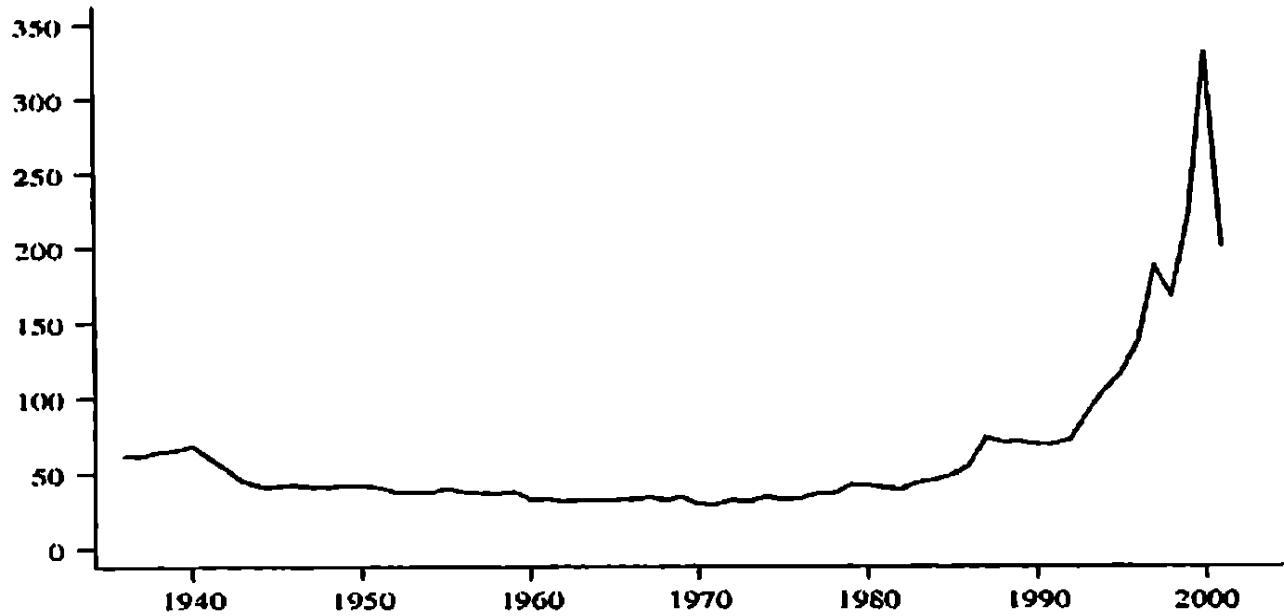
ابتداء من عام ١٩٨٠، مع وصول رونالد ريجان ومارجريت تاتشر إلى السلطة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، انفلت الدخول الأكثر ارتفاعاً من الجسد الاجتماعي واستولت على النصيب المتمام من الثروة الجماعية.

وتكثر الدراسات التي تؤكد هذه الظاهرة. وتوجد دراستان مضيئتان بشكل خاص، لأنها تسجل ذلك على المدى الطويل. الأولى أجرتها اثنان من علماء الاقتصاد "كارولا فريدمان" Carola Frydman، "ورافن ساكس" Raven Saks

تبين التغيير العميق الذى حدث للرأسمالية فى سنوات ١٩٨٠ . وحلل الباحثان، على مدى ما يقرب من ستين عاماً تطور الدخول لثلاثة مديرين أساسيين لمائة شركة كبرى في الولايات المتحدة. وكان أحد أوجه عملهم هو بيان نسبة الدخل المتوسط لأكبر المديرين إلى الدخل المتوسط للأجور في البلد: ولدينا هنا مؤشر أصيل على تطور التفاوت منذ نصف قرن (انظر الرسم البياني). وتثبت قاعدة بياناتهم استقراراً كبيراً حتى سنوات ١٩٨٠ – كان المديرين يربحون نحو أربعين ضعفاً من الدخل المتوسط – ثم تزايد مستمر وسريع: في عام ٢٠٠٠ وصلوا إلى ثلاثة ضعف من الدخل المتوسط. واللحظة لا مراء فيها: استقرار أثناء الثلاثين المجيدة، وتطور بالغ ابتداء من ١٩٨٠ إلى قمة وصلها عام ٢٠٠٠ ، وتوقف بسبب ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

العلاقة بين دخول ٢ مديرين لأكبر ١٠٠ شركة في الولايات المتحدة والدخل المتوسط لذوى

المرببات في الولايات المتحدة (فريدمان وساكس)



الظاهرة التي أبرزها فريدمان وساكس، بينما بطريقة أخرى عالم اقتصاد في بيركلي هو «إيمانيول سيز» Emmanuel Saez . وقد درس على مدار فترة طويلة في الولايات المتحدة نصيب دخل العائلات الذي يستحوذ عليه ١٠٪ من العائلات الأكثر ثراء. والمنحنى قريب جداً من منحنى فريدمان وساكس، وهو أمر طبيعي

بما أنه إذا كانت أداة الملاحظة مختلفة، فالظاهرة التي تتم ملاحظتها واحدة. ولأن سيز استطاع أن يذهب بعيداً في الزمن فقد لاحظ أنه بعد الانطواء الذي حدث عام ٢٠٠١، استعادت الطغمة صعودها؛ في ٦٠٪ في الولايات المتحدة يستولى على ١٠٪ الأثرياء من السكان على نصف الدخل الكلى. يا للκفاءة!

هذا الميل العام في تطور التفاوت، والبارز جداً في الولايات المتحدة، يوجد بصورة أو بأخرى في الغرب كله، مؤكداً على قطبيعة مع النظام الرأسمالي الذي كان موجوداً في سنوات ١٩٨٠.

ونلاحظ من جهة أخرى صعود هذا التفاوت على المستوى العالمي، لدرجة أن الأفراد الأكثر ثراء لم يكونوا يوماً ما في التاريخ المعاصر، أبعد عن الأفراد الأكثر فقراً، في حين أن التفاوت بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة لا نجد له مثالاً في التاريخ الإنساني.

هذا التصاعد للتفاوت العالمي تمكّن من الاستمرار بصورة مستقلة عن تحسين ظروف الجميع، والذي بدأ منذ زمن طويل ويشهد عليه الارتفاع العام والمستمر إلى حد كبير لمعدل الأمل في الحياة. ولكن منذ سنوات ١٩٩٠، توقف هذا التراجع للفرد سواء كان فقراً مطلقاً أم نسبياً. وإذا استمر الموقف الحالى فإنه حسبما يرى عالم الاقتصاد «دانيل كوهن» Daniel Cohen سوف يكون في عام ٢٠٥٠ «ربما ٢ مليارات من الأثرياء، من ٢ إلى ٣ مليارات ممن يتطلعون إلى أن يصبحوا أثرياء ومن ٤ إلى ٥ مليارات من الناس يبقون فقراء جداً، وهو ما يعني أن العالم في ٢٠٥٠ سوف يرى تزايداً في الصعوبات التي يشهدها العالم المعاصر: سوف يزيد عدد الأثرياء ربما بمقدار الضعف، وهو ما يؤدي إلى مشاكل بيئية هائلة. وسوف يكون هناك دائماً كثيراً من الفقراء، ربما أكثر من اليوم، وهو ما يعني أن عدم التوازن بين الأثرياء والفقراء سوف يبقى مرتفعاً».

توجد خبرة مشتركة تشهد، أكثر من أي اعتبارات أكاديمية، على العولمة التي ظهرت أخيراً وبصورة قوية: عدد الأسفار التي قام بها كل واحد منا، في إطار الطبقات الوسطى الغربية، في السنوات العشر الأخيرة. قارنوا مثلاً انتقالاتكم بانتقالات آبائكم. سوف يظهر الفارق دائماً مذهلاً أيّاً كان الوسط الاجتماعي أو المهنة.

لماذا ظهرت هذه العولمة، التي كانت مجالاً اقتصادياً كوكبياً للسلع، وللبشر على نحو جزئي، بمثل هذه الكثافة في العقود الثلاثة الأخيرة؟ يشرح جيمس فولشر James Fulcher الأمر بهذه الصورة: من أجل استعادة أرباح خفضتها حيوية التنافس الدولي، بحثت الشركات منذ سنوات ١٩٧٠، عن عمل رخيص الثمن خارج البلاد الصناعية. وقد وجدته في أوروبا الشرقية بفضل انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي المكسيك وفي جنوب شرق آسيا وكذلك أيضاً في الصين حيث جعلت سياسة الانفتاح ربع سكان العالم يدخلون في النظام الرأسمالي. هذه البعثرة للصناعة زادت من ضغط التنافس الدولي مدعاة بذلك العولمة. ولقد لعب التقدم التقني دوراً جوهرياً بتسهيله عمليات النقل بكل صورها.

ما الظواهر التي تعبّر عن العولمة؟ أولاً، من خلال الأشياء. التجارة العالمية للسلع والخدمات تضاعفت ست مرات فيما بين (١٩٧٩ - ٢٠٠٧) وبسعر الدولار الثابت (قيمة الدولار عام ٢٠٠٠) زادت من ٤٨٩ ملياراً إلى ٢٩٧٦ ملياراً. ثم بعد ذلك السفر، روح الترحال لجانب كبير من البشر تدفعنا لأن نذهب كي نرى ما إذا كان العشب أكثر خضراء خلف التل: كان السياح في العالم ٢٥ مليوناً عام ١٩٥٠، واليوم هم أكثر من ٧٠٠ مليون.

عولمة الرموز الثقافية على نفس الدرجة من الأهمية مع السلع والأسفار، فشيئاً فشيئاً تتشكل ثقافة إنسانية موحدة تؤدي إلى تحديد منظومة من المرجعيات المشتركة. وكل مسافر يمكنه أن يلاحظ ذلك، فيما وراء تنوع أنماط

العيش الأكبر بريقاً وثراء من أى وقت مضى. لقد أدهشنى منذ عامين فى نيامى فى النيجر، أحد أكثر بلدان أو ثلاثة فقرًا فى العالم، وكما هى الحال فى الغالب فى أفريقيا يعيش الناس جزءاً كبيراً من النهار والليل فى الشارع، بسبب غياب المسكن المريح. فى الشارع الذى كنت أسكن فيه كان البقال يضع كل مساء مقاعد أمام دكانه - وهو كوخ من الخشب مفطى بسقف من ألواح ورق الكارتون - ويخرج جهاز تليفزيون. والجيران الذين يسرعون للفرجة يعرفون بهذه الطريقة ما يحدث فى العالم.

وتروى مجلة لوبووان Le Point: "يعشق الصينيون التليفزيون، ويعمل فى الصين ٤٣٠ مليون جهاز (ضعف ما كان موجوداً عام ١٩٩٢) و٩٦٪ من الأراضى الصينية تغطيها موجات هرتز. وفي عام ٢٠٠٧ رصدت الإحصائيات الرسمية أكثر من ٢٠٠٠ قناة. يشاهد الصينيون التليفزيون فى المتوسط ثلاث ساعات فى اليوم".

ما عواقب هذه العولمة الثقافية؟ إحداها أن ظواهر التنافس للتقليد تعمل الآن على المشهد العالمى. فى كتاب كيف يدمر الآثاريات الكوكب. لخصت تحليل عالم الاقتصاد الكبير ثورشتاين فيبلن. وهو يرى أن هناك دافعاً يهيمن على اقتصاد المجتمعات البشرية هو "الميل للتنافس والمقارنة مع الآخر لجعله أدنى". ليس الهدف الأساس للثروة هو تلبية الحاجة المادية وإنما هو أن تكفل "تميزاً مستفزًا" أى بعبارة أخرى عرض علامات تدل على مستوى أعلى من الأقران. وفي مجتمع يديره هذا القانون الأنثروبولوجي فإن جزءاً من الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات الملمسة لوجود أعضائه. ولكن مستوى الإنتاج اللازم لهذه الغايات قد تم تحقيقه بسهولة، وبداية من هذا المستوى فإن الزيادة الإنتاجية يدفع إليها الرغبة فى عرض المرء لثرواته كى يتميز عن غيره. وهذا يعنى استهلاكاً سفيهاً وإهداراً معمماً.

إن نظرية فيبلن تفسر بصورة فاعلة الأداء الحالى للمجتمع الرأسمالى، وتسمح عولمة الثقافة بالدافع الذى حدده أن يلعب دوره على المسرح العالمى: ليس البورجوازيون الصغار من سكان سينسيناتى أو موتيليمار وحدهم الذين يسعون إلى نسخ مؤشرات الرفاهية التى وضعتها طفم نيويورك وروما وباريس، ولكن أيضاً أفراد الطبقات الوسطى فى جميع البلاد، وخصوصاً فيما يسمى بالبلاد الصاعدة، الذين يولون وجههم شطر البلاد الغنية حيث يجدون فيها النموذج الذى يحاكونه لكي يكفلوا لأنفسهم فى أوطانهم هذا الوضع الرمزي.

وهذا ما يشير إليه على سبيل المثال «راجنдра باشوري» Rajendra Pachauri رئيس مجموعة الخبراء متعددة الحكومات فى تطور المناخ GIEC: "تأثر البلاد النامية أو الصاعدة بصور الرفاهية فى البلاد الغنية. خيالهم يسبح فى الاستهلاك والثقافة الغربية. وتأكد ذلك أيضاً «سودها مالينجام» Sudha Maha- lingam وهى متخصصة هندية فى سياسات الطاقة: "الطبقات الوسطى فى الهند ترى هذه الصور القوية فى التليفزيون، نمط الحياة الغربى المرغوب فيه بحرارة، ويرون المسلسلات الإنجليزية ويشاهدون قناة ديسكفرى وترافل، ويريدون ذلك، ويعتقدون أنه النمط الأفضل للحياة".

ويلاحظ صحفى صينى أن الإعلاء من قيمة الصورة التى تسمى الطريقة التى يستهلك بها الصينيون، هو بالأساس ناتج من الأغنياء الجدد. هم من الآن فصاعداً الفاعلون الأساسيون للاستهلاك فى الصين. ورغم عددهم المحدود فهم الذين يطلقون الميول ويوجهونها".

محرك التناقض الفاضح - فى المجتمعات التى يتناهى فيها أيضاً التفاوت الكبير - يكشر عن أنبيابه بين طفمة تزداد ثراء أكثر فأكثر، وطبقة وسطى كبيرة ومزدهرة بما فيه الكفاية كى تتطلع إلى السفترات الجديدة للتباهى. يقدر «جارى جاردنر» Gary Gardner من معهد وورلدوش أن "أكثر من ربع سكان العالم ينتمون الآن إلى الطبقة العالمية من المستهلكين - ناس يعيشون عند مستوى خط

الفقر في أوروبا أو أعلى منه - يوجد تقريباً نصف هذه الطبقة في البلدان النامية". أي ١,٥ مليار في العالم منهم ٧٥٠ مليوناً في البلدان النامية.

مرحباً بكم في العصر الجيولوجي الإنساني

سواحل ناميبيا من أكثر السواحل وفرة في الأسماك في العالم. يأتي إليها من عمق المحيط تيار ماء بارد غني بالمواد الغذائية، خالقاً وسطاً مساعدًا على تركيز الأسماك. لدرجة أنه أثناء التوسع الهائل للصيد الذي جرى في كل مكان في العالم بداية من سنوات ١٩٥٠، بدت ناميبيا كنزاً لا يفني. كانت حصيلة الصيد فيها في سنوات ١٩٧٠ تصل حتى ١٧ مليون طن من السردين والأنشوجة وحيوانات أخرى بحرية. ولكن الخزينة كان لها قاع: فقد نصب المخزون. ولم تعد الحصيلة سوى نحو مليون طن في بحر ناميبيا. نهاية المشهد الأول.

المشهد الثاني: لا يحظى حيوان قنديل البحر بتعاطف كبير من البشر، الذين لا يستسيغون طعمه وينزعجون من لدغاته المؤلمة التي تسبب التهابات لبعض السكان في المحيطات. وقناديل البحر حيوانات لافقارية بلا مخ ومفترسة لا تعرف الشبع فهى تأكل طول الوقت. هذه السمة الأخيرة تجعلها تقترب، حسب رأى بعض العلماء، من الإنسان الرأسمالي. ولكن لندع ذلك جانبًا. تقدر قناديل البحر كثيراً النشاط الإنساني. فهى تحب أن تختفى الحيوانات التي تفترسها - التونة والسلاحف البحرية - وهى مولعة بتزايد الأزوت الذى يأتي به إلى البحر تفريغ مياه المجاري القادمة من اليابسة، ومعجبة بهذا التسخين المناخي الذى يقلل من دوران تيارات المياه الباردة التى تقضى عليها. تعلن الألفية الثالثة عن نفسها، بالنسبة لقناديل البحر، باعتبارها فترة فردوسية.

المشهد الثالث: صيادو ناميبيا بعد أن نهلوا طوال الصيف، وجدوا أنفسهم محروميين عندما هلت عليهم الندرة. فلم تعد هناك قطعة واحدة من السردين أو الأنشوجة. راحوا يشكرون المجاعة لقناديل البحر جيرانهم الجدد. ولكن القناديل

لم تبال. أكنتم تصطادون؟ جاءنا ذلك على الطبطاب. اسبحوا الآن. لأن فناديل البحر قد غزت مياه ناميبيا وتسلى باليرقات وصفار الأسماك التي تجدها. حتى إن دراسة عميقه أجريت عام ٢٠٠٦، بينت أن الكتلة الحيوية لفناديل البحر في هذه المياه تتجاوز بأربعة أضعاف الكتلة الحيوية للأسماك: ١٢ مليون طن مقابل ٣٦ مليون!

لا توجد فرص كبرى أن يتغير هذا التوازن البيئي الجديد بالعودة إلى الوضع السابق. فهو صدى لما يلاحظ على سواحل الأرض الجديدة. هذه الضاحية الكندية على المحيط الأطلنطي كانت قديماً غنية بسمك الباكلاء. وانهال عليه الصيادون بصورة مفرطة، فانخفض المخزون، وأعلنت الحكومة الكندية تجميد الصيد عام ١٩٩٢، آملة في أن يتکاثر النوع، بعد أن تمت حمايته. ولكن لأسباب لا يعرفها العلماء، بقى مخزون الباكلاء منخفضاً. بدا أن توازننا جديداً قد استقر، أكثر فقرًا من ذى قبل.

تبين ناميبيا وتيرنوف Terre-Neuve آلية عامة ومميزة للوضع البيئي الحالى: فيما وراء سقف معين من التغيير أو الافتراض أو التدمير، تغير النظم البيئية عملها بصورة لا رجعة فيها. آلية السقف هذه، والتي تم التعرف عليها في بعض الحالات، يمكنها أن تؤثر على أنظمة بيئية أكثر اتساعاً. على سبيل المثال، حول قدرة الأقاليم المحيطية الممتدة على عدة ملايين من الكيلو مترات المريعة على امتصاص ثاني أكسيد الكربون، أو حول قدرة إقليم غابات الأمازون على مقاومة دورات الجفاف المتكررة، بما أن تدميرها مستمر، وهو بالفعل ما يحدث بسبب الحلف القائم بين الرئيس البرازيلي لولا ولوبي الصناعات الغذائية. هذه الأمثلة تتعلق بالمحيطات وبالتنوع الحيوى حيث يكون تدهورها السريع على نفس الدرجة من الأهمية مثل التغيرات المناخية، إذ يشكلان معًا أزمة بيئية ذات حجم تاريخي. تأثير السقف موجود في قلب تحليل التغير المناخي. فالنقاش العلمي لا يدور بين "متشككين" و"أنصار" للتغير المناخي، كما تحاول الإيهام بذلك بعض وسائل الإعلام الكسولة أو المنحازة. ولكنه يدور بين الجماعة الموجودة في هيئة GIEC

التي يعرض تقريرها الأخير المقدم في يناير ٢٠٠٧، حالة المعارف حول الموضوع، وجزء من علماء المناخ الذين يعتقدون أن GIEC، حذرة أكثر من اللازم، لأن علامات تسارع التغير المناخي هي من الآن مرئية. و«جيمس هانسن» James Hansen مدير معهد جودار Goddard لدراسات الفضاء هو قائد هذا الاتجاه. فقد صرخ في يونيو ٢٠٠٨ أمام الكونجرس في الولايات المتحدة: "يقترب المناخ من نقاط انقلاب خطيرة. تتهيأ عناصر "إعصار كامل" وطوفان شامل. يمكن للمناخ أن يصل إلى نقاط تحفز ردود فعل ضخمة تؤدي إلى تغيرات قوية وسريعة". وراجنдра باشوري رئيس GIEC ، هو بالكاد أقل تحذيراً: لاحتواء ارتفاع درجات الحرارة فيما بين ٢ درجة مئوية و ٢٤ درجة مئوية، والتي هي بحسب دراساتنا الخط المنوع عبوره كى لا نضع أنفسنا في خطر، لم تبق لنا إلا سبعة أعوام من أجل قلب المنحنى العالمي لبث غازات الاحتباس الحراري". أى من الآن وحتى ٢٠١٥.

يستمر صانو القرار في الدعوة إلى نمو أقصى للأقتصاد، وتستذكر النداءات المتواضعة إلى التراجع في النمو التي تتمكن من اختراق جدار الإعلام الرأسمالي. لكن في الواقع نحن في تراجع! فالتوسيع الاقتصادي ملوث لدرجة تجعل تدهور رأس المال الطبيعي يستمر بإيقاع متسرع. وكون أن الاقتصاديين لم يتمكنوا من الاتفاق، أو لم تكن لديهم الشجاعة الكافية لحساب وتقدير هذه الظاهرة، لا يمنع من أن تكون واقعية تماماً. كل زيادة في نمو الإنتاج المحلي العام ترتبط اليوم بتراجع في إمكانات الحياة على الأرض.

الحقل المنسى للأقتصاد - البيئة - أصبح هو المحدد الأساسي، حتى وإن ظلت الأغلبية الكبرى من الاقتصاديين تتعامل معه على أنه كمالي. لا يمكن للأنشطة البشرية أن تستمر في العمل إذا ما لم يتم سريعاً إعادة التوازن بين هذا النشاط وبين المجال الحيوي الذي يعتمد عليه. لم تكن رأسمالية الثلاثين سنة الأخيرة، فيما يخص تدمير المجال الحيوي تمثل تحولاً خاصاً بالنسبة للماضي. لقد اكتفت

بمتابعة اتجاهات سابقة. ولكن الفرق هي أنها على علم بالكارثة الجارية - وهو ما لم يكن حال الأزمان السالفة - ولم تعر بعناد هذه العلامات أى انتباه.

إذا كانت العقود الثلاثة الأخيرة، من وجهة نظر تحول المجال الحيوي، امتداداً للفترة التاريخية التي افتتحتها الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، فهي مع ذلك تعد شاهداً على واقعة كبرى تاريخية، وهي أننا وصلنا إلى حدود المجال الحيوي، ونقطة القطبية مع التوازنات البيئية. أكثر من التعويذات المتكررة للعمليات الكارثية التي لا يستطيع إنكارها أي شخص مهموم بمعرفة حالة العالم - التصحر، تقلص التنوع الحيوي، ندرة متزايدة في المياه، تدهور التربة، تزايد الأحماض في المحيطات، توسيع عمراني، ذوبان الجليد... إلخ - يشهد الظرف الإنساني على هذا الوضع الفريد.

في بداية ٢٠٠٨، نشرت لجنة الترصف stratigraphie من الجمعية الجيولوجية في لندن مقالاً وقع عليه كل أعضائها، ويستحق الاهتمام الشديد. ولكل ندرك كنهه، ينبغي التذكير بأن علم التراصف هو دراسة تتبع التراكمات الرسوبيّة على سطح الأرض، وهو يحدد العصور الجيولوجية لكوكبنا منذ الأصل، منذ ٤,٥ مليارات من السنين. هكذا تمكّن العلماء على سبيل المثال من تحديد العصر، الذي شهد تفجر الحياة، الذي تكون فيه الفحم، الملائم للحشرات العملاقة، وهو العصر الطباشيري والذي في نهايته حدث انقراض динاصورات... إلخ.

ونحن نعيش منذ زمن قريب في ظل العصر الجيولوجي الجديد أو الـهولوسين، وهي فترة افتتحت منذ نحو عشرة آلاف عام، والتي تتواكب مع ما يسميه علماء الآثار العصر الحجري المتأخر. أعضاء لجنة الترصف قرروا إذن أنه من المقبول من الناحية العلمية أن يصنفوا الفترة التي نعيشها تحت اسم جديد وهو العصر الجيولوجي الإنساني أو الأنثروبوسين Anthropocène. في الواقع، أصبحت الإنسانية والتي هي الآن نوع بين أنواع أخرى، فاعلاً جيولوجياً، أي قادر على

تغيير بنية المجال الحيوى: الترسيب الطبيعى تغير بصورة كبيرة بواسطة أكثر من أربعة آلاف سد صناعى، وارتفاع مستوى غاز الكريون فى الغلاف الحيوى أكثر من أى وقت مضى منذ مليون عام، وانخفاض الأنواع التى ينتجها يمكن مقارنة مقداره مع ذلك العصر الذى أدى إلى انقراض الديناصورات. حموضة المحيطات ترتفع سريعاً... ويستنتج العلماء: "حزمة البراهين الجيولوجية كافية من أجل الاعتراف بأن الأنثروبوسين باعتباره حقبة جيولوجية جديدة ينبغى أن تطرح للنقاش الدولى".

لزمن جديد، مجتمعات جديدة،
اللهم إلا إذا فضلنا مصير الديناصورات.

الفصل الثاني

عصاب الأسواق

الفرد، الملك عارياً

فى مدينة مونتريال فى متحف ماكورد McCord، الذى يقدم قصة الحياة اليومية فى عاصمة كيبىك، يكتشف الزائر ألف تفصيلة يمكن أن تشبع فضوله. وسيلفت انتباھه شيئاً متجاوراً، وإن كان يفصل بينهما ثلاثة عقود. يتعلق الأمر بعريتين بعجل صغير تستخدمان فى نقل الأطفال الرضع. وتخالف التسمية، رغم أنه لا الوظيفة ولا التكنولوجيا قد تغيرتا فعلياً خلال هذه الفترة، ولكن التصميم العام انقلب تماماً ليعبر عن تغيير كبير فى السيكولوجيا الجماعية للمجتمعات الغربية.

يمكن لمحب الاستطلاع إذن أن يفحص منتجين من الشركة الإيطالية بيج بريجو، الأول من عام ١٩٧٠ - وهو مهد - والثانى من عام ١٩٩٧ - وهو عربة. المهد يغلف الطفل ويضعه بحيث يكون متوجهاً نحو الشخص الدافع، أى فى اتصال بصرى يطمئنه بأنه موجود فى علاقة قوية مع محیطة المعروف. أما فى العربية، فالامر على العكس، الطفل موجه إلى العالم الواسع، تقوده رغماً عنه قوى غير مرئية، ومضطر لأنه يواجه مجموعة من الانفعالات التي لا تحصى والتى تنبثق من رصيف مدينة، ولا سيما حين لا يفصلنا عنه سوى عشرات السنتمترات.

فى المهد، شخص محاط وفي علاقة، فى العربية، فرد مدفوع دفعاً إلى عالم مجهول. الانتصار الكبير للرأسمالية فى الثلاثة عقود الأخيرة، ليس فى أنها

فتحت سوقاً عالمية، وأدت إلى تفاقم التفاوت، وأطلقت السباق التكنولوجي بواسطة الرقمنة، ولكنه يكمن في أنها غيرت الوعي العام بإيقاعه بأن يعطي الفرد وضعًا أهم بكثير من العلاقات الإنسانية.

النزعه الفردية ليست بالتأكيد ملهمًا جديداً في الحضارة الغربية التي وجدت في تمجيد الفردية الأساس الفلسفى والنفسى لحداثتها، وذلك منذ المنعطف الذى يحدده كوجيتوكار. ولكن هذه الفردية كانت دائمًا فى صراع، وهو ما أدى إلى اعتدالها، مع الارتباطات الجماعية القديمة للدين، ثم مع ضروب التضامن الجديدة التي أثارها عنف الاستغلال الرأسمالي. والحال أنه في الفترة الأخيرة، سقطت هذه العقبات، وتجسدت صورة الفرد في الوعي الجماعي بوصفه الفاعل المكون للمجتمع والأفق النفسي الذي يرجع إليه كل شخص. فلم يعد من المفترض أن يكون المرء شخصيته إلا في إطار علاقة منفعة مع باقى العالم المكون من أفراد آخرين أو هيئات مجردة قائمة على أساس عقلاني، متحركة من أي عاطفة أو أي شحنة رمزية.

ووجدت هذه الأيديولوجيا تعبيرها الأكثر صراحة وتألقاً لدى «آين راند» Ayn Rand – الذي كان كتابه "فضيلة الأنانية" من أكثر الكتب مبيعاً حينما ظهر في الولايات المتحدة عام ١٩٦٤، ويبدو أنه بقى أيضًا كذلك. بالنسبة لفلاسفة الرأسمالية هذه، "على الإنسان أن يعيش لمصلحته الخاصة، لا مضحٍ بذاته من أجل الآخرين، ولا بالأخرين من أجل ذاته. أن يعيش المرء لمصلحته الخاصة يعني أن تحقيق سعادته الخاصة هو الهدف الأخلاقى الأسمى للإنسان". وهو ما يعني في حقيقة الأمر أن يمتد المبدأ الذي صاغه آدم سميث في نهاية القرن الثامن عشر إلى مجمل نواحي الحياة: كل فرد يجتهد بصورة مستمرة في أن يجد الاستخدام الأكثر ربعة لكل رأس مال يملكه". ولكن سميث كان يقصر هذا المبدأ على المجال الاقتصادي، كما بلور من جهة أخرى فلسفة "للشعور الأخلاقى" نسيها أتباعه.

الفلسفة التي كانت آين راند لسان حالها سوف تتكرس في علم الاجتماع، وفي التحليل الاقتصادي تحت صورة "الفردية المنهجية": الفرد فقط هو الوحدة التي يعتمد بها في التحليل، والمجتمع هو نظام ينبع تلقائياً من اختيارات قام بها كل إنسان. يتم إذن تفسير الأحداث الاجتماعية وضروب السلوك الجماعي بواسطة سلوك الأفراد. كما يعرض عالم الاجتماع «آلان إيرنبرج» Alain Ehrenberg، "يدو المجتمع حينئذ لقاء بين ذوات، وهو ما يؤدي إلى تصور تعاقدي محضر لما هو اجتماعي، في صيغة اتفاق بين أطراف حرة. الأفراد فيه ليسوا ملزمين إلا لأنهم قرروا هم أنفسهم الالتزام"، ويقرر: "فكرة أن المجتمع واقع ينشأ من ذاته - Sui generis، وهي فكرة أساسية عند دور كايم تحدد الواقع الاجتماعي بوصفه مقرئنا بكون البشر يعيشون معاً، تصبح فكرة لا أساس لها". هذه "الأالية في التحرر المعمم والتي بدأت خلال سنوات ١٩٦٠ - ...) انتهت بإنتاج انطباع أن كل فرد، منظور إليه بوصفه وحدة كافية مستقلة، هو المسئول بشكل كامل عن وجوده الخاص".

وضع الفرد في المقدمة هو بالنسبة للرأسمالية رهان أيديولوجي مركزي: تقديم الفرد بوصفه مسؤولاً كلياً عن ظروفه يسمح بمحو مسؤولية التنظيم الاجتماعي، وبالتالي عدم مساءلته. ليس مصادفة أن المجلة المقاتلة للاقتصاديين الماليين المجتمعين حول «ميльтون فريدمان» Milton Friedman كانت تسمى «المجلة الفردية الجديدة» New Individualist Review (1961-1968).

وعبرت مارجريت ثاتشر بصراحتها المعتادة عن الفكرة المركزية:

"ما المجتمع؟ مثل هذا الشيء غير موجوداً هناك أفراد، رجال ونساء هناك عائلات، والحكومات لا تستطيع أى شيء إلا من خلال الناس والناس يهتمون أساساً بذواتهم، المجتمع غير موجود".

القول بأن مسار الفرد لا يتوقف إلا عليه، يعني أيضاً أن من هم أفضل هم أولئك الذين ينجحون. حينئذ ينبع وضع المسيطرین مما يشبه القانون الطبيعي.

من جهة أخرى يؤكّد رئيس بورصة بروكسل: "الرأسمالية هي النظام الطبيعي للمجتمعات الإنسانية". هذا الاحتفاء "بالأفضل" وجد في سنوات ١٩٩٠ في الولايات المتحدة تبريراً علمياً مع الكتاب الناجح للمؤلفين «شارلز موراي: Charles Murray ، وريتشارد هيرنشتاين: Richard Hernstein»، من حيث The Bell Curve: Intel - ligence and class structure in the American life - الجرس، العقل والبنية الطبقية في الحياة الأمريكية -. الكتاب يريد أن يثبت أن انخفاض معدل الذكاء لدى السود كان هو سبب تدني نجاحهم الاجتماعي في الولايات المتحدة، وكان سبب ارتفاع معدل إجرامهم. علاوة على ذلك يوجد لمعدل الذكاء أساس جيني. لقد أثار الكتاب جداً ساخناً. وظهر بيان وقع عليه كثير من الجامعيين للتضامن مع الكاتب، نُشر في صحيفة ولو ستريت الصحفة اليومية للماليين الأمريكيين، وهذا هي قد صارت حكماً معروفاً في الخلافات العلمية.

وبصورة دورية توجد براهين أخرى تأتي لتدعم هذه الفكرة عن الأساس الطبيعي للنظام الرأسمالي، مثل كتاب صدر أخيراً يبين كيف أن الانتخاب الطبيعي يسمح للأغنياء بالبقاء على قيد الحياة: "عبر العصور، بقاء الأكثر ثراء نشر عبر السكان السمات التي سمحت لهؤلاء الناس أن ينجحوا اقتصادياً في البداية: الفكر العقلاني، التوفير، القدرة على العمل الشاق"، كما يفسر «جريجوري كلارك» Gregory Clark.

في المقابل، ليس على الفقراء سوى لوم أنفسهم على مستوىهم المتواضع: ولاحظت عالمة الأنثروبولوجيا «بسکال جامول» Pascale Jamoulle، في تحقيق قامت به في الضواحي الشعبية في شمال فرنسا، أن الأفراد المحبطين والموجودين بالضرورة في مرتبة أدنى "ينتهون إلى معاقبة أنفسهم. يمنعهم العار من الانفتاح على الغير، أن يشاطروه معاناته وأحزانه. الرجال يهربون من عائلتهم، يموتون في صمت واكتئاب. ويحتمون في التشرد، والقيادة الخطرة للسيارات والأدوية المؤثرة سيكولوجياً.

علم النفس بدلاً من السياسة

نظراً لأن الفرد عُدّ الفاعل الوحيد الذي يشكل المجتمع، انتهى تحليل التفاعلات الاجتماعية إلى علم النفس. ومن جديد يبين آلان إيرنبرج ذلك بوضوح: مجتمعاتنا "لديها ميل إلى استخدام تمثيلات مركزة حول الفرد الذي يختزل ما هو اجتماعي إلى الزوج أنا/ الآخر، ومن هنا بلاشك تأتي اليوم موضة الانفعالات التي، من وجهة نظر عدد من علماء البيولوجيا وعلماء الاجتماع، سوف تكون جسراً بين البيولوجي والاجتماعي".

حينئذ سوف يتم تقديم كل مظاهر الخلل المتزايدة التي لا يمكن تفاديتها، والتي يثيرها النظام على أنها تأتي من مشكلات سيكولوجية. على سبيل المثال، أصبح جيروم كيرفل الذى سبب خسارة عدة مليارات من اليورو لبنك سوسيتيه جنرال الذى يعمل به، حالة نفسية. إذ يرى طبيب متخصص أنه "قد أخطأ بسبب فرط الثقة أكثر من عدم الضمير"، ويلاحظ أن "قاعات السوق هى مسرح معارك الأنما" حيث إن تاجراً فى حالة عدم يقين يمكن أن يفقد كل عقلانية". إذا كان كيرفل قد فقد كل عقلانية فذلك بحسب هذا التحليل النفسي المبتذل، لأن السوق نفسه كان عقلانياً. وعلى القضاة أن يجرؤوا فحصاً نفسياً للمضارب صاحب الأنما المستشار. ونحن ننسى أنه فى عام ١٩٩٥، سبب المضارب الشاب نيك ليسون خسارة ٤٧٠ مليون جنيه لبنك بارينج سيكورتس الذى كان يعمل به فى سنغافورة؛ فى ٢٠٠٧ أغرق جيروم كيرفل بنك سوسيتيه جنرال فى خسارة ما يقرب من ٥ مليارات يورو أى عشرة أضعاف تقريباً. ما ينبغى تفسيره هو هذا التزايد بعشر مرات خلال اثنى عشر عاماً.

وعلى نفس المنوال ليست الصعوبات التى يلاقيها العاملون فى الشركات نتيجة لتنظيم سيئ للمهام، ولا للضغط الممارس من الإدارة أو التوتر الجماعى ولكن بسبب "كفاءة" الموظفين. فى المركز التقنى لشركة سيارات رينو انتحر ثلاثة عمال فيما بين أكتوبر ٢٠٠٦ وفبراير ٢٠٠٧، وشكل هذا عرضًا لوباء سيمتد إلى عدة

شركات: "إجراءات الوقاية مثل مراصد التوتر أو أرقام التليفون الخضراء المجانية في شركتي رينو وبيجو. "تفسن" المشكلة بدلاً من مساءلة أشكال تنظيم العمل التي تدفع الموظفين للانتحار، كما تلاحظ عالم الاجتماع «أني تبيو مونى» Annie Thébaud-Mony.

رهان الأيديولوجيا الفردية هو أيضا رهان اقتصادي: فهو يسمح بإضعاف جماعة الموظفين في علاقتهم برب العمل، ومع إضفاء السمة الفردية على الأجور الذي ينتشر منذ سنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٠) المتعارض مع سلم أجور تحديه الأقدمية، ثم تطوير صورة جديدة للعلاقات: مثل علاقة رب العمل - الأجير التي سمح لها هذا الأخير بأن يبني حياته المهنية بالإفلات من الشرنقة الجماعية.

كما يلاحظ رجل القانون «بيير إيف فيركنت» Pierre-Yves Verkindt أن الصورة تنسى نقطة أساسية: في عالم العمل، يوجد قوى وضعيف، الأول لديه السلطة، والثاني يخضع لها".

ويتم السعي أيضا لعمل عقود بصورة فردية: يتعلق الأمر بكسر العرف الجماعي قدر الإمكان أو كسر الدرجات التي يحددها القانون من أجل الوصول إلى علاقات بين فرد - حر، بالطبع - والشركة. المثل الأعلى هو الخروج النهائي من نظام الأجور، كما يجهز لذلك البعض في ألمانيا، حيث يتم تشجيع الأجراء لإنشاء شركتهم أو تأجير خدماتهم لأرباب عملهم القدامى بثمن أدنى من أجراهم السابق.

يلاحظ ذلك، مارسيال بتيجان، نقابي في شركة بيجو، على مناهج الإدارة الفردية القائمة على الكفاءات: "فقبل، كان يتم إعطاء أهداف لفرق، أما اليوم فهي تعطى لأفراد". إن تقسيم العمل "قد تم دفعه إلى أقصاه" كما يلاحظ الطبيب النفسي كريستوف دوجور. فهذا التقسيم هو قبل كل شيء في خدمة منهج للحكم داخل شركات يرى أنها كلما كانت لديها سلطة للانضباط، والتحكم في الناس، كلما كسبنا بمعايير الفاعلية والتفاعل. والحال أن أفضل طريقة للسيطرة هي تفريق الناس".

وهكذا نضع كل شخص في مواجهة الجميع. التنافس، وهو وسيلة لإضعاف المقهورين، هو أيضا رؤية للعالم. الداروينية الاجتماعية - صراع من هم أفضل من أجل البقاء في الصف الأول - تضع بلاوعى في نظر الطففة أساس شرعيتها، كما رأينا. كما أنها تحدد أيضا نمط أداء الاقتصاد العالمي، المتصور على أنه حلبة واسعة يتتصادم فيها الأفراد والجموعات والشركات والبلاد بلا هواة من أجل البقاء. وبالنسبة لأحد أنصار الأمر الواقع مثل «كلود أليجر» Claude Allègre الذي تقوم وسائل الإعلام بتدعيله لأنه محسوب على اليسار - الكوكب ما هو إلا موقع لمعركة تجارية ضارة». ينبغي على المرء إزاحة المنافسين وإلا فسوف يُزاح هو. هذه المنافسة الدائمة، كما يلاحظ «إنجمار جرانيشتيت» Ingmar Gran- stedt «تولد عالماً ينتشر فيه الخوف، الخوف من عدم العثور على مكان أو من تدهور الوضع الاجتماعي، الخوف من أن يجد المرء نفسه بين الخاسرين». الآخرون يمثلون تهديداً وليس دعماً.

وهكذا يغذي الجمع بين النزعة الفردية والهوس بالتنافس، العصاب الجماعي الذي يفت في عضد المجتمعات الغربية: فالفرد، الذي لا ينهاز أبداً الرغبات التي تشيرها الإعلانات، والمنخرط، من أجل التفوق الرمزي في تنافس بدون انتصار ممكن، عرضة للقلق من أن تتم إزاحته، يبقى بشكل دائم تحت مستوى تطلعاته.

شخصية المجال العام

العالم، وقد أصبح حلبة شجار باللكلمات بين أفراد غرياء عن بعضهم بعضاً، لم يعد ينتمي إلا إلى أولئك الذين يستولون عليه. منطقياً، تمت شخصية المجال العام بالمعنى المزدوج للكلمة، حيث أصبح شأنًا خاصاً للأفراد، بدلاً من أن يكون مجالاً للتعايش والمشاركة، ومن الناحية الاقتصادية صار مملوكاً لشركات خاصة.

العلامات على ذلك كثيرة، بدءاً من الخبرة الشائعة في القطار أو الأتوبيس والتي من النادر فيها ألا تتعرض لخطبة من راكب يتصل بالتلفون المحمول بعالم آخر، ومنقطع تماماً عن رفاق طريقه. إذ يتحدث المرء عن شئونه لكل الناس،

ولكن بالانغلاق عن كل الناس. والتغلغل في الفضاءات الطبيعية المفترض من حيث المبدأ أنها محمية هو، شكل آخر من احتلال المجال العام، فترى «هيلين كرييه» Hélène Crié، في الولايات المتحدة تصل السيارات رباعية الدفع والدراجات البخارية والطفطف quads بسهولة إلى أعماق الطبيعة. وترخيص السيارات الصالحة للسير في جميع أنواع التضاريس الأرضية قد تضاعف ثلاثة مرات منذ ١٩٩٨ في كاليفورنيا وكولورادو وإيداهو وмонтانا وأوتاه، وتضاعف أربع مرات في الإقليم المجاور للوس أنجلوس بل وخمس مرات في ديومنج منذ ٢٠٠٢، وفي عطلات نهاية الأسبوع والأعياد يجدر أن نلقى نظرة على الطرق السريعة: سيارات مجهزة للنوم مليئة بالأطفال، يقودها أجدادهم تجر خلفها مقطورة محملة بالدراجات البخارية والطفطف، تتبعها السيارات الرباعية الدفع يقودها الآباء. والحجة الأساسية لهؤلاء المتعصبين للطبيعة البدائية: السيارات رباعية الدفع تسمح لبار السن والمعاقين بالوصول إلى الأماكن الجميلة التي كانوا سيحرمون منها لو تم احترام القانون.

فرضت السيارات نفسها على وجودنا لدرجة أنها ننسى أنها تمثل: احتلالاً للمجال العام. وهذا التحذير يأتي من الهند، فيقول «سونيتا ناران» - Sunita Na- rain – ينقل الأتوبيس أكثر من ٦٠٪ من الناس، و ٢٠٪ ما زالوا ينتقلون بالدراجات، ولكن الأتوبيس يشغل أقل من ٨٪ من مساحة الشوارع، والدراجات ٢٠٪. في المقابل تشغّل السيارات ٧٠٪ من المجال العمراني، في حين أنها لا تنقل سوى ٢٠٪ من الناس".

أصبحت سلطة النقود مقبولة لدرجة جعلتنا نتعود على هذه الفيلات المغلقة في ساحل كوت دازور كما في أي مكان آخر، والتي تمنع من الوصول إلى الشاطئ. وهذه الأراضي الخاصة التي تقسم مدينة سولويسي وتملؤها بالسياجات، وهذه الملكيات الشاسعة الموجودة في أماكن بعيدة مثل – لوزير وأعلى اللوار في فرنسا، وباتاجونيا في الأرجنتين... إلخ.

وليس الأفراد وحدهم هم الذين يستولون على المجال العام، ولكن الشركات هي أيضا باسم التنمية الاقتصادية أو ضرورة تلبية "الطلب" تحتل هذا المجال. سوف يتم ذلك بصورة فظة كما حدث في الهند، حيث تنهب الشركات، بمساعدةNano de tata الحكومية، الأراضي الزراعية لإقامة مصانع سيارات «تاتا نانو» الرخيصة الثمن، وقد تم بناؤها على أرض طرد منها مئات الفلاحين، في سنجور بولاية البنغال. والأمر نفسه يحدث مع مصانع الصلب والمناجم والمصانع في أرجاء البلاد باسم تنمية صناعية تتم على حساب الفلاحين، وعلى حساب هذا المورد الذي أصبح نادراً للغاية وهو المكان. ولكن في البلاد الأكثر ثراء الغزو، حتى تحدث بدقة، ليس أقل وجوداً. لقد صار الريف اصطناعياً بلا كابع. الاتصالات عبر الهاتف المحمول وموجات Wi-Fi تغزو المجال الكهرومغناطيسي دون أن يتم تحليل مسبق للأثار الصحية الممكنة المتولدة عن بث الموجات. ونشر الأطعمة المعدلة جينياً تشبه - بسبب العدوى المترتبة عليها بالضرورة - فرض نمط زاعي على الآخرين.

فقدان الرابطة الاجتماعية

"كانتان: آه ! قولوا لي يا شباب، أراكم مرهقين هذا المساء.

فرانسواز: إنها الماكينة ٢٥ التي تعطلت كالعادة.

هيلين: والأسوأ من ذلك، أن صديقنا جاستون في المستشفى حتى هذه الساعة.

مارى كريستين: منذ زمن ونحن نقول ذلك لرئيس الوردية.

كانتان: ولكن لن يفيد بشيء، اسمعونى فالرئيس لا وقت لديه،

فرانسواز: قريبا سوف لن يكون هناك سوى حل واحد: الإضراب، حتى يسمعوننا. وإذا تخاذلنا، حلال على أرباب العمل.

مارى كريستين: الأفضل هو أن نتحد ونتافق جميعاً ونشئ نقابة.

حدثت مظاهره، وإضراب، وحصل العمال على إصلاح الماكينة الخطيرة.
ثلاثون عاماً بعد ذلك:

هيلين: يا شباب أرجو ألا تكونوا قد نسيتم، إلى المظاهرة في الغدا
فرانسواز: آسفه يا رفاق أرجو أن تفهموا، أهمية الحصول على عقد عمل
بالنسبة لي بعد كل هذه السنين من العمل المؤقت. ليست هذه هي
اللحظة لفت الانتباه إلى.

ميشيل: إنك طيبة، فأنا في هذا الشأن لست إلا عاملاً من الباطن.
هيلين: يمكن أن أعتمد عليك أنت على الأقل.
نوهرا: أود، ولكن ورائي عملاً وأسرة تحتاج للغذاء، وبينما أدفع إيجاره، إذن لن
أخاطر.

راشيل: وأنت يا رقم ١٢ ! هل قدمت نفسك إلى إدارة شئون العاملين.
هيلين: هكذا هي الحال، أشم رائحة صدأ.
لا إضراب ولا مظاهرة.

ويعلق خبير: "دكتور بومبييه، صباح الخير. هذه الظاهرة يمكن الحصول عليها
من خلال ضغط على كتلة الأجراء. وهذا الضغط يقلل من روح
التماسك، وشيئاً فشيئاً يكون الفرد معزولاً".

أمل أن نكون قد فهمنا، فالحوار الذي تقدم يعرض موقفين للعمل تفصل
بينهما ثلاثون عاماً يقعان في سنوات ١٩٧٠ ثم في سنوات ٢٠٠٠ . وقد كتبه عامل
في مصنع الحديد والصلب sidérurgiste بمدينة جراند سانت العماليه بالقرب
من دنקרק، بمساعدة الممثل نيكولا لامبير، بمناسبة بيان - التجمع الدولي من
أجل مسرح ملتزم - والذي يجري في هذه المدينة في يوليه ٢٠٠٧ . ولا نستطيع أن
نقول أفضل من ذلك عن كيف أن العمال فقدوا روح التضامن، وكيف أن النزعة
الفردية التي تمارس عملها في كل المجتمع قد دمرت الثقافة العماليه.

ويلخص «سيرج حاليمي» Serge Halimi الموقف: "وجدت الطبقة العاملة نفسها متشظية بواسطة التقنيات الجديدة في فردنة العمل (مكافأة الجدار، حلقات الجودة) وبواسطة انهيار السلم الوظيفي (عقود مؤقتة - تشغيل بالمهمة) وبواسطة الحط من شأن العمال المؤهلين (والذين كانوا تقليديا في طليعة المعارك النقابية والسياسية) وبواسطة مؤسسة مدرسية تعمل على الحط من شأن الثقافة العمالية". ويكمel كريستوف دوجور "فيما سبق كانت جماعة العمل تقدم مقابلأً للعمل في شروط صعبة، ومقابلاً للظلم وللتحرش، من خلال منظومة قوية للتضامن كانت تسمح بالصمود، فلا يترك أحد الآخر يغرق. اليوم تمت تصفيه الرياط الاجتماعي، لم يعد بالإمكان الاعتماد على الآخرين، لأن الجماعة منقسمة وغير منظمة".

إذا كانت الثقافة العمالية، قد تحالت، فقد حدث نفس الشيء مع الشعور بالتضامن تجاه المجتمع في مجمله. ولن يندهش أحد حينما يسمع كارلوس غصن رئيس شركة رينو يصرح في الإذاعة أن " كل مرة تسحبون فيها النقود من الدولة لتعطوها للمواطن، فهذا حسن". لأنه بالطبع في العقلية الجديدة الدولة تنهب الفرد المنتصر بلا مقابل.

هذا النسيان لما هو جمعى حاضر جداً لدى الفكر الإيكولوجي السائد، الفارق في التفاصيل، على سبيل المثال وحسب جمعية الكوكب الهوائى- Planète éo-lienne - "إن مروحة هوائية بقوة 1 ميجاوات مع 2200 ساعة من العمل بكل الطاقة في العام تنتج 220000 كيلو وات في الساعة kWh أي استهلاك 1000 منزل فرنسي مزود بالكهرباء".

وهكذا فكل منزل مفروض أن يستهلك 2200 kWh في العام. في الواقع، 20,7 مليون منزل فرنسي تستهلك إجمالاً 480 تيراوات في الساعة، أي 18680 كيلو وات في الساعة لكل منزل! من أين أتى هذا الفارق المذهل؟ من اللاوعي الفردى الذى يتحدث من خلال تعصب مروجى الطاقة الهوائية: إنهم لا يحسبون

سوى الكهرباء المستهلكة فى المنزل، بواسطة المصابيح والتليفزيونات والحاسوب والآلات الأخرى التى تشكل الحياة العادلة للمواطن الغربى. ولكنهم ينسون أن هذا الغربى يذهب إلى العمل فى أماكن مكيفة الهواء، ويقوم بمشترياته فى سوبر ماركت مدافاً ومكيف، ويستفيد من الإنارة العامة، ويشاهد مباريات كرة القدم فى ملاعب مضاءة، ويشتري منتجات استخدمت كهرباء لتصنيعها، يركب القطار... باختصار "المنزل" يعيش فى المجتمع ويشارك بالتالى فى الاستهلاك الجماعى. فى الواقع، إن مروحة هوائية طاقة ١ ميجاوات تكفل استهلاكاً كهربائياً لـ ١١٧ منزل مشاركاً فى المجتمع.

وبنفس الطريقة، كل الكتب الإرشادية التى تشرح كيف نعيش فى "الأخضر" تقف عند مستوى الفرد ولا تقف أبداً عند مستوى ما هو جمعى. وهكذا يشرح الكتاب الأخضر الصغير للأرض من مؤسسة «نيكولا أولو» Nicolas Hulot، "أحمد نفسى من الحرارة الشديدة"، "أعيد استخدام الأشياء"، "أرفض المعالجات الكيمائية"، "أنطلق بالسيارة ببطء... إلخ. أن يكون المرء مستهلكاً - فاعلاً لدى مؤسسة الطبيعة والاكتشاف يعني «الاستهلاك الملائم»، حيث إن تستهلك = أن تنتخب، وأحصر تصرفاتى فى «مطبخى»، حقيبة التواليت، جراجى، «ورشتي»... إلخ. شركة كهرباء فرنسا توزع دليل الطاقة = ثانى أكسيد كربون أقل (E = moins CO2) - «من أجل أن نفهم وأن تفعل فى الحياة اليومية، وتضع الكون بين «كوكبى» و «بلدى» و «منزلى».

كوكبنا بلدنا مدینتاً إيقاف الاستهلاك، التظاهر، الاحتجاج، النقاش، إغلاق التليفزيون، التمرد لا، فى الجنة الرأسمالية يكفى أن نقوم باللفتات الحسنة تجاه الكوكب " و "السياسات و الصناعات سوف تتبع ذلك".

أيتها الأسر، أنا أمركم

تحتفى الرأسمالية بالأسرة، فهى الشكل الاجتماعى الوحيد المناسب لعالماها من الأفراد المنفصلين بعضهم عن بعض. ولكن الأسر نفسها فريسة للمنافسات

الفردية التي تشجعها الرأسمالية: فنرى أجداداً يت天涯ون مع الآباء في التحكم في الأطفال، وزوجات تتهمن أزواجهن بممارسة الجنس مع أولادهم، الزيجات تمزق بكل بساطة. في إطار ثقافة فردية استهلاكية يُنظر إلى الشريك في علاقة عاطفية على أنه موضوع من بين موضوعات أخرى، يتم الانفصال عنه عندما لم يعد يشبع الحاجة. وزادت حالات الطلاق في فرنسا من فردية استهلاكية ٢٢٠٠٠ حالة عام ١٩٦٤، إلى ١٣٩٠٠ حالة عام ٢٠٠٦، أي زوج من كل ثلاثة.

وأثر حالات الطلاق من الناحية البيئية ليس قليل الشأن: يزيد الطلاق من الطلب على المساكن، ويحفز الاستهلاك المادي. في الغالب تتبع مضاعفة غرف الأطفال، وأجهزة التليفزيون وزحافات التزلق للأطفال المضطربين للانتقال من مسكن إلى آخر. وقد لاحظ باحثان من جامعة ميتشجان أن الطلاق يسهم في الامتداد العمراني بمضاعفة المساكن (عدد الغرف بالنسبة لكل شخص في بيوت المطلقين في الولايات المتحدة، بحسب هذه الدراسة، أكبر بمقدار من ٣٣٪ إلى ٩٥٪ من بيوت المتزوجين)، في حين أن استهلاك المياه أعلى بمقدار ٥٦٪ والكهرباء بمقدار ٤٦٪.

الطلاق، هل هو تحرر؟ بالتأكيد إذا كان ضرورياً، ولكنه متأثر بالسيكولوجيا الجماعية التي ترى أن غياب الروابط تعبير عن التحرر. ولكننا ننسى عرضًا أن الأسرة، إلى جانب دورة الحب، هي خلية للحماية الاقتصادية، تزداد فاعليتها على قدر امتدادها، أي بمقدار التمسك بروابط التضامن. عَرَضٌ من بين الأعراض: جزء كبير من العاملين الفقراء هم نساء يعيشن وحدهن مع طفل.

«تزايد الجنوح» هو تعبير عن غياب التصور الجماعي لمصالح الأكثرين فقراً. وكتب «جيروم سيبروك» Jeremy Seabrook: «العمل الجماعي لتحسين وضعهم فقد شرعنته، فقد أطاح به الخطاب عن نهاية الاشتراكية. الجريمة هي الرد الذي يقوم به الأفراد في مواجهة غياب العدالة: فهي في آن، كاريكاتير للقيم السائدة (المجرمون أيضا لهم عقلية مذهلة في الاستثمار وبراعة في تنفيذ عملهم) واحتفال بالفردية البطولية الموجودة في قلب الرأسمالية المغولة».

لم تعد التوترات الاجتماعية موضوعاً يواجهه العمل الجماعي، ولم يعد يترجمها الخطاب السياسي. وتزايد صور العنف الفردي تظهر ضد النظام عصيّاً يفتقد إلى الكلمات التي تمنّحه المعنى. وإنما يبرر دعم الرأسمالية لإجراءات "الحفظ على النظام" باللعب على الحاجة إلى الأمان بالنسبة للسكان الذين يتم بعناية إخفاء الآليات الاقتصادية للظلم عنهم. ولأن الرأسمالية تربح من كل شيء، يتم تطوير الجيوش الخصوصية - في ٢٠٠٨ سمح مجلس الدوما الروسي للمجموعات البترولية الكبرى في البلاد بتكوين جيوش لحماية خطوط الأنابيب -، ويتكاثر الحراس، يتزايد عددهم بمقدار ٨,٥٪ كل عام في فرنسا -، وتنمو خصخصة السجون - تبعاً للنموذج الأمريكي، وقعت الحكومة الفرنسية في فبراير ٢٠٠٨ عقداً مع شركة بوبيج مانحة إليها حق بناء وإدارة ثلاثة سجون جديدة -، ومجمل تقنيات المراقبة والتحكم تصبح قطاعاً مهماً ينمو بمقدار ٩٪ في العام على المستوى العالمي.

ناموا في سلام أيها الأفراد الشجعان، فالديمقراطية الرأسمالية محروسة جيداً، ضدكم عندما تستيقظون.

أن تحيا، هو أن تستهلك وتشعر بالحرمان

المواجهات بين المواطنين ورجال الشرطة عملة رائجة. ولكن هذه المواجهة التي حدثت أول ديسمبر ٢٠٠٧ في مكاو القريبة من هونج كونج، تخرج بلا شك عن السياق. مائة وعشرون سائحاً، قادمون من إقليم هوباي الصيني، تمردوا ضد منظمي رحلتهم، كما تحكي صحيفة ستاندارد في هونج كونج، لأنهم لم يعودوا قادرين على القيام بالتسوق: "قال لنا المرشدون إنه إذا لم نقم بشراء بضائع من المحلات التي تتوقف عندها، فسيتركونا على شاطئ هاك سا". وأمام رفض المسافرين للشراء، صحبهم المنظمون إلى الشاطئ، وهو ما كان أمراً غير ممتع في شهر ديسمبر، مانعين إياهم من الدخول إلى الحافلات المدافأة، وتفاقم الأمر حتى إن الشرطة أرسلت وحدة مضادة للتمرد لتهديء المتربدين غير المستهلكين.

لا أستطيع أن أمنع نفسي من التفكير في تمرد سياح هاك سا بوصفه تمرداً استشرافيًّا: فيوماً ما قد نحتفل بيوم ٤ ديسمبر باعتباره عيداً لرفض الاستهلاك. ولكن حتى الآن تحافظ الرأسمالية، بفاعلية بالغة، على الشهوة لدرجة لا يستطيع الأفراد معها، إلا باستثناءات قليلة، أن يرغبوa في شيء آخر سوى الاستهلاك أكثر فأكثر. فنحن لا نطالب بالقدرة على الحياة، وإنما نطالب بالقدرة الشرائية. فإن تشتري يعني أن تعيش: "الحياة الحقة، هي أوشان"، كان هذا إعلان إحدى شركات السوبر ماركت التي تحمل هذا الاسم.

هذه الرؤية الخاصة للوجود يتم تكريسها بواسطة تأطير سيكولوجي لم تعرفه أي حضارة إنسانية مهما كانت درجة استبدادها. في العالم بأسره، السكان الذين يحوزون تليفزيون - "الطبقة العالمية للمستهلكين"، أي نحو ثلاثة مليارات ونصف المليار من الأفراد - يشاهدونه نحو ثلث ساعات في اليوم. وكل يوم، يتعرضون بسبب ذلك لعشرات من الإعلانات التي تدعوهم لأن يشتروا ويدمروا أكثر فأكثر حتى يصيروا سعداء.

والبرامج نفسها موجهة إلى هذه الغاية، كما اعترف بذلك يوماً أثناء حوار مدير أكبر قناة تليفزيونية أوروبية، وهي قناة TF1 الفرنسية. ومن المجدى أن نعيد قراءة ما قال. بالنسبة إلى «باتريك لو لاي» Patrick Le Lay، مهنة القناة هي مساعدة كوكاكولا، على سبيل المثال، أن تبيع منتجها. وبالتالي كى يتم تلقى رسالة إعلامية، ينبغي أن يكون مخ المشاهد مهيئاً. ومهمة برامجنا هي تهيئته: أي تسلية، وتهديته لإعداده بين رسالتين. ما نبيعه لشركة كوكاكولا هو وقت فى مخ إنسانى مهياً". هذه العبارة المشهورة تعبّر بدقة عن آلية الاغتراب. وهذا الاغتراب، كما نذكر، هو أن نبيع للأخر ما نكونه. المشاهدون يقبلون بيع مخهم. وطبعاً يزيد من حدة اغترابنا أننا نعتقد أننا لم نكن يوماً أحراجاً بهذا القدر.

نحن غارقون تماماً في التنميط الإعلاني لدرجة ننسى معها إلى أى حد هو حديث العهد: منذ ثلاثين عاماً كان الناس يشاهدون التليفزيون بصورة أقل،

فكانوا يستمعون ويشاهدون أوامر أقل للاستهلاك. هذا التقدم العجيب (مبلغ الإعلانات العالمي يقدر بأكثر من ٥٣٠ مليار يورو) رافق تطور الرأسمالية باتجاه الفردية المفرطة. لأنه بالنسبة لشخص قيل له بلا توقف إن حياته لا تعتمد إلا عليه، وأن الروابط الاجتماعية ليس لها سوى أهمية ثانوية، الرضا يوجد أولاً في الرضا المادى: فهو مصدر اللذة - لذة لم نعد نجدها في التفاعل والمشاركة مع الآخرين - وتعلى من قيمة الشخص، بما أن تراكم الممتلكات هو علامة النجاح، وبالتالي علامة على بقائه على قيد الحياة في عالم مفرط في التنافس. الأشياء هي علامات، كما بين ذلك منذ سنوات الستينيات «جان بودريار» Jean Baudrillard. وهذا يفسر لماذا تظل نظرية التفاصح الفاضح لثورشتاين في بلن قوية اليوم، وبالتحديد اليوم: في عالم يتميز بالتفاوت، يتخطى السباق إلى التفوق الرمزي عبر الاستعراض المبالغ فيه دائمًا للأشياء بقوة بالغة.

يوجد شكلان خاصان وتاريخيان للاغتراب المعاصر: التلاعب بالأطفال وجعل التجارة في الجنس شرعية.

في الرسوم المتحركة «رحلة شيهيرو» Le Voyage de Chihiro للمخرج «هایاوی میازاکی» Hayao Miyazaki وجدت الطفلة شيهيرو نفسها مع والديها في مدينة خالية. وموائد عامرة بالأطعمة المتنوعة واللذيذة في وسط صالة خالية. كان الوالدان جوعى، فبدءاً الأكل تاركين شيهيرو تقوم بالاستكشاف. عندما رجعت اكتشفت أن والديها قد تحولا إلى خنزيرين. تصف الأمثلة عملية نزع الطابع الإنساني القائمة في مجتمع الاستهلاك. شيهيرو في الفيلم أكثر حكمة من والديها. وفي الواقع يدفع الآباء أبناءهم إلى التخمة.

صارت البدانة وباءً عالمياً، يصيب ٤٠٠ مليون شخص طبقاً لمنظمة الصحة العالمية. ونحو ١٧٪ من الأطفال في فرنسا فيما بين ٧ و ٩ سنوات مصابون بزيادة في الوزن، بينهم ٢٪ بدناء. والحال أن تعرض الأطفال للإعلانات فائق الحد. ومن جهة أخرى تبين أن التعرض للرسائل الإعلانية التي تروج لأطعمة دسمة

وسكرية يحفز على زيادة البدانة. يتمثل جزء من الحل إذن في منع بث الإعلانات التي تشجع الأطفال على تناول الحلوى والمشروبات السكرية، كما فعلت السويد وكيبيك. ولكن في فرنسا، يعارض ذلك كلاً من الصناعة وقنوات التليفزيون: "قناة التليفزيون جولي" Gulli (قناة للأطفال) تعتمد بنسبة ١٠٠٪ على الدعاية، كما يبرر لاجاردير أكتيف، المشرف على القناة. فالصناعة الغذائية تمثل ٢٠٪ من أرباحنا، وثالثاً هذا المبلغ سوف يضيع بسبب إجراء المنع". ولا يهم الرأسمالي مسبب الأمراض pathogène كثيراً الإنفاق الجماعي على الصحة المرتبط بعلاج البدانة.

التأثير يبدأ من الصغر: محطات التليفزيون بيبي فيرست وبيبي تى في تبث برامجها للأطفال من ستة شهور إلى ثلاثة سنوات. ويحتاج أطباء نفس الطفولة: فهم يؤكدون "أن دراسات كثيرة في العلوم السلوكية قد بينت إلى أي درجة يكون الإنسان حيواناً قادراً على التشبث بالعناصر الأكثر حضوراً في بيئته، ولا سيما بتلك التي لديه انتباع أنها تنظر إليه. ويخشى أن يقوم الأطفال المولون وجوههم بلا توقف شطر الشاشات بتطویر علاقه تثبت بما "يلصقهم" بصرف النظر عن المحتوى. سوف يستعيد أخصائيو الدعاية ما دفعوه فيما بعد، بعد أن يكبر الطفل ولا يستطيع الاستفناه عن الحضور الدائم لشاشة مفتوحة بجواره". ستبقى الشاشات مسموحاً بها بالتأكيد.

كل شيء يُباع ويُشتري

ذروة الاغتراب الرأسمالي تأتي عندما يصير الإنسان نفسه سلعة. ويقول ماركس: "إنه زمن الفساد العام والرشوة الكونية، أو بمصطلحات الاقتصاد السياسي، الزمن الذي صار فيه كل شيء، معنوي أو فيزيقي، قيمة نقدية ومعروضة في السوق". وفي زمن ماركس كانت التجارة في الجسد تأخذ شكل الحرفة كما وضحها على سبيل المثال موباسان في قصته: منزل تلييه. ولكن

الفترة التاريخية التي افتتحت في سنوات ١٩٨٠، قادتنا إلى وضع ما كان يمكن أن يتخيله البرجوازيون الأكثر انحصاراً في القرن التاسع عشر.

ويلخص الموقف «ريشار بولان» Richard Poulin، «منذ ثلاثين عاماً، التغير الأكثر أهمية في التجارة الجنسية كان هو دخولها إلى مجال التصنيع وتحويلها إلى أمر عادي ونشرها الكثيف على مستوى العالم. هذا التصنيع، والذي هو شرعي وغير شرعي في آن، ويدر مليارات الدولارات، خلق سوقاً من التبادلات تحول فيه ملايين النساء والأطفال إلى سلع ذات طبيعة جنسية. لم يحدث أبداً في التاريخ أن أصبحت التجارة الجنسية ضخمة وعميقة كما هي الحال الآن. وتسبب انقلابات جذرية بالنسبة للنسيج الاجتماعي وفي العقول. ونشهد الآن تحول أقاليم في الكوكب كاملة إلى الدعاية، وتغلغل البورنوغرافيا في المخيلات الاجتماعية، وكذلك أيضاً في طرق معينة في التفكير والتصريف».

في بلاد جنوب شرق آسيا، لاحظ مكتب العمل الدولي في عام ١٩٩٨ أن: «الدعاية تزامنت بشكل سريع في العقود الأخيرة وأخذت أعمال الجنس أبعاداً لقطاع تجاري يسهم بشكل جوهري في فرص العمل والدخل في الإقليم». الدراسة التي ركزت على إندونيسيا وماليزيا والفيلبين وتايلاند، كانت تقدر أنه فيما بين ٢٥٪ و ١٥٪ من نساء هذه البلدان «يعملن في الدعاية»، وهذا النشاط يمثل من ٢٪ إلى ١٤٪ من الناتج القومي في هذه البلاد. وهناك مؤشر على تطور هذا الاقتصاد وهو عدد الداعرات في هولندا: من ٢٥٠٠ عام ١٩٨١ إلى ٣٠٠٠٠ عام ١٩٩٧، من بينهن ٨٠٪ من الأجانب. أستراليا من جانبها تحصي نحو ٢٠٠٠٠ عامل في الجنس». في ليتوانيا، «تهريب النساء»، الذي لوحظ في منتصف سنوات التسعينيات لم يتوقف عن الزيادة. ويقدر عدد النساء التي تهجر ليتوانيا كل عام بنحو ١٠٠٠، لكن يعملن داعرات». والتقدم يستمر كالسعار: ففي نيبال التي، حتى وقت قريب، لم تكن بها أي صناعة للجنس أصبحت تحوي في ٢٠٠٨ نحو ٢٥ صالون تدليك و ٦٢ «بارا للرقص».

الاتجار في البشر لا يتعلق فقط بالجنس: فعدد كبير من الأشخاص - ربما الثالث - يباع من أجل تلبية الطلب على الأيدي العاملة المستعبدة بسعر رخيص في مجالات الزراعة والخدمة في المنازل والصناعة. ففي الصين نددت الصحيفة اليومية نافانج دوشيباو في يناير ٢٠٠٨ بالاتجار في الأطفال من مدينة ليانج شان في سيشوان في إقليم بوانجدونج، وعمرهم من ثلاثة عشر إلى خمسة عشر عاماً. هؤلاء الصبية يتم تأجيرهم كحيوانات الحمل بواسطة مهربين على أبواب مصانع هذا الإقليم الذي منع للصين سميتها بأنها "مصنع العالم". في النظم الملكية البترولية بالخليج، كل مواطن يحوز عدداً معيناً من تصريحات الإقامة، ويمكنه أن يمنجه لعدد من العمال المهاجرين، بحسب نسبة لكل بلد تحددها الحكومة. يمكن لعائلة أن توظف خادماً بالبيت وسائقاً، في حين أن شركة يمكن لها أن تستجلب عملاً بالمئات". يمكن للأطفال تعذية هذه التجارة في العبيد، كما يروى الصحفي الإسباني «خاكان لوبيز» Xaquin Lopez حينما تبع شراء ثلاثة أطفال من قرية في بنين وهي قرية داهونتا، وتابع مسارهم إلى مزارع في كوت ديفوار حيث تم تشغيلهم بلا أجر تقريباً.

بعض أشكال التجارة تشجعها الافتقادات العاطفية أو الفسيولوجية في البلاد الفنية.

التجارة في الأعضاء تطورت في سنوات ١٩٩٠، مرضى يذهبون للهند أو باكستان أو الفلبين أو في كولومبيا لزراعة كلية في أغلب الأحوال. وكانت العراق عام ١٩٩٠ موئلاً مميزاً، حيث جعل البؤس الثمن هو ٧٠٠٠ دولار، أرخص من الهند ١٥٠٠٠ دولار. وأصبحت مولدافيا مصدراً للإمدادات أخيراً. التجارة الدولية منظمة بحيث إن أكثر من موقع على الإنترنت يعرض حزمة متکاملة رحلة - عملية جراحية. وانتهت دراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية OMS، إلى أن تجارة الأعضاء تتعلق بـ ٥٪ من مجلمل الزراعات الشرعية، أكثر من ٣٠٠٠ عملية في السنة - دون الأخذ في الحسبان نقل الأعضاء الذي يتم في الصين من

المحكوم عليهم بالإعدام الذين يمثلون ١٢٠٠ عملية زرع في عام ٢٠٠٥ اتبنت الصين في أبريل ٢٠٠٧ قانوناً يمنع الاتجار في الأعضاء، وانخفض بصورة هائلة عدد عمليات النقل، مؤقتاً على الأقل. تبنت الهند منذ ١٩٩٤ قانوناً يمنع الاتجار في زراعة الأعضاء، ولكن هذا لم يكف لمنع السوق السوداء، وهناك فضيحة في زراعة الأعضاء انفجرت في فبراير ٢٠٠٨.

تحول الإنسان إلى سلعة امتد إلى الأطفال، بفرض التبني أو العمل. في ٢٠٠٤، اكتشفت الشرطة في مدغشقر خمس شبكات سرية للتبني. كانت - وما زالت؟ يتم تصنيعها أصلاً لهذا الغرض: فيشير الضابط رابتاً فيكا من مدينة تananarive إلى "هذه المراكز للتبني التي "نصب مخزونها" والتي كانت تستجلب الأطفال من نساء وافقن، مقابل مبلغ من المال، أن يحملن بواسطة القائمين على هذه المراكز". في ٢٠٠٧، في جواتيمالا وجدت الشرطة ستة وأربعين طفلاً في دار أيتام مجهولة، وتعتقد الشرطة أنهم كانوا مخصوصين للتبني من قبل أجانب. وتذكر صحيفة لوموند "أن القضاء في جواتيمالا يقدر أن تهريب الأطفال يدر نحو مائتي مليون دولار في العام لشبكات المافيا".

مؤجرات الرحم يتوجهن إلى الحصول على الاعتراف التام والشامل. وفي كاليفورنيا التي سمحت بالحمل لمصلحة الغير GPA، هذا الحمل يمكن أن يأخذ شكل صفات تجارية حقيقة كما تلاحظ صحيفة ليبراسيون: "يختار الأبوان مؤجرة الرحم حسب مواصفات بدنية، وحسب مستواها الدراسي ومستوى النظافة العامة. وتتأكد الوكالات أنه لا توجد للمرشحات سوابق في صحفهم الجنائية ولا ديون ثقيلة. وإذا كانت تكلفة العملية مرتفعة (فيما بين ٥٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ يورو حسب الحالة)، تحصل مؤجرة الرحم على ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ يورو".

فكرة وجود بورصة متخصصة في ذلك سابقة لأوانها، ولكنها ليست عبئية كما تشهد على ذلك هذه القصة البلجيكية، وفيها صارت ابنة مؤجرة رحم أكثر ربحاً

للمنتفعين من الزيون الأصلي. لقد امتلكوا الطفل أمام عين الزوجين رغم أن الزوج أعطى سائله المنوى من أجل إحداث الحمل. السوق يصير عالمياً بواسطة تغيير مكان الإنتاج: ففى الهند، يذهب الزوجان الغربيان لطلب الأطفال، فالثمن هنا أرخص من بلادهم حسبما تروى متخصصة فنية طبية من سان أنطونيو: "الأطباء والمحامون والمحاسبون يمكنهم تحمل التكلفة، ولكننا نحن المعلمات والمرضيات والسكرتيرات لا نستطيع، اللهم إلا إذا ذهبنا إلى الهند". فالثمن أقل من الولايات المتحدة، ٢٠،٠٠٠ دولار منها ٧٥٠٠ للمنتجة، عفواً، مؤجرة الرحم. وتطرح صحيفة تايمز أوف انديا السؤال الصحيح: "في بلد مصاب بفقر شنيع كيف يمكن للحكومة أن تضمن ألا تقبل نساء الحمل لمصلحة الفير مجرد الحصول على وجبتين في اليوم؟".

خبز وألعاب وجنس

التحالف بين الجنس والتليفزيون ثم الإنترن特، هو إحدى الأدوات القوية التي تستخدمها الرأسمالية من أجل تعميق اغتراب رعاياها. خروج اقتصاد الحاجة الجنسية من مخابئه هو الاجابة على حرمان الفرد المفتقد دائماً إلى السلع المملوكة في السباق المحموم. فى أعوام ١٩٩٠، راجت البورنوغرافيا لدرجة مكنتها أن ترفع الراية التى لا يجرؤ أحد على مهاجمتها وهى الحرية. ولم يكن يتبقى سوى العثور على بعض النساء المثقفات يصفقن لهذا الاستخدام السلفى حتى تختفى من شاشة الوعى الجماعى فكرة الاستغلال الجنسى. ونرى الصلة بين كون فيلسوفة مؤيدة لحرية الدعاارة مثل إليزابيث بادانتير، وكونها مالكة لـ ٣٢٪ من رأس المال واحدة من أكبر شركات الدعاية فى العالم - publicis - وهى عضو فى مجلس إدارتها.

فى عام ٢٠٠٠، قدر عدد الزوار الأمريكيةين لموقع جنسى على الإنترن特 مرة واحدة على الأقل فى الشهر بـ ٢١ مليون أمريكي. وسوق أفلام البورنو كان يزن ذلك العام فى الولايات المتحدة ستة مليارات دولار، بـ ألف ضعف عن الحال منذ

ثلاثين سنة مضت. ويتم تصوير أكثر من عشرة آلاف فيلم جنسى كل سنة. ويتشابك سوق البورنوجرافيا مع قطاعات اقتصادية أخرى "محترمة" مثل الفنادق التي تريع من الأفلام التي تشاهد في الغرف. وقد لعب التطور التكنولوجي دوراً مهماً في هذا الانتشار: ففي سنوات ١٩٧٠، كان على هواة الأفلام الجنسية أن يذهبوا لمشاهدتها في صالات عرض مظلمة ولكنها عامة، ولكن ظهور آلة عرض الفيديو عام ١٩٧٥، سمح بالمشاهدة في المنزل، في مأمن من نظرات الآخرين، وهو انتقال للمجال الخاص تم تدعيمه فيما بعد بتعظيم شبكة الإنترنت.

والتنوع في الانحرافات التي وصل إليها هذا النشاط كبير جداً: بورنوجرافيا للأطفال، وجماع مع الحيوانات والغمر bukake – فتاة موجودة في وسط غرفة ويأتي عشرات الرجال ليقذفوا كل في دوره على جسمها" –، ممارسة الجنس مع شريكين أو ثلاثة... إلخ. والمفروض أن ينسى المشاهد من هم الممثلون والممثلات. ولكن الكاتبة «إيزابيل سورنوت» Isabelle sorenete ترى أن " علينا أن نعرف مما كان ذلك مزعجاً أنه خلف كل فرج، كل فم يمتص، كل شرج، خلف كل ثقب يُملؤ بالمني وبالأصابع وقبضات اليد ومئات من الأعضاء الذكورية المتالية يوجد إنسان بالتأكيد، عدم التفكير أن إنساناً له بنفس الجسم الهش الذي لأختك أو لأمك سوف يتم اقتحامه بالتتابع، ينجز، ينهار، يوصم مدى الحياة، سوف يسمع أكثر بتقدير المشهد البورنوجراافي، والاستمتاع به في حدود. ولكن ليست هي الحقيقة».

وينطبق اقتضاء الإنتاجية على الفرد الموجه إلى الجنس. وتشرح قناة التليفزيون "الثقافية" آرته Arte، أثناء سهرة بعنوان "ما الشهوة؟" أن "الرهان بالنسبة للسيدة هو أن تصير" "فأئمة الشهوة" في حين أن السيد يستطيع وعليه أن "ينمى إمكانات الشهوة". وكما يلاحظ أحد الصحفيين "إذا كانت هناك رسالة يرسلها إلى المحبين الخبراء الذين استدعتهم قناة آرته، فهي هذه الرسالة: ينبغي بلا توقف استثار هذه العضلة الموجودة في نقطة حساسة. باختصار، أن تعمل أكثر لتستمتع أكثر".

هنا، كما في الاقتصاد بمجمله، يوجد الخيال المهووس، بالحد الأقصى. إحدى صور الجذب البورنوجرافية هي ما يسمى gang bang والتى يقذف عشرات من الرجال فى نفس المرأة. والرقم القياسي فى هذه الممارسة حققته "نجمة البورنو" ليزا سباركس والتى خلال، اثنى عشرة ساعة قامت بإشباع ٩١٩ رجلاً خلال معرض إيروتكون فى وارسو، فى أكتوبر ٢٠٠٤.

الاهتمام بالبورنوجرافيا يشبه إغراق النفس فى حوض من الماء القذر. ولكن ثقافة بداية القرن الحادى والعشرين مغمورة فى هذا الماء، الذى تجدده بلا توقف ولا أى تأثير صناعة، لا يمكن وصفها أبداً بأنها هامشية، تنزع الإنسانية سيكولوجيا.

هناك شكل آخر للهو - هو تركيز اهتمام الجمهور على "الأحداث الرياضية" - يقترن بإضفاء الطابع البورنوجرافى على الوعى资料الشعبي. وهكذا فائثناء كأس العالم لكرة القدم، والذى جرى فى ألمانيا عام ٢٠٠٦. هذا البلد الذى أصبحت الدعاارة فيه شرعية منذ ٢٠٠٢ - غض الطرف عن تنظيم بيوت دعاارة للجمهور الضخم لخدمة المتفرجين، وقد تم "استيراد" ٤٠٠٠ داعرة لهذه المناسبة. وتروى الجمعيات المعارضة لهذا الإجراء: "وتوفقاً لهذا التدفق قامت صناعة الجنس الألمانية بإقامة مجمع دعاري ضخم من أجل " الانفجار التجارى" أثناء كأس العالم.

تم بناء بيت دعاارة ضخم، ألم ينبعى أن نقول "سوبر ماركت للخدمات الجنسية؟ مساحته ٣٠٠٠ متر مربع، يمكن أن يستقبل ٦٥٠ زبوناً ذكرأ، بجوار الاستاد الرئيسى فى برلين. وفي مناطق محاطة بسياج تم بناء "عشش الجنس" التى تشبه دورات المياه وتسمى "كبائن الأنفاق". ولم تكن برلين استثناء؛ ففى عام ٢٠٠٤، سمحت أثينا بثلاثين بيت دعاارة جديداً وخففت من قوانينها لتسمح باستقدام عشرين ألف داعرة إضافية لتلبية "الزيادة فى الطلب" المنتظرة أثناء الألعاب الأوليمبية التى جرت ذلك العام.

الأكثر مداعاة للدهشة، ليس هو عنف الاستغلال الموجود في الصناعة البورنوجرافية والدعارية - فال التاريخ لا يدخل علينا بفضائح جنسية مارستها البشرية طواعية - وإنما هو اللامبالاة والقبول الصريح اللذان تلقاهما في ثقافة تضع رسمياً حقوق الإنسان في قمة سلم القيم الخاص بها. نحن نقيس هنا درجة الاغتراب التي وصلنا إليها. الرأسمالية وقد وصلت إلى ذروتها، أى إلى مرحلة تدهورها الوشيك، لم تعد تبني مثلاً علينا كانت تزعم، فيما سبق، أنها تغطي واقعها العميق. بالتأكيد، هناك استمرار في التلويع بعرايس خشبية هي الكلمات المنتفخة عن "قيمنا" من أجل خداع هذا الجزء المهم من الشعب الذي يصر على العيش حسب ما كان يسميه أورويل "الحس المشترك". ولكن الطغمة لم تعد تؤمن بذلك، وتترك النظام عرضاً لجشع لا يشبع، لا غاية له سوى تحويل كل شيء وكل كائن إلى موضوع للملكية وبالتالي للتدمير.

السوق ضد الرأسمالية

"البازار الأخضر" قاعة كبرى نجد فيها، في أقسام تجمع كل صنف من الغذاء، فواكه وخضراوات، فواكة جافة وتوابل - تشكل طوابق بد菊花ة ومتعددة الألوان - أسماك... إلخ. اللحوم معروضة على طاولات معدنية مغطاة بقمash، أو معلقة في مشابك من الحديد الأحمر، يجهزها تجار بقبعة الطبخ ومعاطف بيضاء. وحول القاعة، محلات صغيرة تبيع معلبات محفوظة، وحلوى، عقاقير أو مقاهٍ يأتي إليها الزبائن والتجار للشراب والوجبات الخفيفة.

هذا هو سوق الماتى في كازاخستان، وهو من بقايا الاتحاد السوفيتي. حينما كنت أجول فيه على مهل ذكرني بسوق سان جيرمان في طفولتي في باريس. كما نجد نفس المنظر من عروض ومحلات، ونفس الإعلان الهادئ ونفس الألوان والمشاعر الإنسانية حيث تتنفس الحياة وليس النقود وحدها. في هذه الفترة لم تكن التجارة تختزل إلى مجرد انتقال النقود ولكن كانت تعيش علاقة إنسانية.

صالحة سان جيرمان فى الحى السادس بباريس، هى اليوم تجتمع من محلات الترف باهظة الثمن، على غرار الحى الذى أصبح هو جيتو لأفراد الطفة. ولكن فى هذه الفترة كان القانون المسمى "قانون ١٩٤٨" يسمح للعائلات ذات الدخل المتواضع بالعيش فيه، وكان الحى مثل كل باريس شعبياً بصورة كبيرة. كنا نذهب لعمل المشتريات فى السوق وكنا ننادى اللبنانيين والجزاريين بأسمائهم. وكانت أمى تذهب لشراء الخضروات عند جورج الذى كان يضع قلمه الخالد خلف أذنه. ولقد عملت بضعة أسابيع ذات صيف لدى تاجر خضروات وفواكه متوجول. كان عمرى ثلاثة عشر أو أربعة عشر عاماً، وكان العامل الشاب يسخر بلطف من البرجوازى الصغير الذى يجد مشقة فى إزالة الأقفال من الشاحنة أو فى رص أهرام الطماطم. وكان يتحدث مع رفاقه فى السوق لغة لم أكن أفهمها، ثم عرفت بعد ذلك أنها تشبه لغة قلب الكلمات *verlan* عندما تصير ملمحاً دالاً على هوية أبناء المهاجرين.

مسألة أن يكون السوق مركز الحياة فى حى أو فى إقليم، وليس مجرد مكان مقتصر على التعاملات النقدية، هي أمر بديهى فى جميع أرجاء العالم التى لم تسيطر عليها الروح الرأسمالية بشكل كامل، فمن بازار نيمامي العميق مثل مدينة، إلى الأسواق الأسبوعية للقرى الكبرى فى الساحل التى تقىها من الشمس حواجز من الخشب، ومن الحارات الملونة فى كيوتو إلى المتأهات الممتعة فى قلب نابولي. فيها نشتري ونباعي بالطبع وفيها أيضاً غالباً ما نصنع أو نضع اللمسات الأخيرة للأشياء والملابس، ولكن نتكلم ونتبادل الأخبار ونتعلق على السياسة ونتعاقد، أى تكون مجتمعاً.

لم أفهم ذلك بوضوح إلا فى مكان غريب فى الولايات المتحدة. ونحن نعلم أن هذا البلد، وهو من أكبر البلاد التى أفسدتها الرأسمالية، مليء بالمراكز التجارية والتى يطلق عليها المول، والتى هى معابد هائلة مخصصة للاستهلاك. ولكن مركز ساوزرن بوينت فى كارولينا الشمالية مختلف: فهو ليس بالضبط مركزاً تجارياً

ولكن نسخة من مدينة صغيرة، نظمت بحيث تعيد خلق الشعور المفتقد ولذة التسкуك. ففي قلب مرآب واسع للسيارات نجد مبانى هائلة مقامة بحيث تخلق شارعين أو ثلاثة بلا سيارات، ومليئة بالنافورات والمقاعد والمقاهي المكسوقة والمطاعم، بحيث تستطيع العائلات أن تتجول وتتنعم في فاترinas العرض. ومجمع سينما موجود في طرف الشارع الرئيسي له شكل الكنيسة، ويحاكي أيضا دورها الرمزي. وهنا أو هناك في أرجاء الشارع نجد لاعباً يتلاعب بمهارة بمجموعة من الكرة أو نجد نافخاً للنار، لسات تبعث على البهجة في جولة من التسкуك. ولكن كل هذا ليس إلا وهما: هذه المدينة التي بلا سكان ليس لها سوى نشاط واحد هو البيع. إنها مدينة واقعية مشابهة كتوأم لمدينة خيالية في فيلم عرض ترومان show للخرج بيتر واير، الذي يمثل خير تمثيل الشيزوفرينيا الأمريكية: هناك مدينة الأحلام - التي نعيش فيها ونتكلم ونتبادل ونحب - والمكان الواقعي، حيث نخدم رأس المال بالاستهلاك كما في ساوزرن بوينت، أو لنصبح عناصر من المشهد كما في فيلم Trauman Show. في الطرف الآخر من شارع ساوزرن بوينت نجد مولاً هائلاً تنتشر فيه محلات أخرى للبضائع الراقية أو مجموعة من السوبر ماركت في شبكة من الطرق الواسعة المفطاة، ومطعم رخيصة الثمن - Chick Fil A, Steak Escape, Ichiban, Le Bon Bi ... stro ... إلخ - تقدم طعاماً مجهزاً نذهب لالتهامه على إحدى الموائد لقاعة الأكل في وسط الضجيج وصراخات الأطفال الذين يفرغون طاقاتهم في ستاد الأطفال. المكان واسع ولا شيء يزعج. الهواء مكيف، والجو لا هو بارد ولا هو حار، نشعر بالراحة ونسلق بما أنا هنا للتسلية.

ساوزرن بوينت هو تكريم تقدمه الرأسمالية لاقتصاد السوق، وهي حنين لزمن لم تكن التجارة تقتصر هدفها فيه على الريع والتراكم، ولكنها كانت تعيش باعتبارها تجربة حضرية، زمن كان السوق فيه طوع العالم وليس الطاغية المهووس له.

الرأسمالية تريد قتل المجتمع

حان الوقت للكشف عما هي الرأسمالية. وقد جرت العادة على عدم استخدام هذه الكلمة الواضحة، وعلى وصم الليبرالية الجديدة، والتي هي ليس أكثر تحديداً، والتي يقع في حبائدها اليسار. ففي فرنسا على سبيل المثال يعلن الحزب الاشتراكي أن: "الليبرالية لا تعارض أهمية الرباط الاجتماعي ولا ضرورة التقنيين السياسي لاقتصاد السوق". حسناً. وهي "مختلفة عن الليبرالية الجديدة أو الليبرالية المفرطة، المدمرة للرباط الاجتماعي وللتقنيين". آه. ولكن كيف يمكن التمييز بين الليبرالية الطيبة والليبرالية الجديدة الشريرة؟

فلنتوقف عن المحاورة والمداورة. ينبعى أن نميز بوضوح بين الليبرالية والرأسمالية. وأنا أفهم الأمر على النحو التالي. تهدف الليبرالية إلى تحرير الأشخاص من التقييدات الفوقيّة، ومن الإذعان لوضع مشروط بالميلاد. وتحدد نمطاً لتنظيم السلطات في المدينة، نابعاً من مبدأ أن لكل مواطن نفس الحق الذي للأخرين. وهذا الحق يتجلّى في حرية التعبير وفي إجراء الديمقراطية التمثيلية.

أما الرأسمالية فهي تشير إلى مسار تاريخي يعمل منذ قرنين من الزمان. وتصل الآن إلى حالة سيادة على الثقافات الأخرى، حيث تتبدى للعيان نتائجها القصوى. ولكن ما هي؟

النقاش بخصوصها يملأ مجلدات، ولكن ما يدعو للفráبة: أنه نادراً ما نجد لها تعريفاً واضحاً. وتعريف آل كابونى الذي ترويه صحيفـة التـرنـاتـيفـز «إيكـونـومـيـكـس» alternatives économiques هو بلا شك التعريف الأكثر دقة: "الرأسمالية هي السـطـوـ الشـرـعـىـ الذـىـ تـنـظـمـهـ الطـبـقـةـ السـائـدـةـ". ولكن صراحة التعبير التي يتحلى بها هذا المتخصص يمكنها أن تفسد صفاء النقاش، وأفضل عليه تعريفاً أكثر تقنية: الرأسمالية هي حالة اجتماعية من المفترض ألا يكون للأفراد فيها أى دافع سوى البحث عن الربح، ويقبلون أن تقوم آليات السوق بتنظيم كل الأنشطة التي تربط بينهم.

وأنا أميز بين "اقتصاد السوق" و "الرأسمالية" متبعاً في ذلك التمييز الكلاسيكي الذي أجراه المؤرخ «فرنان بروديل» Fernard Braudel الذي لاحظ أنه على مدار التاريخ نشأ اقتصاد للسوق وتطور، متعاشماً مع أنشطة أخرى وأنماط أخرى من العلاقات. وهو يرى أن الرأسمالية نشأت من اقتصاد السوق، ثم مدت其 إلى نطاق الكوكب كله. وإذا كان التمييز الذي وضعه بروديل خصباً، فإن تحديده للرأسمالية كان غامضاً. وقد بين الاقتصادي «كارل بولاني» Karl Polanyi من جانبه أن ما يحدد ما نطلق عليه الرأسمالية هو منطق يدفع إلى الاعتقاد بأن آلية السوق يمكنها أن تدير مجلـم الأنشطة الاجتماعية.

ويرى بولاني "أن كل أنواع المجتمعات خاضعة لعوامل اقتصادية". ولكن وحدها الحضارة التي تم تدشينها في القرن التاسع عشر اختارت أن تؤسس نفسها على محرك، هو الكسب، الذي لم يكن معترفاً بصلاحيته، إلا نادراً، في تاريخ المجتمعات الإنسانية، وبالتالي لم يرتفع من قبل إلى مرتبة تبرير الفعل والسلوك في الحياة اليومية".

و"نظام السوق المنظم ذاتياً" أي فكرة أن اللقاء بين العرض والطلب لكل شيء يمكنها أن تنظم التوزيع الفاعل، هي بالنسبة له "نابعة فقط من هذا المبدأ". ويلاحظ مستندًا إلى العديد من الشهادات الإثنولوجية أن الإنسان في كل المجتمعات غير الرأسمالية "يتصرف بصورة، لا تسعى لحماية مصلحته الفردية في إمتلاك الأشياء المادية، ولكن تسعى إلى ضمان وضعه الاجتماعي وحقوقه الاجتماعية وأمتيازاته الاجتماعية، ولا يعطى قيمة للممتلكات المادية إلا إذا كانت تخدم هذه الغاية". بيد أنه في الرأسمالية، "سيطرة السوق على النظام الاقتصادي لها آثار لا تقاوم على مجلـم تنظيم المجتمع: فهي تعنى ببساطة أن المجتمع يدار بوصفه ملحـقاً تابعاً للسوق. وبدلـاً من أن يكون الاقتصاد مندمجاً في العلاقات الاجتماعية، تكون هذه العلاقات الاجتماعية هي المندمجة في النظام الاقتصادي".

ولدينا هنا مرشدنا: الخروج من الرأسمالية، هو الاعتراف بأن للأشخاص دوافع أخرى للفعل غير المصلحة الخاصة، ويعنى أيضاً أن نسقط عن الاقتصاد - أي إنتاج السلع وتبادلها - مكانه المتفرد في المجتمع كى نضع في مركز التمثيل تنظيم العلاقات الإنسانية من أجل إحداث التمازن بينها.

المطلوب عمل كبير، لأن تصور السوق بوصفه الطريقة الوحيدة للتعبير عن العلاقات الاجتماعية قد غزا الوعي السياسي، انظروا مثلاً كيف يفكر الحزب الاشتراكي من خلال "العرض" و"الطلب": "يوجد دائماً مكاناً للمنطق الجماعي، لأن الطلب موجود، وأيضاً لأنها بداعه ضرورية، لدينا هنا بلاشك مشكلة "عرض". إذ ينبغي تخفيض سعر المنطق الجماعي لتشجيع الطلب.

وهناك ملمح مهم لعملية الاغتراب المعمم يبين كيف أن منطق السوق الحصري ينتهي إلى تفريح العلاقات الاجتماعية الأكثر جوهريّة. في المجتمعات الاستهلاكية الضخمة هناك ميل لأن نضع آلات في أماكن دفع الحساب محل الرجال والنساء: المستهلك نفسه يقوم بتسجيل السلع التي اشتراها، تحت العين المراقبة للحراس. وهكذا تم إلغاء آخر موقع ذي سمة جوهريّة في التبادل التجاري - شخصان يتحدثان - حتى لا يُرى سوى الرهان الوحيد: خلق الربح بواسطة أفراد تم اختزالهم إلى احتياجاتهم. هذا الاختفاء المبرمج للبشر من صناديق الدفع في السوبر ماركت يذكرنا بهذه الكلمة للفيلسوفة «حنا آرنّت» Hannah Arendt: «لا تتحو الشمولية باتجاه حكم مستبد على البشر، ولكن باتجاه نظام يكون البشر فيه كماليات».

من جهة أخرى سوف يتم مراقبة المستهلك، ونستبق رغباته حتى نجعله يتفادى أن يصيغها بنفسه. وتصف صحيفة «لوباريزيان» Le Parisian المنهج التي تعدّها المجتمعات الاستهلاكية الضخمة: "عالم من الشاشات ولاقطي الموجات، نصبح فيه بلا وجود بدون التليفون المحمول الذي سوف يتحول إلى جهاز تحكم عن بعد، لن تعود لديكم بطاقة وفاء ولا بطاقة بنكية. لقد حل محلهما تليفونكم. تضعونه أمام

قارئ إلكترونى ليحدد هويتكم، ومثلكم مثل كل المارين، سوف يتم تصويركم خفية بكاميرات عدة موضوعة فى الفاترinas".

تم متابعة المستهلك وتحديد هوية وتصنيفه بواسطة الأشياء والاستخدامات التي علمناه أن يحبها، تليفون محمول ومرشد لتحديد الموقع متصل بالقمر الصناعي، واستشارة شبكة الإنترنط. يبقى أن نجعله يقبل أن يكون هو نفسه مدموغاً مثله مثل السلع: والـRFID أو ناقلات الموجات أو ما كانت تسمى بالبطاقات الإلكترونية، يتم تعميمها على الأشياء لكي يتم تحديدها أثناء تنقلها وربط المعلومات التي تخصها مع قاعدة المعلومات الموجودة في الإداره. يتم مدها شيئاً فشيئاً إلى البشر: يتم البدء بالمساجين قبل أن يقترح استخدامها مع مرضى الزهايمر، ومع الأطفال المراد السهر عليهم.

التبادل بدون كلام

ما يميز الرأسمالية عن اقتصاد السوق، إذا لم نفهم الاقتصاد بالمعنى الذي أصبح حصرياً بإنتاج وانتقال السلع المادية، ولكن باعتباره تنظيماً للاقتصادات المادية والرمزية للحياة، ما يميز إذن الرأسمالية عن اقتصاد السوق، هو أن الكلام في اقتصاد السوق جوهرى للتبدل، ولكن الرأسمالية تهدف إلى "ترشيد" محض يتم بواسطة تنبؤ الفاعلين بما هو محل رهان بواسطة علامات لا لبس فيها: سعر المنتج أو الخدمة موضع التبادل من جانب، مواصفاتها من جانب آخر. حينئذ لا يقتضى التبادل أى كلام ولكن تطبيق إجراء بسيط. ولهذا سعى العلم الاقتصادي بعناد إلى التعبير الرياضى، كى يفلت من عدم اليقين الموجود في الكلام، والذي لا يحل إلا بواسطة تتبع من الكلمات والإيماءات التي تؤدى إلى الوصول إلى اتفاق - أو عدم الاتفاق - بين طرفى التبادل.

ما الإنسان؟ أهو الكلام؟ هذه الإجابة السريعة بالتأكيد لن ترضينا. ولكن لا شك أن الكلام مكون يجعل من الإنسان إنساناً. «اللغة سمة مميزة للإنسان مثلها مثل الآلة» كما يؤكّد عالم الأنثروبولوجيا «أندريله لوروا جورهان» André

Leroi-Gourhan . الحال أن الرأسمالية في صيغتها الأكثر تقدماً والأكثر تجريبية، تستبعد الكلام من التبادل: البورنوجرافيا وأفعالها الجنسية بدون تمهيد، الدعارة الخرساء، حيث إن جزءاً كبيراً من التجارة في النساء يدفعهن إلى الوجود في بلاد لا يتحدثون لغتها. الإلغاء التدريجي لمعاملات وعمال محاسبة الزرائين حتى يسجل الزيون بنفسه المنتجات التي اشتراها، الأطفال، الأجنحة، الأمشاج التي لا تنطق لكنها تخضع أكثر فأكثر للتبادل. والتأثير المذهبي للدعائية الإعلانية الذي يوجهه التلفزيون للأطفال حديثي الولادة لا يعرفون الكلام. هنا يظهر المثل الأعلى الرأسمالي: عالم تكون فيه الوسائل متوافقة تماماً مع الغايات، وبالتالي سوف يتم حذف معامل عدم الدقة، والغموض والتردد والشعر واللعب، كل هذه العناصر التي تشكل المسرح الذي يلعب عليه البشر عندما يتداولون الغذاء أو الرغبة أو النار أو الفكر. الرأسمالية تريد إلغاء اللغة، وإذا قبلنا فرضية أن اللغة جزء لا يتجزأ من الإنسان تريد الرأسمالية وبالتالي إلغاء الإنسان.

لهذا السبب يلح الرأسمالي على جعل التقنية حللاً للأزمة البيئية، فهو لا يعول في الأساس إلا على التقنية لحل مشكلات التطور الإنساني التي تشيرها معارضات التقنية وتفاقم منها. وأن الرأسمالي منسجم مع نفسه تماماً يحلم بالاستغناء عن اللغة أي عن البشر، تاركاً الآلات تعمل على تسوية الأمور. في الغائية الرأسمالية، سوف تتواصل الآلات مع بعضها باللغة الرقمية التي تخلصت نهائياً، من خلال توالى اللوغاريتمات حيث يمكن تحويل كل شيء إلى تحديد متناهي الصغر بنعم أو لا، بـ . أو ، من التنوعات اللانهائية للغة البشرية، هذا اللفظ الحر الذي لا يستطيع نظام الترشيد أن يقيده، لأنه يقيم مع العقل، علاقة لا تقطع أبداً ولكنها دائماً متمرة.

الفصل الثالث

سراب التنمية الخضراء

بريبيات Pripyat هي أكبر مدينة أشباح في العالم الحديث. عدد سكانها 47000 في 26 أبريل 1986، ولا يسكن اليوم. ولكن بقيت عماراتها ومبانيها قائمة مثل مبانى مدينة بومبى التي لم تخرب. هذا المكان، وهو من أغرب الأماكن في الكوكب قد تم نسيانه بصورة متفردة.

على باب المدينة يوجد حاجز، وكشك البوليس الأخضر، وقطة وسياج يحيط بالمدينة التي تسكنها الأشباح. وشارع كبير على جانبيه صفوف العمارت من خمسة أو ستة أدوار، يقود إلى ميدان مركزي به قصر الثقافة. اختفى زجاج المباني، ولكن كل شيء مهيأ للاستخدام، بالكاد يكسوه الشحوب، تحت الشمس وزخات مطر الربيع الوليد.

تزدهر شجيرات ورد غير مهذبة في ميدان لينين. والنباتات تغزو الخرسانة المسلحة وتخترق الإسمنت، والأعشاب تزيد من الفجوات بين البلاط. وإذا تجاوزنا الميدان متقدمين إلى شارع آخر تقود إلى ساحة سيارات ملأه ذات صدامات مطاطية: هذه التسلية، النادرة في الاتحاد السوفييتي، كانت مكافأة للرواد المجلين لأكبر مفاعل نووي في العالم، تشنوبيل الواقع على بعد كيلو متر واحد من المدينة التي يسكن فيها عماله وعائلاتهم. كانت سيارات الملاهى سوف تبدأ العمل في أول مايو 1986.

هذه المدينة بلا سيارات وبلا بشر ذات حياة خرساء، ما خلا غناء الطيور، والماء الذي يجري إلى البلاعات. فنحن نخرج، على سبيل المثال إلى فندق بوليسيا القديم. الأرض مرشوشة بقطع الزجاج والبلاط المتكسر. اختفت الأسقف التمويهية لتظهر الخراسانة التي تتكون عليها نقاط مياه ثم تسقط على التربة محدثة صوتاً يقطع الصمت. لم يبق سوى دروع معدنية صدئة. تششقق دهان الجدران. وفي سطح الطابق الثامن تتمو أشجار. ونرى المفاعل بوضوح كبير.

مدينة برببيات، وقد تجردت تحتفظ بحياة غريبة، تشير إلى هذا النظام الخاص للمدن السوفيتية. كل شيء حاضر لدرجة أن نتوقع في كل لحظة أن نرى شخصاً يستند بمرفقيه على نافذته.

حدائق الأطفال مؤثرة جداً. بقيت صورة بالأبيض والأسود معلقة على الجدار بين فناء الألعاب الرياضية، حيث نرى أطفالاً بلباس الرياضة يقلدون الحركات التي تؤديها أمامهم المعلمة. بعيداً عن ذلك نقرأ كتابات منقوشة بالألوان، مثل هذه التوصية، "الحياة والعمل كما قال لينين". عرائس ووثائق ولوحات وبيانات كتب مدرسية، عرائس وأحذية مبعثرة على الأرضية. كراسٌ صغيرٌ ملقاء هنا وهناك، وأسرة مصطفة في غرفة. ورغم الماء الذي يأكل الأوراق والزمن الذي يزيل الألوان، ما زلنا نجد مظاهر الحياة وكأن الأطفال قد تركوا بالكاد المكان فجأة. لا يوجد أي مكان آخر نشعر فيه بحقيقة الكارثة أكثر من هنا.

يتطلب الوجود في تشنوبيل خيالاً فاعلاً لأن التهديد غير مرئي، والنشاط الإشعاعي غير محسوس. الخطر مستتر، ولكن عدادات جايجر تشهد على وجوده، وينظم المكان إلى مناطق ممنوعة، وإلى مستودعات غير متجانسة، وعلى ركام جليدي توجد لافتة وحيدة تحمل رمز الأشعة النووية تشير إلى وجود السموم.

المفاعل نفسه، كتلة هائل ولكنها ملساء، هو مبني ضخم، ضريح بالمصادفة، يثير فزعاً خفيّاً، باعتباره شاهداً على دين قديم نسيت عقائده.

في حديقة جومل الجميلة، المدينة الكبيرة في جنوب بيلاروسيا، يزخر الريع بالحياة والليالي دافئة. وتنزه فتيات بيلاروسيا اثنتين متراقبتين، وتكتشف قمصانهن عن الصرة، والأولاد يرتدون لباس البحر ويشربون البيرة ضاحكين. وهناك من يعزف الجيتار، وأزواج من رجال ونساء تتعانق. وأطفال يركضون وعلى البلاج، في الشاطئ الآخر من النهر يسترخى ناس في ضوء شمس الغروب. ولكن جومل، رغم سحرها الطبيعي، تفقد حيويتها ببطء. المدينة التي تبعد مائة وثلاثين كيلو متراً عن تشيرنوبيل تقع على حافة المناطق الملوثة بآثار حادث المفاعل النووي الأوكراني. فالإشعاع الذري مستمر في تسميم جومل وكل جنوب بيلاروسيا. ١,٥ مليون شخص يعيشون في مناطق ملوثة، حيث تبلغ الأراضي إشعاعاً نووياً أعلى من ٢٧٠٠ بكريل كل متر مربع.

عاد ديمتري من المدرسة مع صديقه، يقود الزائرين إلى منزله في قرية قرية من بودا - كوتسيلييفو، على بعد ثلاثين كيلو متراً شمال جومل. الريف أخضر، الشوارع هادئة، الدراجات تمر على الطريق الترابي. صحة ديمتري ليست جيدة رغم عيونه السوداء الواسعة ومظهره الجيد. في مدخل الحديقة المزروعة بالخضروات أمام المنزل تشرح أمه زفتانا ما يعاني منه: تصلب ملحوظ في يديه وساقيه، وضغط منخفض، وألم في المعدة متكررة. والطفل يستمع شارداً.

وفي مكان آخر في جومل، يصرح فياشيسلاف إياكوفسكي، مدير المستشفى، في مكتبه الذي ترد إليه نفحات من شورية الكرنب: "كمية الأمراض لدى الأطفال تتزايد باستمرار، وعدد حديثي الولادة ذوى الأعضاء المشوهه عند الميلاد كبير جداً: ٨٠٠ من نحو ١٤٠٠٠ مولود في إقليم جومل عام ٢٠٠٠، مقابل ٢٨٠ من ٢٨٠٠ مولود عام ١٩٩٥. من الصعب القول بأن هذا مرتبطة بالنشاط الإشعاعي. ولكن الأرقام تبين أن الأطفال المشوهين يأتون من المناطق الأكثر تعرضاً للتلوث الإشعاعي".

وبالتأكيد لا نستطيع الكلام عن تشيرنوبيل بلا توقف، ويتابع فياشيسلاف إياكوفسكي: "إلا فالناس سيصبحون مجانيين. ولكن التأثير ملحوظ في الحياة

اليومية، في القرى التي يعيش الناس فيها على البطاطس المزروعة في حدائقهم، والسمك الذي يصطادونه، ومن التوت الذي يلتقطونه في الصيف من الغابة". طرق كثيرة يبتلون من خلالها معدن السبيزيوم المشع.

الاقتصاد منها، والشركات لا تقيم هناك، والزراعة لا يمكن تطويرها، حيث يشتبه دائمًا في تلوث المنتجات بالنشاط الإشعاعي.

حقبة غريبة. لم نتحدث من ذي قبل بمثل هذه الكثرة عن الطاقة النووية. ولكن هذا التدفق من الكلام يُلقي وكأن هذه الطاقة في مأمن من أي حادث خطير، وكأن تشيرنوبيل كان مجرد فوضى في التاريخ، أو حجرًا أسود متلائمًا ولكنه يسقط من السماء بالمصادفة على طريق التقدم.

لقد تصيبني رعدة عندما أتخيل أن واحدًا من الخمسين مفاعلاً الموجودة في بلدي فرنسا يمكن أن يفسد ويجعل غشرات أو مئات من الكيلو مترات المريعة غير قابلة للسكنى لمدة عشر سنوات. لأنه رغم الصمت المذنب للقادة، فإن الحوادث ممكنة. فمرات عديدة في السنوات الأخيرة كم من مفاعل صار، عن حق، قاب قوسين أو أدنى من عطل خطير: في ٢٧ ديسمبر ١٩٩٩، تعرض المفاعل الفرنسي في بلاييه لفيضان خطير، جعل مضخات أساسية للأمان خارج الخدمة. وفي ٢٥ من يوليو ٢٠٠٦ تم إيقاف نشاط المفاعل السويدي فورسمارك على وجه السرعة، حسبما يعلق لارس أولوف هوجلند، مسئول سابق عن المفاعل، "بمحض المصادفة لم يتعرض القلب للذوبان، فهذا كان من الممكن أن يصبح كارثة أخرى". في ١٦ يوليو ٢٠٠٧، تعرض المفاعل الياباني كاشيوازاكى كاريوا لضربة من زلزال عنيف، والنتيجة الأساسية كانت هي تسرب مياه مشعة: وبعد ذلك بعام بقى المفاعل في حالة توقف.

حدثت هذه الأحداث في ثلاثة بلاد معروفة بجودة أمانها النووي. أصبحت إمكانية أن يحدث حادث خطير، من الناحية الرسمية، واردة: شكلت فرنسا في ٢٠٠٧ "لجنة قيادة لإدارة مرحلة ما بعد حادث نووي أو حالة طوارئ إشعاعية"

Codipra . بدأت هذه اللجنة في التفكير في "الأسئلة التي تستلزم استباقاً" ، مثل هذا السؤال: في حالة توصية السلطات العامة بإبعاد السكان بسبب وجود جرعات قد يتم التعرض لها، فإن وضع الأراضي المعينة ينبغي أن يتعدد بدقة:

- هل يتخذ إبعاد السكان شكل التوصية أم يؤدي إلى الحظر المطلق للإقامة؟
- في فرضية أن يكون الإبعاد ضرورياً، كيف يمكن التأكد من احترام حظر الإقامة في الأراضي المعينة؟ ولاحظ أحد أعضاء لجنة Codipra: "من الصعب تصور التضحية بأراض لعدة قرون، بل لعدة آلاف من السنين".

"طاقة المستقبل" ، مفهوم مسموم

من المدهش أن يتم تقديم إجراء تقني يرهن مستقبل الأجيال القادمة على أنه "طاقة المستقبل". لا يوجد مثال أفضل من ذلك على عدم المسؤولية الأخلاقية للطفرة الحالية.

«مالكوم ويكس» Malcolm wicks رجل ذكي ورقيق. في عام ٢٠٠٨ كان وزيرا للطاقة في إنجلترا، وقد التقى به بمناسبة تقرير عن الميراث النووي في هذه البلاد. منذ سنوات ١٩٥٠ وإنجلترا تجمع الفشل في المجال النووي، وتركز في سيلافيلد في الشمال الغربي كمية كبيرة من النفايات المشعة والمصانع الملوثة، والتي لا تعرف ماذا تفعل بها. ولا يمنعه هذا من الرغبة في بناء مفاعلات جديدة. سألت السيد ويكس: "كيف تخطط لمفاعلات جديدة في حين أنك لا تجد حلولاً للنفايات الناتجة في الماضي؟ الإجابة هي أنه يمكن أن نجد حلولاً. سوف ندخل في مسار مجهد ومعقد للعثور على حل. المفاعلات الجديدة سوف تبدأ الخدمة في ٢٠١٧، بحسب المتفائلين، و ٢٠٢٠ بحسب الحذرین. سوف يخدمونأربعين أو خمسين سنة، لدينا وقت لنجد حلولاً، إذن أنت تدفع بالمشكلة إلى الجيل القادم؟ لا، أنت لا تستمع إلىّ. هذه الحكومة العمالية قالت إنه يجب أن نجد حلولاً، فقمنا بترتيب هذا المسار". ووصف "المسار" الذي يتمثل في أن يطلب من قری أن تستقبل النفايات المشعة لعدة آلاف من السنوات، ثم قال: «أوكي هل لدينا

حل محدود لا، ليس لدينا، ولكن يمكن أن نكون واثقين أنه سيكون هناك حل. ليس من باب قلة العقل أن نبدأ في التخطيط لفاعلات جديدة، نعم ستتتج نفایا بعد خمسين أو ستين سنة".

بعد خمسين سنة، يمكن لأحفادنا أن يقولوا لنا: "شكراً يا جدي، على هذه الهدية الرائعة".

لا يوجد بلد في العالم حل مسألة مصير النفايات المشعة، على عكس ما يحاول اللوبي النووي إقناعنا. وفرنسا، التي يجب رئيسها الكوكب مادحا مثل الأراجوز "طاقة المستقبل"، ليست أكثر تقدماً من غيرها. وتحاول الصناعة فرض موقع للدفن في مدينة بور باقليم موز رغم معارضة السكان، وعدم اليقين التقني الهائل فيما يخص كمية النفايات المعدة للدفن إلى الأبد. واستجابة للشغف الذري للنخب، نجحت فرنسا في أن تقبل نفسها في وضع معقد فريد من نوعه في العالم. لقد اختارت أن تعيد معالجة الوقود المستعمل الخارج من مفاعلاتها. هذا الاختيار يقلل بقوة حجم النفايات الأكثر إشعاعاً، ولكنه يضاعف من أنواعها، وخصوصاً بعزل البلوتونيوم. ورغم ذلك، ولأن هذا الإجراء غير مريح، لا تتم معالجة كل أنواع الوقود، ووجدت فرنسا نفسها، بالإضافة إلى النفايات المركزة الناتجة عن المعالجة وعن البلوتونيوم، مع أنواع وقود مستخدمة، هي أيضاً مشعة ولكن أقل سخونة وذات حجم أكبر. علاوة على ذلك تنتج فرنسا الموكس MOX، وهو وقود يخلط البلوتونيوم مع اليورانيوم: وما إن يستخدم في المفاعل، حتى يكون أكثر سخونة وأكثر إشعاعاً من أنواع الوقود الأخرى النووية. لدرجة أن البلاد وجدت نفسها أمام ثلاث فئات من النفايات الخطيرة والمختلفة، كل واحدة منها تقضي حلاً تقنياً خاصاً. ولم يتم العثور على أي حل لها.

المأزق العالمي في النفايات كبير لدرجة أن النخب النووية تداعبها فكرة تخزين نفايات أكثر من بلد في مكان لا يحتاج فيه السكان. في روسيا، على سبيل المثال، التي لا يوجد بها موقع للدفن لكن تضع وقودها المستعمل في كراسنويارسك في

سيبيريا. أو في الصحراء الصينية بالنسبة لآسيا. وهي أمم تكون فيها إمكانية أن يعرف المواطنون ويناقشوا ما يحدث لهم، هي كما نعرف جميعاً، هائلة!

تمثل النفايات النووية مشكلة أخلاقية لا حل لها. باسم ماذا ترك لآلاف السنين ولمائات من الأجيال منتجات سامة لم تستخدم إلا في رفاهية جيلين أو ثلاثة أجيال؟

الطاقة النووية، وهم ضد التغير المناخي

جوالو التجارة الذين يمدحون الطاقة النووية في أرجاء العالم يناضلون بنشاط من أجل نشر الأسلحة الذرية. هذا الأمر سجله بوضوح رؤساء الأركان - المتقاعدون - لأهم الجيوش الغربية. فقد كتبوا في تقرير موجه للإدارة حلف شمال الأطلنطي عام ٢٠٠٨ "التزايد الدال للطاقة النووية لأغراض مدنية سوف يولد مخاطر أمنية كبرى. إن إغواء تخصيب اليورانيوم فيما يتجاوز استخدامه المدني وتهريب البلوتونيوم المنتج بهذه الطريقة سيزيد بالتأكيد، وسوف يدمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". بالنسبة لهذه القيادات العسكرية، يترتب على زيادة الطاقة النووية انتشار لا مفر منه للأسلحة.

البيان الكبير الذي يخضع له مروجو الطاقة النووية يمكن قراءته بوضوح في الشأن الإيراني. فلنذكر بالنواة التقنية التي بدونها لن نفهم شيئاً. تتطلب الأغلبية الكبرى من المفاعلات النووية كى تعمل يورانيوم "مخصباً" بنسبة معينة من يورانيوم أثقل. وبدون يورانيوم مخصب لا توجد مفاعلات. من المنطقي إذن أن تسعى القوى الكبرى النووية أن تطمئن على قدرتها الذاتية على التخصيب. كما أنه من المنطقي أن الدول الكبرى الصاعدة التي تريد استخدام الطاقة النووية تريد أن تكون لها مصانعها الخاصة للتخصيب. وهي حالة إيران. ولكن نظراً لأن يورانيوم مخصباً بنسبة كبيرة يسمح بتصنيع قنابل ذرية، فإن من يقول مصنع تخصيب يقول قبلة ذرية.

تريد الدول الغربية إذن أن تتخلى إيران عن هذه القدرة على التخصيب. وهي بذلك تعترف بأن الطاقة النووية عامل أساسي في نشر الأسلحة. ولكن باسم ماذا نذكر على الدول الصاعدة حق تخصيب اليورانيوم بنفسها؟

حوادث، نفايات، أسلحة. رغم ذلك... الطاقة النووية لا تبث غاز ثاني أكسيد الكربون.

هذا صحيح. الآن علينا أن نفك.

في نهاية ٢٠٠٧ كان هناك ٤٣٦ مفاعلاً تعمل في العالم، تشكل قدرة كهربية بـ٢٥٢ جيجاوات (GW). هذه القدرة ثابتة منذ ١٩٩٠، ولا تكفل سوى ١٦٪ من الإنتاج العالمي للكهرباء. قام اثنان من الخبراء المستقلين هما «أنتوني فروجات» Antony Froggatt و«ميكل شنايدر» Mycle Schneider، بجمع توقعات زيادة هذه القدرة من الآن إلى عام ٢٠٣٠ التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة (AIE)، ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي. التوقع الأكثر ارتفاعاً يجعل للطاقة النووية ٨٣٢ جيجا وات، أي ٢٠٤ ضعف من الوضع الحالي، وهو ما يعني تشغيل نحو ٦١٠ مفاعلات إضافية خلال هذه الفترة، أي بمعدل ٢٥ مفاعلاً في العام. أي أكثر بسبعة عشرة مرة من عدد المفاعلات التي كانت تبدأ تشغيلها كل سنة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥. هذا الرقم لا يمكن الوصول إليه. لسبب بسيط: الاستثمار في النووي مكلف جداً، من خمسة إلى اثنى عشر مليار دولار لكل مفاعل، حسبما ترى صحيفة وول ستريت، حتى وإن لم نحسب حتى اليوم تكلفة إدارة النفايات خلال آلاف السنين.

ولكن ما الذي تمثله هذه الـ ٦١٠ مفاعلات المفترضة، من منظور بث غاز ثاني أكسيد الكربون؟ قامت الوكالة الدولية للطاقة (AIE)، والتي هي مدافعة متعمقة عن الطاقة النووية بالحساب: إن التشغيل السنوي له ٣٠ جيجا وات يؤدي إلى تخفيض الانبعاثات إلى ٦٪ عام ٢٠٥٠.

الناتج لا يستحق العناء.

وأنا أشدد على حالة الطاقة النووية لأنها تمثل نموذجاً للطريقة التي تتناول بها الرأسمالية مسألة التغيرات المناخية. يتعلق الأمر بدفع الناس إلى الاعتقاد، على أساس برهان تبسيطى - "هـ هو الحل المعجزة الذى لا يبـث غازاً للاحتباس الحرارى" - ومتـحـجـجـين بـزيـادـة لا مـفـرـمـنـهـاـ فـىـ الـحـاجـةـ إـلـىـ الطـاـقـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـىـ العـالـىـ، وـأـنـهـ يـمـكـنـنـاـ أـنـ نـدـاـوـمـ لـلـأـبـدـ عـلـىـ النـظـامـ الـاـقـتـصـادـىـ الـحـالـىـ دـوـنـ أـنـ نـغـيـرـ مـحـدـدـاـتـهـ الـأـسـاسـيـةـ. تمـكـنـتـ مـنـ فـهـمـ هـذـاـ المـنـطـقـ فـىـ نـهـاـيـةـ بـحـثـ قـلـقـ عـنـ "ـالـحـلـولـ"ـ، قـمـتـ بـهـ بـفـضـلـ مـمـارـسـةـ مـهـنـتـىـ باـعـتـبـارـىـ صـحـفـيـاـ. دـعـونـىـ أـحـكـىـ لـكـمـ بـعـضـ الـشـاهـدـ".

رياح خادعة

كـنـتـ، مـثـلـ كـلـ شـخـصـ، مـقـتـعاـ بـفـضـائـلـ الطـاـقـةـ الـهـوـائـيـةـ. حـتـىـ نـبـهـنـىـ تـحـذـيرـ منـ أـحـدـ أـنـصـارـ الـبـيـئـةـ، كـنـتـ قـدـ قـاـبـلـتـهـ قـبـلـ ذـلـكـ وـلـاـ أـشـكـ فـىـ مـدـىـ إـيمـانـهـ بـمـبـادـئـهـ. فـىـ مـقـاـلـ مـنـشـورـ عـامـ ٢٠٠٤ـ كـانـ «ـإـيـفـ فـيـرـيلـاـكـ»ـ Yves Verlhacـ الـذـىـ كـانـ وـقـتـهـاـ مـديـراـ لـلـحـدـيقـةـ الـطـبـيعـيـةـ بـتـلـالـ إـقـلـيمـ الـأـرـدـيـشـ بـفـرـنـسـاـ، يـشـرـحـ كـيفـ أـنـ المـراـوـحـ الـعـلـاقـةـ تـتـشـرـفـ فـىـ الـرـيفـ عـلـىـ حـسـابـ الـمـنـظـرـ الـطـبـيعـيـ. وـكـتـبـ يـقـولـ: "ـالـطـاـقـاتـ الـمـتـجـدـدـةـ لـيـسـتـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ تـنـافـسـىـ لـأـنـهـ مـقـامـةـ فـىـ حـقـلـ الـإـهـدـارـ وـالـإـنـتـاجـ الـمـفـرـطـ؛ فـهـىـ تـمـثـلـ بـضـعـ نـقـاطـ فـىـ مـحـيـطـ. وـنـظـرـاـ لـغـيـابـ سـيـاسـةـ مـتـمـاسـكـةـ فـىـ الـطـاـقـةـ، فـقـدـتـ المـراـوـحـ فـضـائـلـهـاـ الـأـوـلـىـ". بـعـدـ ذـلـكـ بـقـلـيلـ، كـنـتـ أـرـىـ فـىـ جـنـوبـ جـبـلـ الـمـاسـيـفـ سـنـترـالـ، وـهـوـ إـقـلـيمـ أـعـرـفـهـ جـيـداـ وـلـهـ سـمـةـ خـاصـةـ نـادـرـةـ، وـهـوـ أـنـهـ مـازـالـ فـىـ مـأـمـنـ مـنـ تـمـددـ السـكـنـىـ أوـ الـمـصـطـنـعـاتـ الـأـخـرىـ لـلـحـضـارـةـ الـحـدـيـثـةـ، تـتـضـاعـفـ مـشـروـعـاتـ المـراـوـحـ مـثـلـهـاـ مـثـلـ ظـهـورـ الـفـطـرـ بـعـدـ سـقـوطـ الـمـطـرـ. وـكـنـاـ وـمـاـ زـلـنـاـ نـسـتـعـدـ فـىـ عـامـ ٢٠٠٩ـ، أـنـ نـزـودـ بـهـذـهـ الـمـوـلـدـاتـ الـهـوـائـيـةـ كـلـ قـمـمـ وـحـوـافـ هـذـاـ إـقـلـيمـ الـجـمـيـلـ، الـذـىـ لـاـ يـسـتـهـلـكـ الـكـثـيرـ مـنـ الـطـاـقـةـ، كـمـ أـنـهـ مـزـودـ بـأـنـوـاعـ أـخـرىـ مـنـ الـطـاـقـةـ الـمـتـجـدـدـةـ مـثـلـ الـخـشـبـ وـالـحـرـارـةـ الـأـرـضـيـةـ géothermieـ وـالـشـمـسـ. هـذـاـ الـانتـشـارـ الـمـزـمعـ يـتـمـ بـاـسـمـ الـأـيـكـوـلـوـجـيـاـ. وـهـنـاـ لـاـ يـسـتـقـيمـ الـأـمـرـ".

بدأت في التحقيق. لم أتدوّق طعاماً طيباً في حياتي إلا في هذه المناسبة: كانت شركات المراوح التي تدعوني للفداء تحبذ المطاعم الموجودة حول شارع الشانزليزية. وكانت نقابة الطاقات المتتجدة تصبّن إلى نادي سان جيمس، وهو نادٌ مخصص للطغمة موجود في قصر في الحي السادس عشر، وكنا نتدوّق الطعام في المكتبة المريحة. وكنت أذهب أيضاً إلى الأقاليم الريفية. هذا الريف الذي يحب أن يعتقد أنه منسٍّ، أزور العُمَد الذين يرغبون في الحصول على الضريبة المهنية، التي تجلبها المراوح، وأنصار بيئه متشددين ومعارضين للطاقة النووية لدرجة أنهم يريدون مراوح في كل مكان، وفلاحين تزعجهم الضوضاء ورؤيه هذه الصوارى المرتفعة لأكثر من مائة متر، ومزروعة في أركان حقولهم، وريفيين منزعجين بصورة حقيقة من هذه "المراوح الصناعية" التي تغزو الأرض التي يعملون على إنشائها بحب، وسكان مدن يرون أن منظر المراوح من الطريق السريع أو القطار السريع جميل. باختصار غرقت في تناقضات فرنسا العميقه.

بزغت عدة ملاحظات. أولاً سوف تضفي المراوح طابعاً اصطناعياً على المساحات النادرة التي مازالت بعيدة عن عالم المدن. وسواء بسبب رؤيتها من بعد أو بسبب المساحة المستغلة لزرعها أو بطرق المرور الضرورية للوصول إليها، تحتل المراوح مساحات مهمة وتعمل أكثر فأكثر على تشظي الوسط الريفي. اكتشفت أن المنظر والتنوع الحيوى والصمت قيم قد تم نسيانها تماماً من قبل تصور معين للبيئة. ثم لاحظت أن كل الشركات الكبرى التي تنتج الكهرباء بواسطة الفحم أو النووي يستثمرون رؤوس أموال في مجال المراوح في نفس الوقت التي تستثمر فيه في تقنيات أخرى: شركات آريفا والسويس وكهرباء فرنسا وإنديزا وإيون، وإنل... إلخ. بالنسبة لهذه الشركات لا يوجد أى تغيير في نموذج الطاقة الموجود، ولكنها مجرد فرصة تتهز في التنافس الدائر بين كبار المنتجين، ويظل الشعار هو: الإنتاج.

وها هو السيد «بون بيكنز» Boone Picken قد أعلن عن نيته في بناء أكبر مزرعة للمراوح في العالم بتكلفة ٢٠٠٠ آلية على مساحة ١٠٠٠٠ هكتار.

هذا الأخ العزيز بون بيكيينزا مدير صندوق مضاربات شركة BP لإدارة رأس المال، قد أدهشنى، من ثلاثة سنوات قبل ذلك حينما كسب فى عام واحد ١,٤ مليار دولار ! شعرت تدريجيا بأن مستقبل الكوكب فى يد أمينة. لقد ابتعدنا كثيراً عن «الصغير جميل» Small is beautiful لشوماخر Schumacher هذا الكتاب المقدس لأنصار البيئة فى سنوات ١٩٧٠.

دخلت إذن إلى الملف. ويبين حساب بسيط أنه لتفطية ٢٪ من الزيادة في الاستهلاك للكهرباء في فرنسا فيما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لزم نحو ٢٠٠٠ مروحة بقوة ٢ ميجاوات. فاكتشفت أنه بينما كان عمر المساحات بهذه الطاقة النظيفة، جاعلين الرأى العام يعتقد أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، كنا نبني في فرنسا مفاعلاً نووياً جديداً في فلامانفيل (على بحر المانش)، وكانت هناك برمجة لبناء طاقة تفوق ١٠٠٠٠ ميجاوات من خلال مفاعلات حرارية، بالغاز أو النفط أو الفحم! ونفس الملاحظة هي بالنسبة لأوروبا التي يتزايد فيها استهلاك الكهرباء بمعدل ٢٪ في العام، والتي تم التخطيط فيها لأربعين مفاعلاً كهربائياً جديداً بالفحم من الآن وحتى ٢٠١٢. وأخيراً ظهر أن البلاد الأكثر تقدماً في التزود بالمرواح، وهي ألمانيا وإسبانيا، لم تشهد تناقصاً في بث غاز ثاني أكسيد الكربون: وتحديداً نسبة البث لكل مواطن والناسبة من قطاع الطاقة ارتفعت بمقدار ١,٢٪ بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٠ بالنسبة لألمانيا و ٤,١٠ بالنسبة لإسبانيا. الدانمرك فقط هي التي تمكنت من جعلها تتفاوض (١١٪) لأنها قد حققت جهوداً حقيقة في اقتصادات الطاقة.

التقريراً المراوح لا تغير وضع الطاقة. كيف يمكن تفسير هذه المفارقة؟ لأن رأس المال لا ينفذها لكي يستجيب للتغير المناخي، ولكن لكي يحقق ربحاً، والبحث عن المزايا البيئية ناحية كمالية. عملياً، هم لا يفعلون سوى المساهمة في هوس بناء القدرات الكهربائية من كل نوع الموجود في البلاد الغريبة. وهذا ينتج من العقيدة التي لا تمس، والتي ترى أنه لا مفر من زيادة استهلاك الكهرباء. ففي

فرنسا على سبيل المثال تؤكد شبكة النقل بالكهرباء RTE، أن هذا النقل سيتزايد في فرنسا بمعدل ١٠.٧٪ في العام حتى عام ٢٠١٠؟ ثم بعد ذلك ١٠.٢٪ في العام. إننا نحن حذو التوجهات الأمريكية، ونستبعد بالتالي أي سياسة جادة لتخفيض استهلاك الكهرباء. في هذا المنظور لا يُستخدم تطوير الطاقة المتجددة إلا باعتبارها ذريعة بيئية لسياسة لا تغير في دعم الرأسمالية المدمرة للبيئة.

غابات للسيارات

إنه منظر لما بعد المعركة، معركة أعلنت على الطبيعة. تربة مقلوبة، جذوع متکلس، برك موحلة، وانقلب الأرض إلى صحراء لا يخرج منها في شقوق سوى نخيلات صغيرة صفراء. نتقدم في حرارة ثقيلة تغطيانا سماء رمادية، في صمت لا يقطعه أي غناء للطيور، ولا نفخة هواء. وترعنة مياه ميتة تحاذى الطريق الأصفر. ومن بعيد، على اليمين يوجد ما يشبه البلدورز يتحرك مثل الصرصار بعد الكارثة. وأمامنا مباشرة على بعد عدة كيلو مترات، ستار رقيق أسود، يتبعن كلما تقدمنا على الأرض المدمرة، أنه غابة. تستمر المسيرة بلا فرح، جولة مشئومة، قبل أن نصل إلى أدغال شعثاء تلوح فيها النباتات، ولكن يقطعها قطع النصل البساط الجاف الذي حل، حتى تلك الحدود التي تفصل بين الحياة والموت، محل الغابة التي كانت تغطي التربة فيما سبق.

الأشجار وأعشاب الفوجير، والجذوع الملقاء، والأشواك المخلبية تعارض الآن التقدم. الغابة العذراء وإن كانت مضاءة - فالظل لا يغطيها كلها - جديرة بسمعتها بأنها لا تخترق. وما إن تقدمنا بالكاد عدة أمتار بصعوبة حتى بدأ القرويون الذين يرافقوننا، صامتين حتى الآن، في وصف الأشجار في غابة من الكلمات: انظروا هذه شجرة «ميدانج» medange نصنع منها أثاثاً. وهنا شجرة «جيلوتونج» jelutung التي تمد بالكاوتشوک الأحمر، وهذه شجرة «كيمباس» Kempas - باللغة الصلابة، التي توضع أساساً للبيوت، وهذه الشجرة الطويلة هي «سialang» سialang التي تمدنا بعسل شهي. وانظروا أيضاً إلى أشجار «ميرناتي»،

سيمبونجكو» meranti, simpo Bengku يمكننا بلا شك أن نستمر في جرد الفواكه والحشرات والطيور، ونشير أيضاً إلى الوعول والخنازير والنمور - "حيث أمسكنا بواحد منها من زمن قريب" - والقرود الكثيرة جداً فيما يبدو.

نحن بالقرب من كوالا سيناکو على بعد أربعين كيلو متراً من رنجات، وهي قسم من أندراجيري هولو من إقليم رياو في جزيرة سومطرة بإندونيسيا. أى في طرف العالم. ولكن هنا ما زال الصراع الموروث من الأسلاف مستمراً بين الإنسان والغابة، بين الحضارة والبربرية. الفارق هو أن الأدوار اليوم مقلوبة: البربرة هم الذين اجتذبوا الأدغال التي كان للقرويين فيها عاداتهم ومواردهم: "كانوا يذهبون إليها في الغالب ليحصلوا على القش والكاوتشو克 والفواكه للأكل أو للبيع كما يقول دلينا بالاهيتام. وكانوا يصطادون في الأنهر، وكان يمكن للواحد منهم كسب ٢ مليون روبيه في الأسبوع (١٤٥ يورو). تغير كل ذلك عندما جاءت الشركات وقطعت الأشجار وحفرت قنوات. الغابة الآن بعيدة عن القرية ومياه الصرف الناتجة عن الزراعة والتي تسيل في النهر هربت الأسماك".

بدأ الصراع في أعوام ١٩٩٠. والقرى المتاخمة لنهر أندراجيري ناضلت وقتها ضد شركة الدولة أنهوتاني، التي كانت تقطع الأشجار، هنا كما في أي مكان آخر دون أي غضاضة. استلزم الأمر مظاهرات كثيرة كى تغير الحكومة من نظام استغلال الغابة. ولكن بعد أن كنا في حلق النمر أصبحنا في حلق التمساح". هذا ما ي قوله مورسايد على عمددة قرية كوالا سيناکو. وصلت شركة أخرى هي دوتا بما في عام ٢٠٠٤ عارضة تصاريح رسمية بإنشاء مزارع نخيل زيت. وبدأت في قطع الغابة وحرقها وزرع ستلات نخيل. في سومطرة لا توجد سندات عقارية ولكن توجد فقط سندات عرفية لا وزن لها أمام تصاريح تمنحها الحكومة الإقليمية، لشركة BBU BAY، وهذا فرعان من شركة دوتا بما، خربتا بواسطة النار الغابات البعيدة وأيضاً تلك التي اعتاد القريون الذهاب إليها.

ولأن الأرض مكونة من العشب الجاف، يمكن للنيران أن تستمر عدة أسابيع. بل وغالباً ما كان الدخان يسود القرى ويلهب عيون قواد الدراجات البخارية

ويجعل الأطفال يسعلون. مظاهرات كثيرة لم تغير أى شيء، والقرويون ينتظرون، مؤمنين بالقدر لأنهم مجردون من كل سلطة، حتى تنتهي الشركات من مشروعاتها.

مائة كيلو متر من غابة عذراء تم تدميرها، فى ركن مجهول من العالم. قصة صفيرة من بين عشرات القصص الأخرى: فى إقليم رياو، بحجم سويسرا، يوجد آخر شريط من الغابة البدائية التى كانت تغطى قديماً سومطرة. إنها تجذب زراعة نخيل الزيت، التى تكاثرت فى إندونيسيا ومالزيا منذ ثلاثين عاماً. إنتاج هذين البلدين انتقل من ٥ ملايين طن عام ١٩٧٩ إلى ٢٤ مليوناً في ٢٠٠٦. وذلك لأن النخلة *Elaeis guineensis* ذات مردود كبير من الطاقة، وتنتج زيتاً محل تقدير فى بلاد آسيا الصاعدة التى تعدل نظامها الغذائى. منذ بضع سنوات ظهر محفز جديد: الزيت وقود زراعى مهم تريده أوروبا والصين والهند استخدامه. الطلب كبير لدرجة أنه تم زراعة نخيل الزيت فى بروني وفى بابوازى. وفى كوالاسيناكو تستمر شركة دوتا بما فى عملها.

تحتفى مساحات كاملة من الغابة العذراء لتخلى مكاناً للوقود الزراعي. وهذا الوقود، لأنه يُنتج من النباتات، من المفترض أنه يؤدى إلى تفادي انبعاثات الغاز الكربونى للبترول الذى يحل محله. وهو مبدأ محل نقاش فى كل مكان، ولكنه فى سومطرة خاطئ تماماً حيث أزال الت Nirvan الغابات، لترك مكاناً للنخيل، فأشعلت أكdas العشب التحتية. وأن هذه تجمع الفحم بكميات هائلة فقد غطت الإقليم لأكثر من مرة بدخان كثيف حمضى، لتثبت فى الغلاف الجوى ملايين الأطنان من الغاز الكربونى. وفي دراسة منشورة نهاية ٢٠٠٧، بإشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدر أن انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون من الأرض ذات العشب المكدس تمثل ٣ مليارات طن فى العام، أي ١٠٪ من الإجمالي العالمي للانبعاثات بالإضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. يأتي الثنان من جنوب شرق آسيا. وهو ما يجعل إندونيسيا فى المرتبة الثالثة فى العالم فى بث غاز الاحتباس الحرارى.

زيت النخل هو الحالة الأكثر كاريكاتورية لصناعة الوقودات الزراعية التي تنتج عكس الأهداف التي تعلنها. وقد تعاقبت تقارير الخبراء منذ عام ٢٠٠٢، لتصل إلى نتيجة أن المكاسب في مجال الطاقة والبيئة هو صفر أو بالسالب. وحتى قصب السكر البرازيلي الذي يقدم حصيلة من الطاقة إيجابية (فهو ينبع طاقة أكبر من التي يتطلبها إنتاجه)، يمد من مزارعه دافعاً تربة الحيوانات وزراعات غذائية أخرى تجاه غابات الأمازون، فيشجع بالتالي على إزالتها.

والوقودات الزراعية، باحتكارها للأراضي الخصبة كى تقدم الوقود بدلاً من الغذاء، تسهم في أزمة الغذاء. وتقدر منظمة أوكسفام البريطانية أنها بذلك "تضع حياة ١٠٠ مليون شخص موضع الخطر".

ويلخص أوليفيه دوشوتير، مندوب الأمم المتحدة عن الحق في الغذاء، طبيعة مثل هذه الزراعات: "إنتاج نبات الكوليزا، وزيت النخيل الذي يدمر الغابات في إندونيسيا، واستخدام ربع إنتاج النزرة في الولايات المتحدة، هي فضيحة تخدم فقط مصالح جماعة ضغط صغيرة، وبأموال دافعي الضرائب".

حلم مدفون للأبد

وألاف كارشتاد المستشار الخاص لشركة «ستاتأولهيدرو» StatoilHydro منزعج قليلاً: "نعم، السطح يبث ثاني أكسيد الكربون - كم؟ ليس لدى الرقم الدقيق - ٩٠٠٠٠ طن في العام؟ وهذا يتدخل المسئول عن الأمن: "نعم، هو هذا، ٩٠٠٠٠ طن".

يحدث المشهد في قلب البحر، على بعد مائة كيلومتر بعيداً عن الساحل النرويجي، على المحطة البحرية سليبنر A (Sleipner A) من شركة ستاتأولهيدرو. هذا البناء الهائل يستخرج كل يوم من باطن البحر ٣٩ مليون متر مربع من الغاز. وسليبنر وحدتها تمثل ٢٪ من واردات الغاز في الاتحاد الأوروبي.

ولكن ما يجعل سليبنر مرموقه ليس هو الإنتاج بقدر ما هي رائدة في دفن الغاز الكربوني. تقنية تجميع وتخزين الكربون (SCS) هي إحدى الطرق الأكثر

وعدّا لكي تحد من تنامي الاحتباس الحراري. فـأكسيد الكربون بحسبه تحت الأرض خلال ملايين السنين سيبقى بالفعل بعيداً عن الغلاف الجوي. وسليبنر هي كعبة المتخصصين في هذه التقنية الوليدة: منذ ١٩٩٦ ستاتاً أولهم يدرو تضخ تحت الأرض الغاز الكربوني الموجود في الفاز الذي تستخرجه.

كيف يحدث ذلك؟ غاز حقل سليبنر الغربي هو غني طبيعياً بثاني أكسيد الكربون، فهو يصل إلى ٩٠,٥٪ بدلاً من ٢٠,٥٪ في مواقع الاستغلال الأخرى الموجودة في بحر الشمال. ولكي يصل إلى هذا المعدل، الذي يشترطه الزبائن، يجب فصل ثانى أكسيد الكربون الزائد. هذا الفصل يتم بفضل تركيبات عضوية تُسمى أمينات، والتي تتميز بقدرتها على عزل جزئيات أكسيد الكربون.

في هذه المرحلة، يمكن طرد الغاز الكربوني في السحب التي تجثم بلا خوف، على سماء بحر الشمال. ولكن في عام ١٩٩٢، فرضت النرويج ضريبة على غاز ثانى أكسيد الكربون المثبت في الغلاف الجوي. وبالتالي أصبح من المربع دفن الغاز الكربوني. والعملية تتم بضغط الغاز ثم حقنه في مياه جوفية مالحة، وهي طبقة جيولوجية موجودة على بعد ٨٠٠ متر في الأعماق. وهكذا يتم دفن مليون طن كل عام. وقام جيولوجيون بريطانيون ودانمركيون وفرنسيون بعمل تحليلات بصورة منتظمة. واستنتجوا أن التخزين لا يتسرّب.

وكان لدى منذ وقت طويل فضول لاكتشاف هذه التكنولوجيا الوعادة: المتخصصون في البيئة يحتاجون للأمل، هم أيضاً للأسف فهمت في المكان الحدود الاقتصادية للعملية. بالفعل، إن عمل المصنع الهائل وهو المحطة البحرية يتطلب مفاعلاً كهربائياً بقدرة ٨٠ ميجاوات، يبث بدوره غازاً كربونيّاً، ويضاف إليه مفاعل بقوة ٦ ميجاوات، لضغط الغاز المراد دفنه، وهو أيضاً يبث. وعلاوة على ذلك، يختلط ثانى أكسيد الكربون بملوثات تخرج من المدخنة التي يندلع لها بها البرتقالي في السماء الرمادية. وإنجماً هناك ٩٠٠٠ طن من أكسيد الكربون يتم بثها بهذه الصورة في الغلاف الجوي.

من جانب، تدفن سلبينر مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، ومن جانب آخر تبث في الغلاف الجوي ٩٠٠٠٠ طن. لماذا لا يدفن كل الفاز؟ لأن اصطياد ثاني أكسيد الكربون مكلف. واقتناص الكم الموجود من الفاز ينبغي أن يتم من أجل التوافق مع شروط الزبائن، وتتأتى الضريبة لتغلق المعادلة الاقتصادية. في المقابل، الضريبة ليست مرتفعة بالشكل الذي يجعلها تزيد على تكاليف حبس غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن تشغيل المحطة. حتى في شركة تتبااهى بأنها رائدة في هذا المجال.

وعلى الرغم من الخطاب المحبذ لتقنية تجميع وتخزين الكربون، فلم تتجز منها إلا تجارب قليلة لا يعتد بها. وبنطبيق التقنية على المفاعلات الكهربائية تزيد التكلفة من ٢٠٪ إلى ٤٠٪، مما يجعل قليلاً من الشركات ترضى بها. على الرغم من ذلك، ولكن حتى وإن كانت التقنية لم تعتمد صلاحيتها بشكل مطلق - إلا يمكن أن يتسرّب ثاني أكسيد الكربون - فإنها تحمل إمكانات هائلة: تؤكد الجمعية الأيكولوجية النرويجية بيلونا Bellona أنه "إذا تم تطوير هذه التقنية لأقصى إمكاناتها، يمكن تقليل بث ثاني أكسيد الكربون بمقدار ٢٤٠ مليار طن في العام بين الآن وعام ٢٠٥٠"، أي خمس الانبعاثات حتى عام ٢٠٥٠.

ينوى الاتحاد الأوروبي بناء اثنى عشر نموذجاً، أي بنفس عددها مفاعلات كهربائية مزودة بصياد لثاني أكسيد الكربون وبآلية للحقن في باطن الأرض. ولكن الـ ٦ مليارات يورو اللازمة لتمويل ذلك لم توجد بعد. وفي يناير ٢٠٠٨، ألغت الولايات المتحدة من جانبهما مشروع «فيوتشرجن» futureGen: الأكثر طموحاً. لأن التكلفة الإضافية بالنسبة لمفاعل كهربى عادى كبيرة، لدرجة أن القطاع الخاص لن يمول النماذج. وأثناء هذا الوقت تتکاثر المفاعلات الحرارية التي تعمل بالفحم في الصين والهند - وفي الغرب.

في بلد الذهب القدثر

ترتفع طائرة سيسنا الصغيرة فوق الممر. وتحيد باتجاه الجناح، ويتأمل المسافر المعطف الموج للغابة الخضراء، التي يعبرها نهر بتعرجات متنامية. مشهد عابر.

تغير الديكور فجأة. الآن اختفت الأشجار، والأرض تجردت، لتعرض مساحات شاسعة من التربة بنية اللون وعارية، تقطعها آلات البلدوزر وتتقدم الشاحنات وكأن الأمر بالتصوير البطيء.

ها هو مصنع كبير: تقاطع لخراطيم ومكعبات معدنية تبثق منها أعمدة من دخان تصاعد إلى السماء. على الأرض التي تمت تسوية سطحها تنتشر بقع صفراء كبيرة (مستودعات كبريت)، بحيرات واسعة يكسوها شحوب (أحواض لتجمیع المياة الملوثة)، صفوف من المكعبات البيضاء (معسكرات العمال)، ثم من جديد نرى التربة مقلوبة ومصانع وبحيرات من الماء القذر. ومن بعيد نلمح الغابة وبقعاً أخرى بنية اللون وكأنها سرطان ينتشر في الأدغال.

هنا، المملكة العربية السعودية - آسف، البرتا - ضاحية في الغرب الكندي الذي يحوي في تربته ١٧٤ مليار برميل من البترول في شكل رمال داكنة، وهو ما يجعل كندا ثانية في احتياطي البترول خلف مملكة الرياض (٢٦٠ مليار برميل) قبل إيران (١٢٦) وال العراق (١١٥) والكويت (٩٠).

ارتفاع سعر البترول حول ثمرة القرع الشمالية (كما فعلت الساحرة في قصة سندريلا) إلى عريضة من الطاقة. عندما يكون سعر البترول ٢٠ دولاراً للبرميل، يصبح حفر أطنان من الأرض مشبعة بالرمال الداكنة، وفصل الوقود اللزج عن الرمل بالاستعانة بكمية كبيرة من الطاقة ومن المياه، وتحويل المزيج إلى بترول وكثير من المشتقات الكيماوية، ذا قيمة اقتصادية محدودة. وبداية من ٤٠ دولاراً أصبح الأمر صفة مريحة. وعندما تجاوز البرميل ١٠٠ دولار، تحولت كتلة من الغابات الواسعة لا يهتم بها أحد، باستثناء الكاوتشوك، إلى منجم ذهب تتکالب عليه النخبة البترولية.

بالنسبة لمن لا يبالون بالأشجار وحيوانات الكاستور والسكان الأصليين، هذا الاندفاع نحو الذهب الأسود فاتن. مدينة فورت ماكمورى هي المركز، محطة قديمة للصيادين تحولت إلى قرية كبيرة ثم مدينة سكانها (٨٠،٠٠٠ نسمة)،

يتضاعف العدد كل عشر سنوات. وحواف المدينة تشكل موقع عمل دائمًا تزحف فيه المعدات على الغابة. ويمكن للمنطقة الصناعية أن تكون معرضًا دائمًا لمعدات الأشغال العمومية. وعلى الأوتوكسبراد الذي يتم توسيعه توجد شاحنات طويلة مليئة بعواض معدنية أو جذوع أشجار تقاطع مع الشاحنات الصغيرة وسيارات النقل الخفيف في فيض لا ينقطع.

واليد العاملة المؤهلة ليست كافية لتحفر وتبني وتغير، وكل كندا موجودة هنا، ولا سيما القادمين من الأقاليم الشرقية الفقيرة. الغالبية العظمى من يعملون في الشركات التي تستغل الرمال يتتقاضون مرتبات جيدة. ويشعرن بالملل، ونهاية الأسبوع في المدينة الموحلة التي تمثل سيارات النقل الخفيف فيها أكثر من نصف إجمالي السيارات، يتجلو الرجال بخوذات العمل المثبتة على الرؤوس بين الكازينو والمركز التجارى الذى يضم العديد من محلات المجوهرات، انتظاراً للحدث الثقافى الرئيسى الذى يقدمه كباريه الكاوبوى، وهو مسابقة الفانلات المبلولة.

وتحمل سيارة ليو، رئيس فريق إحدى شركات البناء، مصباح إشارة على طرف قضيب بعلو مترين، مثلها مثل كل الشاحنات الصغيرة في المدينة. حتى يسهل على أكبر الشاحنات في العالم رؤيتها حينما تذهب للعمل في مناجم الرمال. وسائقو هذه الشحنات معلقون على عدة أمتار من الارتفاع، يقودون معدات قادرة على حمل ٤٠٠ طن من الأرض. وهذا هو مشهد: تتقدم الشاحنات بحذر على إطارات هائلة أطول من رجل طويل، بعد أن تم تحميلها بواسطة روافع ضخمة مثل عمارات ذات أربعة طوابق.

وتم تقديم تنازلات على ما يقارب ٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع، عُشر مساحة فرنسا. وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠ حسب حكومة ألبرتا، ستكون الشركات قد استثمرت ما يعادل ١٠٠ مليار يورو لتطوير استغلال الرمال الداكنة. والإنتاج الذي تجاوز في ٢٠٠٧، مليون برميل من البترول كل يوم (١,٢٪ من الإنتاج العالمي) يمكن مضاعفته أربع مرات من الآن وحتى ٢٠١٥.

وتوجد عثرة واحدة تقف في مواجهة هذا المطر من الدولارات الذي قلب كيان البرتا. عثرة هائلة. البيئة. تم اكتشاف معدل خطير في الإصابة بالسرطان لدى السكان الأصليين المحليين بالموقع. المتهم ماء نهر أثابasca الذي ترمي فيه الشركات سوائل لم تنق جيداً. وبناء بحيرات صناعية تتخلص فيها من الماء الملوث الناتج عن العمليات الصناعية يعد مشكلة أخرى. الماء سام جداً لدرجة أن هناك طلقات مدفعة تنطلق بصورة مستمرة لمنع الطيور المهاجرة من الوقوف عنده - فتموت. فلاستخراج الزيت الأسود من الرمال يجب استخدام ماء غزير، يتم الحصول عليه من نهر أثابasca: نحو ثلاثة برميل من الماء لكل برميل بترول. في ٢٠٠٦ أطلق «دافيد شندلر» David Schindler باحث بجامعة ألبرتا، إنذاراً في مجلة أكاديمية العلوم بالولايات المتحدة: افتراق زيادة استخراج الرمال بالتغيير المناخي سوف يسبب "أزمة خطيرة فيما يخص كمية ونوعية المياه في الإقليم".

وأيضاً التلوث الناتج عن تحويل الرمال إلى بترول يثير أمطاراً حمضية تتم ملاحظتها حتى كيبك. والآثار على الغابات ثقيلة: تم قطع الأشجار على آلاف الهكتارات كى تخلى مكاناً للاستغلال. يضاف إلى ذلك تكاثر طرق الوصول ومعسكرات العمال والمدن الجديدة، وخطوط تدمر وتقطع كتلة الغابات في شمال ألبرتا، والتي كانت حتى هذا الحين لم تمس.

والأثر لا يقتصر على الإقليم فقط ولكنه عالمي. ينبغي توفر كثير من الطاقة لفصل البترول عن الأرض. وساهمت صناعة الرمال في تزايد انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بواسطة كندا في السنوات الأخيرة: ٢٦٪، منذ ١٩٩٠، في حين أن البلد ملزم، طبقاً لبروتوكول كيوتو، بتخفيضها إلى ٦٪. والبترول نفسه "يُحرق في السيارات الأمريكية، ليسهم أيضاً في الانبعاثات العالمية. كل هذا يلغى المكاسب من بث غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يمكن أن يتحقق في مكان آخر.

والأثر الغريب لارتفاع سعر الطاقة في النظام الرأسمالي هو: أنه يحفز استغلال احتياطي البترول الذي كان حتى الآن هامشياً، وبالتالي سيزيد من

انبعاثات غاز الاحتباس الحراري. إذا كانت الرمال الداكنة في كندا - وفي فنزويلا - قد دخلت في دوائر التوزيع، تتطلع الشركات بنفاد صبر إلى البترول المدفون تحت المياه المجمدة في القارة القطبية. وقريبا بعد ذوبان الطبقة الثلجية بسبب تسخين الكوكب سوف يكون من السهل الوصول إليه.

ثلاثة دروس عن الرأسمالية

ما الذي نستخلصه من هذه الرحلة في مجال الطاقة عبر الكوكب؟ الطاقة النووية ليست هي الحل. والمراوح العملاقة في النظام الحالي لا تغير الوضع. الوقودات الزراعية ليست أفضل، وأثارها الجانبية كارثية. الفحم الذي يبيث ثانى أكسيد الكربون سوف يبقى الوقود الأساسي للمفاعلات الكهربائية. ارتفاع أسعار البترول يجعل استغلال الموارد الحفرية التي كانت هامشية حتى الآن مربحاً، وهو ما سيؤدي إلى استمرار إنتاج البترول وبالتالي انبعاثات غاز الكربون بدرجة أكبر.

ويمكن لى أن أذكر تفاصيل تكنولوجيا جديدة يطرحها مروجو "التنمية الخضراء" وقودات زراعية من الجيل الثاني، سيارات بالهيدروجين، انصهار حراري نووى، جيل رابع من المفاعلات النووية، سيارات كهربائية، أشجار معدلة جينياً وغيرها. وكلها تتتج في الغالب أعراضًا ثانية مشئومة ولا تمثل في وضع إنتاجها الحالى كفاءات كافية للرد على مشكلة السنوات المقبلة. لا يمكننا أن نستبعد إمكانية توصل هذه التقنيات إلى حل، ولكن ليس قبل ٢٠٤٠ على مستوى كبير.

هذه اللوحة محبطه إذا ما بقينا في إطار الفكر السائد. وهناك ثلاث أفكار، فيما يخص مسألة البيئة، تحدد بنيتها:

- التكنولوجيا ستحل المشكلة دون أن تغير في العمق نمط الحياة الغربي ولا إعادة تقسيم الثروة، وهو مؤشر عام ولكنه دائمًا مسكون عنه. وتطور هذه التقنيات سيسمح بإعادة إطلاق لنمو مريح. ويكتب الصحفي «إريك لوبوشيه» Eric Le Boucher: «كل الأوساط الاقتصادية في أوروبا وأمريكا هم الآن مقتطعون أن البيئة يمكن أن تكون مصدراً هائلاً للأرباح».

- استهلاك الطاقة سوف يستمر في التزايد - بما في ذلك البلاد الغنية - ونمو الناتج القومي سيتواصل، وستستمر زيادة الثروة كما كانت الحال منذ مائتي عام. والرئيس السابق بوش يعبر عن مبدأ هذا الفكر: "في هذا القرن الجديد، الحاجة إلى الطاقة لن تكف عن التزايد". والوكالة الدولية للطاقة تتبنى من جانبها فرضية ماקרו - اقتصادية، وهي أن الناتج القومي للبلاد الأوروبية واليابان سوف يزيد بمقدار الضعف من الآن وحتى عام ٢٠٥٠. وناتج الولايات المتحدة سوف يتضاعف بمقدار ١٢,٥ ويتوقع عالم الاقتصاد «جان بول فيتوسي» Jean-Paul Fitoussi، بهدوء أنه بعد قرن سوف يكون أحفادنا أكثر ثراءً منا بثمانى مرات.

- التغير المناخي هو المشكلة. فنحن ننسى السمة الكوكبية للأزمة البيئية. لماذا؟ لأن النظام ليس لديه حل لأزمة التنوع الحيوى أو تدهور المحيطات، فى حين أنه يعتقد أنه سينجذب فى المسألة المناخية، بعد ترجمتها إلى مجرد مسألة طاقة، محفزًا على إبداع تقنيات جديدة، وبالتالي مصدر للربح.

لو بقينا فى إطار هذا الثالوث من الأفكار، لن يكون هناك حل للأزمة البيئية، ولن تشهد مع الوقت إلا التفاقم.

بقاء النوع الإنسانى باعتباره مؤشرًا اقتصادياً

كيف يمكن الخروج من هذا الإطار؟ لعرفة ذلك علينا أن نفك فى رهان زماننا الحالى والذى هو حيوى بالمعنى资料ى للكلمة. وقد صاغه الفيلسوف هانز يوناس بوصفه مسئولية جيلنا تجاه الأجيال المقبلة. ومصطلح "التنمية المستدامة" هو الصيغة السياسية التى أجرتها تقرير الأمم المتحدة المسمى برونـدـلانـد Brundtland المنـشـور عام ١٩٨٧: "تنمية تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تقلل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". والترجمة الاقتصادية له تصاغ فى السؤال: ما تكلفة المستقبل؟

نوقش فيما بين المتخصصين، دون أن يُحسم، موضوع تفكيك المفاعلات النووية ومعالجة النفايات المشعة. ويمكن أن نصيغه بهذه الصورة: تكلفة إدارة النفايات النووية عبر آلاف من السنين، هل هي أقل من قيمة الكهرباء التي ينتجهما مفاعل نووي خلال خمسين عاماً؟ الذين يروجون للطاقة النووية يقدرون أن هذه الطاقة ستكون موجودة دائماً، وأن التكنولوجيا سوف تسمح في مدى غير محدد بإعادة تدوير النفايات. وبالتالي فالنفقات على المدى الطويل سوف تعوضها الأرباح التي تجني من استغلال المفاعلات الموجودة وقتها. ولكن فلنفترض أن الأجيال المقبلة قررت عدم استخدام الطاقة النووية. حينئذ، تكلفة العناية بالسهر على الأضرار، على المدى الطويل، التي يخلقها نشاط قد احتفى، ستبقى على عاتقهم، رغم أنها ليس لها أي نفع بالنسبة لهم.

ولأن الأجيال المقبلة لا صوت لها، فالقرار يبقى بالنسبة لهم أمراً واقعاً أملته الأجيال الحالية. أنصار الطاقة النووية يفرضون على المستقبل تكلفة مترنة بفائدة حالية، دون إثبات أنهم سوف تكفل مستقبلاً أفضل.

طرحت المشكلة الاقتصادية على المدى الطويل من جديد، وبطريقة أكثر ضجيجاً، بواسطة «نيكولا شيترين» Nicolas Stern. هذا الاقتصادي المشهور أنجز بناء على طلب من الحكومة البريطانية تقريراً منشوراً في نهاية ٢٠٠٦، عن النتائج الاقتصادية للتغير المناخي. ولقد حظى هذا التقرير عن جدارة بردود فعل واسعة في داخل الطفمة ولدى الرأي العام. وخلاص التقرير إلى أنه إذا لم يتم فعل شيء بسرعة لمنع تزايد انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، سوف تحدث اضطرابات، مشابهة لتلك التي أثارتها الحرriان العالميان وأزمة ١٩٢٩، خلال القرنين القادمين.

من الجوهرى أن نفهم التفكير الذى أوصل إلى هذه الخلاصة. لقد تبنى شيترين الوصف الذى أعدته هيئة GIEC (المجموعة عبر الحكومية للخبراء حول تطور المناخ) عن الخسائر التى قد يسببها التغير المناخي. وحاول تقديرها نقدياً،

ثم مقارنة هذا التقدير بالمبلغ الذى ستتكلفه إجراءات الوقاية من التغير الذى تتخذ اليوم.

ويتمثل التفكير الاقتصادي كالتى: مبلغ س ينفق اليوم يمكنه أن يمنع غداً خسارة قدرها ص. من وجهة نظر اقتصادية، من باب الترشيد يجوز لك أن تتفق س إذا كانت س أقل من ص. وإلا فإنه من المستحسن استخدام المبلغ س لغایات أخرى أكثر ملاءمة.

الصعوبة هى أنه، على فترة زمنية طويلة، لا نستطيع أن نقارن بين قيمتين نقديتين: ما قيمة س فى ٢٠١٠، يسترجع علماء الاقتصاد فى العادة مزحة كينز: "على المدى الطويل سوف تكون جميعاً متوفى". ولكن يوناس عوّدنا على أن نفكر فى أن أحفادنا وأبناءهم سيكونون أحياء، وينبغي أخذهم فى الحسبان. وبسبب نتائج أعمال حضارة تكنولوجية، أصبح المدى الطويل مشكلة اقتصادية.

ولمقارنة «س» و«ص»، يلجأ الاقتصاديون إلى «معدل الراهنية» - taux d'actualisation - هو فى جزء يمكن مقارنته بمعدل الفائدة الذى ربما لجأتم إليه لشراء شقتكم. ولكن، بينما ينبع معدل الفائدة - مع التبسيط - من أداء سوق المال، ينطبق معدل الراهنية على آجال بعيدة جداً لا يستطيع السوق أن يحددها. فهو إذن يتم اختياره بطريقة إن لم تكن عشوائية فهى على الأقل ذاتية.

اختيار معدل راهنية معتدل يُعلى من قيمة ص أى المستقبل. هذا ما يفعله شتيرن عندما يتبنى معدل ٤٪، وهو ما يجعل خسائر التغير المناخي فى ٢١٠٠ وبعدها مكلفة جداً إذا ما ترجمناه إلى المعدل الحالى. وبهذا يكون من الترشيد اقتصادياً أن نخصص من اليوم نفقات وقاية. وبالعكس إذا ما اخترنا معدل راهنية مرتفعاً يعنى الإقلال من قيمة ص أى قيمة المستقبل. فلا حاجة إذن للقيام اليوم بإجراءات وقاية. الاقتصاديون الذين لا يعتبرون مسألة التغير المناخي درامية، مثل «ويليام نوردهاوس» William Nordhaus، تبنوا معدل ٥٪ والفارق بين المعدلين، حسبما يرى «أوليفر جودار» Olivier Godard "يؤدى إلى فارق بين

١٢٠ إلى بين التقديرات المستقبلية لنورد هاووس وشتينر على الترتيب، فيما يخص القيمة الحالية للخسارة الهاشمية الناتجة عن انبعاث طن واحد من ثاني أكسيد الكربون".

في الحقيقة، لا يوجد حل اقتصادي محض لمسألة التكلفة على المدى الطويل: لا يمكن أن تؤسس الاختيار إلا على تفكير أخلاقي. ولهذا يكتب شتينر: القاعدة الأخلاقية الوحيدة التي يعتد بها لكي نضع أقل قيمة لما ستكون عليه المنفعة بالنسبة للأجيال المقبلة هي؛ عدم اليقين من معرفة ما إذا كان العالم سيكون موجوداً أم لا، أو أن هذه الأجيال سوف تكون حاضرة". إنه أمر منطقي: إذا لم يكن النوع الإنساني وجود بعد مائة عام فلا يوجد أى سبب لأن نحرم أنفسنا اليوم ... احتمال بقاء النوع الإنساني" هو أيضاً أحد المؤشرات التي أدخلها شتينر في حسابه لمعدل الراهنية. وبخلص شتينر إلى النتيجة: "إذا لم تعطوا أهمية كبيرة للأجيال المستقبلة، فلن تعطوا أهمية كبيرة للتغير المناخي".

وفي المقابل، ما الذي يؤسس لموقف نوردهاووس (الذى يستند إليه متشككون كبار مثل الدانمرکي «بيورن لومبورج» Bjorn Lomborg، على فرضية أن المائة سنة القادمة سوف يتزايد النمو بنفس إيقاع القرن العشرين. حينئذ سوف تقل قيمة تكلفة المستقبل لأن العالم المقبل سيكون أكثر ثراء وأكثر قدرة على تحملها. إذا ما تتبعنا شتينر، ينبغي فوراً الشروع في سياسة للوقاية. وإذا ما تتبعنا نورد هاووس، يمكن أن ننتظر.

ولكن هل يمكن قبول مسلمة: أن النمو المادى سوف يستمر بصورة مستمرة؟ لا، للسبب الآتى: البشرية لديها موارد بيئية أقل من القرن العشرين، ومصطلح موارد بيئية يفهم على أنه قدرة المجال الحيوي، دون أن يحدث به خلل، على امتصاص أثر النشاط التحويلي للبشرية. يراهن الرأسماليون على أن التكنولوجيا ستغوض هذه الخسارة في القدرة. وحتى الآن لا شيء يبرر هذا الرهان: فآلتنا الاقتصادية تظل مدمرة بشكل كبير للمجال الحيوي.

المجتمع يستطيع أن يكسب المليارات

لقد فحصنا المسألة الزمنية، على المدى الطويل انطلاقاً من تقرير شتيرن. لكنها تُطرح بطريقة أخرى وبصورة ملحة على المدى القصير.

عدد كبير من علماء المناخ يعتقدون أن تسخين متوسط الحرارة على الكره الأرضية بأكبر من درجة مئوية سوف يؤدي بالنظام المناخي إلى فوضى لا يمكن التحكم فيها. وتقدر مجموعة GIEC أنه، لتفادي تخطي هذا السقف، ينبغي وضع حد لتركيز غاز الاحتباس الحراري إلى أقل من ٥٥٠ جزءاً لكل مليون (PPM) من ثاني أكسيد الكربون وما يكافئه، (الغازات الأخرى مثل الميثان تحال إلى الغاز الكريوني لتسهيل الحساب). ولو أخذنا في الحسبان التركيز الحالى لهذه الغازات في الغلاف الجوى، فهذا يفترض أن الانبعاثات العالمية تصل إلى قمتها في غضون عقدين قادمين، قبل أن تتناقص بصورة ملحوظة. وهذا التحليل أصبح سياسة لأوروبا في أثناء انعقاد مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤.

ويعني هذا بشكل ملموس أن البلاد الأكثر ثراء عليها أن تقلل بشكل كبير من الانبعاثات من الآن وحتى ٢٠٥٠، تاركة هامشًا من النمو للبلاد الأكثر فقرًا، ثم يثبتونهم أيضًا انبعاثاتهم. وبصورة ملموسة أكثر، هذا التخفيض القوى بالنسبة للبلاد الفنية يمثل تناقصاً "بمعامل ٤" أو قسمة على أربعة. ففرنسا على سبيل المثال تبنت هذا الهدف وهو الإنقاص إلى ٨٠٪ من انبعاثاتها في نحو عام ٢٠٥٠ في قانونها عن الطاقة والذي تم التصويت عليه في ٢٠٠٥. وهذا يتضمن تقليل الانبعاثات بنحو ٢٪ في السنة.

يمكن لكم تقليل الأمر في كل الاتجاهات: تقليل الانبعاثات من غاز الاحتباس الحراري ابتداء من اليوم، أخذًا في الحسبان حالة التقنيات، يقتضي انخفاضاً قوياً في استهلاك الطاقة. بل حتى في بلد مثل فرنسا والتي توجد فيها الطاقة النووية في مكانة مهمة بشكل استثنائي، وإن كانت لا تغطي إلا ١٧٪ من الاستهلاك العام للطاقة.

"اقتصاد الطاقة" الذى لا يعد "فاتحاً"، حسب نماذج الأيديولوجيا السائدة، هو الذى يتم نسيانه دائماً، أو بالكاد يُذكر. ففى النظام الحالى، يبدو غير مربع بالنسبة للشركات الكبرى - التي تتمتع دائماً باتصالات مميزة بالأوساط السياسية، وتحبذ بناء مفاعلات الغاز أو مفاعلات نووية أو مراوح عملاقة. ولكن فى المقابل، هذا الطريق هو أكثر نفعاً للمجتمع، كما جربناه بعد الأزمة البترولية فى عام ١٩٧٣. بلد مثل فرنسا تبنت حينذاك سياسة مزدوجة لاقتصاد الطاقة وتنمية الطاقة النووية. وقد قام وزير الصناعة بعرض النتيجة عام ١٩٨٧ :١٠٠ مليار فرنك تم استثمارها (١٥ مليار يورو) حتى هذا التاريخ فى اقتصادات الطاقة، سمحت بتقليل ٢٤ مليار فرنك فى العام من واردات البترول، ٥٠٠ مليار فرنك استثمرت فى الطاقة النووية قللت الواردات بمعدل ٥٦ مليون طن. وهذا يعني أن اقتصادات الطاقة أكثر مردودية من الطاقة النووية. كذلك استنتجت الوكالة الدولية للطاقة فى تقريرها نظرة على العالم World Outlook 2006 لأنه لثبت انبعاثات الغاز الكربونى فى ٢٠٣٠، فإن المكاسب فى الفاعلية الطافية ستكون فى حدود ٦٥٪ من تخفيض الانبعاثات، ولا يسهم النووى إلا بـ ١٠٪، والطاقات المتجدددة بـ ١٢٪.

توفير الطاقة، أى تقليل استهلاكها، يعني أن الحياة اليومية فى البلاد المتقدمة ينبغي أن تتغير. ليس هذا رفضاً للتكنولوجيا: فتوفير الطاقة يستدعي حلولاً ابتكارية. ولكن هذا يفترض تعديل تخصيص الإمكانيات: إذا كان من المجدى دراسة تقنيات يمكن أن تكون متاحة بعد أربعين سنة، فإنه من الملحوظ أكثر الاستثمار فى تقليل الاستهلاك الطاقة.

نهاية الصنمية

الاختيار سياسى. لأنه ليس بالإمكان التوجه إلى مجتمع من الاقتصاد فى الطاقة بدون سياسة لإعادة التوزيع. لسبب بسيط: النقل والتدفئة - وهما المجالان الرئيسيان اللذان يمكن أن يتم فيهما الاقتصاد - وزنها النسبي أثقل على

ميزانية العائلات المتواضعة أكثر من العائلات الميسرة. والإهدران نفسه إذا كان منتشرًا في كل المجتمع، فهو أكثر حدة لدى الأغنياء. تقليل استهلاك الطاقة يستدعي إذن سياسات تعيد صياغة الجهد المالي المقدم حسب فئات الدخل، وتقوم بتطوير وسائل جماعية لا تستطيع لعبة السوق وحدها أن تضمنها.

ونفهم أن الطفمة لا تزيد أن تذهب في هذا الاتجاه، مستندة في ذلك إلى رضا جزء كبير من السكان المعتادين على طاقة غير غالبة الثمن. في الظاهر، من الأسهل عدم تغيير الأوضاع الاجتماعية والاستمرار في الطريق التكنولوجي.

ولكن في الواقع إذا رفضت الطفمة هذا التغيير فإن على المجتمع أن يواجه صعوبات أكبر فأكبر: ارتفاع أسعار البترول، المستمر منذ ٢٠٠٣، وكانت الأسعار مع ذلك معتدلة حتى ٢٠٠٨، هو أول برهان، في مجتمعات راهنت على الاعتماد الكلي على السيارة وعلى الشاحنة. يمكن للمنافسة الاقتصادية في قطاع الطاقة أن تؤدي إلى تسبب في مراقبة الطاقة النووية، وإلى حوادث متكررة، بل وإلى ما هو أسوأ. وتزايد الاضطرابات المناخية - فيضانات، جفاف، حرائق - سوف يغير من الرفاهية الظاهرة للبلاد المتقدمة. والأنانية المستمرة للبلاد الغنية تجاه السكان الفقراء الأكثر عرضة للأثار الأولى للتغير المناخي، سوف تزيد من ضغط الهجرة والتوترات الاجتماعية في البلاد المستقبلة لهذه الهجرات.

"ولكننا سنغير، بينما الهند والصين تستمران في ضخ الطاقة وبنموهما المذهل سوف يحطمان جهودنا؟ لماذا إذن؟" نسمع لهذه الأغنية منذ أن لاحظ إخصائيو الإحصاء أن النمو الصيني الكبير سوف يترجم إلى انبساط مذهل للفاز الكربوني. ولكن نغمتها زائفة. فستبقى دائمًا أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، وحتى وإن كانت تشهد تدهوراً نسبياً، سادة للاقتصاد العالمي. إن عليهم أن يصيغوا نمطاً جديداً للاستهلاك، لأن إهدارهم، الذي تدفع إليه طفمتهم يحدد النموذج الذي تحاكيه البلاد الأخرى المنخرطة في السباق الفاضح الذي وصفه فيبلن. تغيير هذا النموذج يعني تغيير الملحق العام للطاقة في الكوكب.

بل إنه من جهة أخرى سوف يصبح عزاء للبلاد الصاعدة التي تكىد للحصول على إمدادات على قدر عطشها. لأن السباق المنخرطين فيه مع الغرب سيصل إلى طريق مسدود. إذا استهلكت الصين والهند والبلاد الأخرى الصاعدة المهمة نفس كمية الطاقة التي يستهلكها كل مواطن في بلاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، فسوف يرتفع الاستهلاك العالمي للطاقة من ثلاثة إلى خمسة أضعاف مما هو اليوم! إن الأمر ببساطة مستحيل". حسبما يحلل « برنار لابونش » Bernard Laponche الخبير المستقل.

فإنلخص: الاعتقاد في أن التكنولوجيا يمكن أن تحل المشاكل البيئية يعني الرغبة في إدامة نمط حياة يكون مبرره الرئيسي هو مراكمه السلع الاستهلاكية، كما يعني ترحيل القرار الذي لا مفر منه بإيقاف تزايد انبعاثات غاز الاحتباس الحراري إلى الأجيال المقبلة، في شروط أكثر تدهوراً من اليوم. وبالعكس، رفض اعتبار أن التكنولوجيا تمثل الحل يتضمن الرغبة في تغيير المجتمع في أسسه وكذلك في أهدافه.

وهذا يفترض أن نتخلى عن الفكرة القديمة التي تجعلنا نتصور أن التطور التكنولوجي سيتخذ مساراً مستقلاً طوال الطريق الحتمي للتقدم. بل على العكس، يبين علماء اجتماع العلم أن الطرق التقنية المختارة تعتمد على التفاعل مع المجتمعات التي تندمج فيها. ينبغي أن ننتهي من "الصنمية التكنولوجية"، حسب صيفة الفيلسوف «أندرو فينبرج» Andrew Feenberg.

الاختيار التكنولوجي هو أساساً اختيار سياسى ينبع من تصوّر مسبق للنظام الاجتماعي. "أى تكنولوجيا؟" هو سؤال ثانوى. السؤال الأولى هو: "في أي مجتمع نريد أن نعيش؟".

فاصل

الشمعة والأحجار ولعان النقود

قادتني المصادفة يوما إلى مجلس الشيوخ، حيث دعاني بدهاء أحد المنظمين للاشتراك في إحدى ندوات يوم مخصص للتأمل في العلاقات بين البيئة والاقتصاد. وجاري كان جويم ساركوزي، نائب رئيس سابق لنقابة Medef، منظمة رجال الأعمال الفرنسيين. وألقى المتحدثون - عالم اقتصاد، وزير سابق، أعضاء من مجلس الشيوخ ورجل أعمال - خطبهم، ثم جاء دورى.

وختمت مداخلتى بهذه الكلمات: "إذا ما كنا نريد أن نتفادى الأزمة البيئية، فالمسألة بسيطة من حيث المبدأ: يتعلق الأمر بأن نقل جماعيا تأثيرنا على المجال الحيوى. وتقليل التأثير على المجال الحيوى هو بدوره بسيط جداً، هو وضع حد لاستهلاكاتنا المادية، تقليل استهلاكنا للبترول، للخشب والزنك والذهب والحديد، كل المواد التي تغير محیطنا اليومى. إذن تقليل استهلاكنا المادى الجماعى، ولاسيما فى البلاد الأكثر ثراء. لن نتوجه إلى سكان النيجر أو جواتيمالا لنطلب منهم تقليل استهلاكهم. وإنما إلى المليار من سكان البلاد الأكثر ثراء، وداخل هذا المليار من السكان، ٥٠٠ - ٦٠٠ مليون من الطبقات الوسطى. ولكن الطبقات الوسطى لن تقبل اختيار التوجه إلى خفض الاستهلاك المادى إذا استمررنا في هذه الهيكلة لمجتمعاتنا القائمة بعمق على التفاوت الاجتماعى، مع شريحة رقيقة من بالفى الثراء الذين أسميهم بالطفمة، الذين يراكمون الدخول والملكيات على حساب مجمل السكان. إن الرهان الأيكولوجى يمر عبر تقنين للعلاقات الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع الدخول". وأقترح طرح "الدخل الأقصى المقبول".

بلاشك سيكون من باب عدم التواضع القول بأننى أيقظت الحضور. ولكن السيد ساركوزى، الذى تجاهلنى حتى هذه اللحظة أخذ الكلمة وقال بصوت حى: أرى أن السيد كيمف لطيف جداً، ولكنى منذ وقت طويل لم أستمع إلى أشياء كهذه، لا أعتقد ولو لثانية بما تحكى. لا أعتقد ولو ثانية بأن نذهب لتحفيز الناس، وسيكون من المثير أن نجرى افتراعا فى القاعة، "سيكون الأمر أفضل كثيراً، غدا ستعيشون أقل جودة من اليوم، هل يهمكم أن تتحركوا من أجل هذا؟ غدا سوف ترجعون إلى الشمعة وبدون تليفون محمول. لا أعتقد بهذا، ولو لثانية".

فقمت بالرد: "سمعت كلمة "شمعة". هل يمكن لنا أن نتقدم في الجدال، دون يقال لنا كل مرة نطرح فيها أسئلة للنقاش إننا نريد العودة إلى العصر الحجرى والشمع؟ سوف أقول الأشياء بوضوح: إذا كانت البشرية، والمجتمعات البشرية وأولئك الذين لديهم قدرة أكبر وثروة أكبر من أجل القيام بذلك لا يتケفلون بمصيرنا بالنسبة للأزمة البيئية، فسنذهب تحديداً إلى حالة من الفوضى الاجتماعية ربما لن تكون هي حالة العصر الحجرى ولكنها ستكون سلبية للغاية. إذن، من فضلك يا سيد ساركوزى عليك باستخدام حجج جادة ولا ترسل شموعاً وحجارة في وجهنا".

بقى السيد ساركوزى بعد ذلك هادئاً جداً، لم نعد نسمعه.

هذه الحكاية تبين ميل الطفمة في الإجابة عن الأسئلة التي تزعجها بواسطة صور محنة. شخص آخر من ممثلى الطفمة المرموقين، «جاك آتالى» Jacques Attali - لجا إلى نفس المنوال. فحينما سُئل عن النتائج البيئية التي يمكن أن يسببها النمو القوى الذي يدعوه، أجاب: "أفضل طريقة لعدم التلوث، هي العودة إلى العصر الحجرى".

لا أدرى ما إذا كانت هذه الإجابة غبية أو مستهترة. ولنلاحظ أنه هذا الداعية للنمو في سنوات شبابه كان معارضًا متشدداً لهذا الطوطم الذي تبناه بعد ذلك.

ففي مجلة La Nef عام ١٩٧٣ كتب الشاب آتالى مقالاً يرى فيه أن تقرير نادى روما "حَذِّرُ" ، وينقد نماذج النمو "غير القادرة على تحليل العلاقات بين النمو والرفاهية" ويشرح ببصيرة: "إنها أسطورة يتمسك بها بعنایة علماء الاقتصاد الليبراليون، والتي ترى أن النمو يقلل التفاوت. هذه الحجة التي تسمح بتأجيل كل مطالب إعادة التوزيع هي احتيال فكري لا أساس له".

إنه دائمًا أمر محزن أن نرى رجلاً يهين نفسه عن بعد. وأيضًا كانت لدى السيد آتالى المهارة في تقريره للجنة تحرير النمو، إلا يتحدث عن إعادة التوزيع أو عن التفاوت، اللهم إلا ليقول: "الفضيحة تكمن في الظلم أكثر مما تكمن في التفاوت". لا السيد آتالى ليس "مثقفاً محطالاً". وإنما هو أحد أعضاء هذا الجيل المتدنى الذي انتقل من ماركسية الصالونات إلى الرأسمالية العميماء.

ولأنني لا أتراجع عن أي تجربة لاستكشاف فكر أعضاء الطفة، ذهبت، في إحدى أمسيات نوفمبر ٢٠٠٧، لأشارك في شارع الشانزليزية في إطلاق صندوق استثماري مخصص لقيم البيئة. فقد دعت الشركة المالية إدمون دو روتشيلد الهواة الأثرياء إلى ندوة يرأسها جان مارك سيلفستر، بين لوك فيري وكلود أليجر، حول موضوع "البيئة باعتبارها محركاً للنمو". وكان مهرجاناً للفكر.

وقد أعلن ممثل روتشيلد عن صبغة الندوة: "مهمتنا هي خلق القيمة المالية على المدى الطويل. نحن نعتقد أن البيئة أصبحت موضوعاً للاستثمار. وهناك ضرورة أن يعالج المجتمع مشكلة البيئة، وطريقة معالجتها هي التكنولوجيا".

وأعطى الكلمة للصحفى جان مارك سيلفستر لكي ينشط الحديث. وأعلن: "أهمية أي ندوة تكون متوقفة على درجة الخلاف في وجهات النظر بين المتحدثين" ، محدداً أنه لا يرى خلافاً بين أليجر وفيري: "بالتأكيد الأول ينتمي لليمين والثانى لليسار. ولكن هل اليمين واليسار يعنيان شيئاً اليوم؟ بالتأكيد الخلاف الوحيد العميق: ليس لكما نفس تصفييف الشعر". وتهلل القاعة.

وبعد وضع هذا الديكور تحدث كلود أليجر، وثار ضد مفهوم تراجع النمو -décroissance. هذه الفكرة التي تبدو لى شخصياً شنيعة، وهي: إننا أتخمنا وبالتالي فعلى أطفالنا أن يعيشوا فى تقشف، وعليهم ربط الأحزمة على البطون". وصاح "لا... ينبغي أن تكون البيئة محركاً للنمو". وأبرز مفتاح الأيديولوجيا السائدة: "الطريق الحسن هو: كل ما لا يدخل فى الاقتصاد لا يدخل فى مسيرة المجتمع".

وبعد ذلك وضع قائمة بالمشكلات البيئية: أولاً المياه. "يوجد جفاف مرير، وفيضانات، دورة المياه مضطربة و علينا أن نتكيف معها. التكنولوجيا موجودة؛ نستطيع أن نصنع مياهًا جوفية اصطناعية. ويجب وضع برنامج لتفادي الفيضانات في فرنسا: تنظيف الأنهر ورفع الرمل منها". وهناك صلة بين هذه الأزمة في المياه والتغير المناخي؟ تقليل الاستهلاك، التوجه إلى زراعة أخرى؟ لم يشر إلى أي منها. المشكلة الثانية: الطاقة. السعر سوف يتوجه للاستقرار بفضل الزيوت الثقيلة والرمال الداكنة. "ســـقولون لــــ: وثــــانــــ أــــكســــيدــــ الــــكــــريــــونــــ؟ لــــدــــيــــناــــ التــــكــــنــــوــــلــــوــــجــــيــــاــــ: حــــبــــســــ الغــــازــــ الــــكــــرــــيــــوــــنــــ". المشاكل التالية: النفايات، التنوع الحيوي. "بالطبع الحل في هذا المجال هو الكائنات العضوية المعدلة جينياً OGM، لا يوجد حل آخر".

جاء دور لوك فيرى ليكسب عيشه. وعبر عن قلقه من "الانفعالات الحزينة" التي تلهم قضية البيئة محياً على سبيل المثال إلى الحوار الذي جرى بينه وبين سوزان جورج، المؤلفة المناصرة للعولمة البديلة. "قالت لــــ: حينما تذهب إلى نيس أو إلى مارسيليا وترى دائماً مكتوبــــاــــ لــــيلــــ وــــبــــورــــدوــــ لاــــ يــــكــــفــــيــــ أنــــ تــــبــــطــــئــــ الســــيــــرــــ وإنــــماــــ عــــلــــيــــكــــ أــــنــــ تــــعــــوــــدــــ لــــلــــخــــلــــفــــ". وهنا أيضاً يعلق فيرى: "يوجد مجاز عميق، ثورة محافظة، علينا القطيعة مع مثل هذا النموذج". لو كنا فهمنا جيداً، يفضل فيرى الذهاب إلى ليل حتى وإن كان هدفه هو مارسيليا.

في الواقع إن ما يأخذه على قضية البيئة هي أنها تغذى "انفعال الخوف". والحال أنه "حينما كنا صغــــارــــ كانوا يقولون لنا إن الخوف أمر مخجل. فالولد الكبير لا يخاف. أن تكبر هو أن تهزم الخوف". لوك ولد كبير.

وحلمه لحل مشكلة البيئة هو "مؤسسة جمهورية تصالح الجمهورية مع العلم". مكونة من "منتخبين ورؤساء شركات وعلماء، علماء حقيقين لا أتحدث عن أولئك الذين يحتكرون الخطاب دائمًا، المناضلين في مجال المناخ". ونخمن أن هذه المؤسسة باستبعادها علماء المناخ الذين يعتقدون بالتغيير المناخي سوف تكون ذات منفعة لا جدال بشأنها. ورغم ذلك يخلص إلى أننا: "نحتاج أن نستبدل منطق الانفعال المشئوم، وخلط الخوف والمجتمع الإعلامي بمنطق جمهوري وعلمي في آن". ماذًا؟ سمعت التسجيل بعد ذلك، نعم قال فيري إنه يحتاج إلى أن يحل ما يدينه محل ما يتمناه. هذا الولد الكبير ما زال يعاني من عدم التحكم في لا وعيه، أو في أن يتحدث بلغة فرنسية صحيحة.

استمرت المناقشة، التي ليس فيها خلاف كبير، كما توقعنا، تحتفي بالعلم وبالحرية، وتلعن الضرائب... إلخ. وفي إطار إدانته لأنصار العولمة البديلة يقول فيري: "هؤلاء الناس ليسوا أصدقاءنا، لكنهم يضعون إصبعهم على شيء حقيقي: مع العولمة وتحديداً مع صعود السوق المالي، مسيرة العالم تفلت من يدينا بشكل كبير". وتخيل كم كان عليه أن يناضل حينما تلقى دعوة شركة إدمون دو روتشيلد المالية، قبل أن يأتي ليلى بنفسه في وجه الذئب. وصرح أليجر: "أنا أتوجه بخطابي إلى رجال المال: هذا البلد يحتاج إلى ثقافة المخاطرة". فيري - الذي مثله مثل شريكه، كان دائماً موظفاً - يؤكد: "ليس سهلاً أن نعلم اتخاذ المخاطر". كانت القاعة مفتونة. وختم جان مارك سيلفستر: "كنا هنا لنتحدث عن صندوق الاستثمار الذي تكفلتم بإطلاقه". تصفيق حاد. الفلسفة والعلم يرسلان تحبيهما إلى المال.

الفصل الرابع

التعاون أو الاستبداد

نحن نريد العيش في مجتمع يتبع قواعد أخرى غير قواعد الرأسمالية: يسعى للصالح العام بدلاً من الربح، والتعاون بدلاً من المنافسة، والبيئة بدلاً من الاقتصاد.

في مجتمع يضع الوقاية من انهيار المجال الحيوي بوصفها هدفاً للسياسة الإنسانية في نصف القرن القادم، ويؤكد أن تحقيق هذا الهدف يفترض انخفاض الاستهلاك المادي، ويخلص إلى أن هذا لا يمكن أن يتحقق سوى بواسطة العدالة الاجتماعية.

إذن كيف نتصرف؟ نفكر بطريقة مختلفة. فلنقبل أن ما اعتقاد أنه "أنا" هو بشكل كبير بناء نفسى مشروط بميراثى الثقافى والمالي، و "حرىتى" هى بشكل كبير نتيجة لتفاعلات الاجتماعى، وأعتقد أن "أنا أفكر" يكون بشكل كبير نتيجة لما أقبل الاستماع إليه. أن نقلب المخطط الراسخ بفاعلية منذ ثلاثين سنة؛ عملياً اليوم، النزعة الفردية تسجن، والتضامن يحرر.

خبر سار: التضامن يجعل المرء سعيداً. إذ يقول عالم نفس أمريكي، "الاكتشاف الأكثر حصولاً على الإجماع في البحث حول عوامل الرضا هو؛ أن السعادة تتحدد وبعجم العلاقات الاجتماعية وبعمقها".

ثم إنه علينا التكيف مع كوننا أكثر فأكثر في زيادة عدديه. في عام 1990 كان الكوكب يقدم 8 هكتارات من الأرض لكل شخص، في 2005، وفي 2050 الأرجح

٦٢. لم يعد يمكن لنا أن نعزل أنفسنا، والمجتمع - في ابتكاريته المنطلقة - يفرض نفسه علينا. التضامن، الحس المشترك، المشاركة، التعاون ليست اختيارات أخلاقية، ولكنها اقتضاء للانسجام الشخصي والجماعي، وإلا فالعيش في حالة صراع دائم.

الرأسمالية، زهرة عفنة

ما الأمر الملح؟ تصور نظام نجد لأنفسنا فيه مخرجاً من الرأسمالية. علينا أن نحول الكارثة المقبلة إلى حظ للمستقبل. "المخاطرة البيئية بالنسبة للإنسانية فرصة لأن تعرف، وفي مواجهة المناهج القائمة على الهوية، بمصيرها المشترك". كما يقول عن حق «باتريك فيفريه» Patrick Viveret .

الخصم يبدو بالغ القوة. ولكن السوس ينخب في عظامه. سمعتم بلاشك عن «رافليزى» rafflesie، أكبر زهرة في العالم. هذا النوع يعيش في إندونيسيا في جزيرة سومطرة. يصل قطرها إلى نحو متر، وتبعث رائحة لحم غفن، كما أنها أيضاً تشبهه: وقد تبنت الزهرة هذه الإستراتيجية كى تجذب بعض أنواع الذباب التقىحية المتخصصة في الجثث الطازجة. الزهرة لا تزدهر إلا وقتاً قصيراً، يوم أو يومين في السنة، قبل أن تختفى. الرأسمالية كذلك: كبيرة جداً، قوية جداً، ولن تمثل سوى فترة قصيرة في المغامرة الإنسانية، أكثر من قرنين قليلاً - اثنين في المائة من التاريخ الذي بدأ منذ عشرة آلاف سنة بواسطة ثورة العصر الحجري الجديد. وفي أوج ازدهارها، سوف تتداعى.

علينا أن نتخيل ما يعقبها وليس الانتظار في بلاده، لأن تحول، في الكارثة التي خلقتها، إلى استبداد.

ولنحدد نقطة. تعودت الرأسمالية على أن تحيل بلا توقف من يكتشفون عما سوف يتبعها إلى سطرين وما وراءهما. وأنا شخصياً لم أكن يوماً ما ماركسيّاً. في سنوات التكوين كنت أستمع إلى مفاهيم صراع الطبقات، قيمة العمل، الاستغلال، الاغتراب، والتي ما زالت صالحة. ولكنني كنت أحب الحرية كثيراً، وكنا نعرف

آنذاك ما فيه الكفاية عن الاتحاد السوفيتي، مما جعلنى أصبح نهائياً معارضًا لنظرية تؤدى إلى هذه النتيجة. ثم إنهم جميعاً من الماويين إلى التروتسكيين، ينحون جانبًا مسألة البيئة، أو على أحسن تقدير يعاملونها على أنها "هم برجوازى صغير". بلا شك يمكن أن نقرأ اليوم لمفكرين يستخدمون بذكاء جزءاً من تحليل ماركس. ولكن لم يعد هناك فكر شمولي. لا مجال لأن نعامل باعتبارنا ماركسيين من قبل الرأسماليين! وإذا افترضى الأمر بأى ثمن أن نضع توصيفاً، فلنقل أنصاراً للبيئة (أيكولوجيين).

البدائل موجودة من قبل

إذا ما أتيح لكم المرور في الطريق الذى يربط مدينة كيبك بمدينة ليفيس لاحظوا الصور الشارحة المعلقة في حوائط الممرات الجانبية: هى تحكى إحدى أجمل قصص التعاون. في بداية القرن العشرين، كان سكان كيبك يعيشون تحت نير الكنديين الإنجليز؛ وكانوا متجاهلين ثقافياً ومستغلين اقتصادياً. والبنوك لا تعامل إلا مع رجال الأعمال، وحينما كان الناس العاديون بحاجة إلى قرض، كان عليهم التوجه إلى المربابين. «الفونس ديجارادان» Alphonse Desjardins صحفي قديم مقيم في مدينة ليفيس، بعد أن درس النهضة القومية للحركة التعاونية حينذاك في أوروبا، استلهم الفكرة التي ترى أنه لإثبات الوجود من الناحية السياسية تنبغي حيازة وزن من الناحية الاقتصادية. كل عامل وكل فلاح وحده يعد عاجزاً، ولكن وضع الجميع بضع مئات الدولارات التي يستطيعون توفيرها في صندوق مشترك، يمكن هذا الصندوق من أن يمول أنشطة ويهبّذ تحرر سكان كيبك.

في 6 ديسمبر 1900، ولد البنك الشعبي في ليفيس. وكما يفسر مؤرخ البنك "هو في آن، رابطة من الأشخاص ومشروع اقتصادي، أعضاؤه يجتمعون كي يضعون مدخراتهم شركة بينهم، يشكلون مستودعاً للقروض يمكن اللجوء إليه عند

الحاجة. ولأنهم كانوا في آن المالك والمستخدمين، فقد أداروه على أساس ديمقراطي طبقاً لقاعدة "رجل يكفي صوتاً"، ولا يهم مقدار أنصبه الاجتماعية". في أول أيام الإيداع تلقى البنك ٢٦,٤٠ دولاراً. هذه البداية المتواضعة لم تمنع شبكة بنك ديجارادان أن تتجاوز العديد من العقبات، وأن تنتشر بصورة مستمرة طوال القرن العشرين، لتساعد في تأكيد مكانة الشخصية الكيبيكية. وهي تمثل اليوم الإدارة الأولى المالية للإقليم، وتحكم في ٤٤٪ من سوق الإيداع.

وإذا كان بنك ديجارادان حالة مثالية فهو ليس حالة وحيدة. آلاف من الهياكل الاقتصادية أسست على وضع الوسائل على المشاع من أجل الصالح العام وليس من أجل الفائدة الفردية. في أوروبا توجد تعاونيات وتضامنيات وجمعيات - مجموعة تحت تصنيف: "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" - تزن ما يقرب من ١٠٪ من الناتج القومي P1B. هل بقيت ملخصة مبادئها؟ ليس دائماً، نظراً للضغط الرأسمالي القوى: التضخم المفرط للنزعه الفردية دفع العديد من المشاركين إلى عدم الاهتمام بمؤسساتهم، أو عدم المشاركة فيها إلا باعتبارهم زبائن، والقادة من جانبهم جذبهم الدخول العالية التي يجنيها قرناوهم في قطاع المال الرأسمالي. "النزعه التضامنية ضاعت في زحام السباق على الفوائد"، حسب عنوان مجلة إيكسبانسيون Expansion، في حين أنه في المملكة المتحدة، أكبر إفلاس مصرفي حدث في غضون الأزمة التي بدأت مع عام ٢٠٠٧، وهو بنك نورثرن روک الذي كان تضامنية تخلت عن المبدأ التضامنى كى تتحول إلى شركة مساهمة. ورغم ذلك بقى جزء كبير من الحركة التعاونية يدار بحسب المبادئ الأساسية، مشكلاً قاعدة متينة لبث روح جديدة في النظام الاقتصادي.

أحد الأشكال الأكثر إلهاماً في الحركة هو، نظام الشركة التعاونية للإنتاج Scop: الأجراء - التعاونون يشاركون على قدم المساواة في القرارات ويقررون بشكل جمعي توظيف الأرباح. في إقليم آرداش في منطقة جبلية توصف بأنها صحراء ريفية، ينتج الشركاء الثلاثون في شركة آرولين سترات ووسائل من

الصوف "الحيوي" منذ ١٩٧٥ . وفي باريس يقدم مطعم لوتون دو سوريز وجاته على نظام Scop للعابرين في حي بوت أو كاي منذ ١٩٧٦ . وتبث صحيفة البدائل الاقتصادية Alternatives écomiques قراءة غير رأسمالية للاقتصاد - رغم أنها ما زالت متأثرة بهوس بالنمو عفا عليه الزمان - منذ ١٩٨٠ : ونظراً لأن الصحيفة شركة تعاونية فهي مستقلة بصورة عنيدة . وفي لوراجيه يقوم الأجراء الذي يبلغ عددهم ٧٢٠ عاملاً في الشركة التعاونية scoplec بإصلاح الخطوط التليفونية في تعاون مزدهر . وفي مونتبان تقوم شركة أيلول ببناء خزانات كهربائية، بعد إفلاس الشركة التي كانوا يعملون بها، قام جزء من العمال بإعادة نشاطها بصورة تعاونية . "الشركات التعاونية للإنتاج scop ، هي أفضل ضمان ضد النزعة الفردية لأرباب العمل وكذلك للأجراء، وضد الريع المفرط وتدمير العمل، حسب تصريح مديرية منتخبة لشركة تعاونية للتكنولوجيا الحيوية، p.a.c.i.s، في كومبيين . هذا الوضع متواافق تماماً مع رؤية حديثة للشركة الإنتاجية" .

ألف شكل آخر للعيش بصورة مختلفة، للإنتاج، والاستهلاك، تخرج من القنوات الجافة للرأسمالية . "الزراعة التي تدعمها الجماعة" تلتف حول مسارات التوزيع الكبير لتنظيم شراء مباشر لمجموعات من المستهلكين من مزارعين لا ينتجون للتوزيع الضخم . وقد انطلقت هذه الطريقة في الولايات المتحدة في سنوات ١٩٨٠، وانتشرت في أوروبا وفي فرنسا تحت اسم جمعيات الحفاظ على الزراعة الفلاحية Amap . ويوجد شكل آخر هو شراء أراضٍ بصورة مشتركة للمساعدة في توطين فلاحين شباب . والحدائق المشتركة تتزايد في المدن . وال فلاحون ينظمون أنفسهم في هياكل للبيع المباشر، مثل المنتجين المزارعين في جراندريو ومارجريد، حيث يقتسمون ساعاتهم في بنك للعمل مثل تعاونية كوس لوزير في أور لباراد . المعارضون للنمو" يتبنون نمط حياة بسيطاً، يعملون أقل ويكسبون أقل وسعداء . وفي كاركاسون تمول البلدية تكلفة الحصول على رخصة قيادة للشباب مقابل ستين ساعة من العمل الاجتماعي . وفي باريس وليون وتولوز

تقسم الدراجات. وتعبير الاستخدام المشترك للسيارات covoitance صار من كلمات اللغة الشائعة. وفي إيل إيفيلين يمُول السكان ساحة للمراوح العملاقة ويودون إعادة استثمار الأرباح في اقتصادات الطاقة. وتعلن مجموعة الأدخار التضامنية فينانسول أنها تخطت عتبة المليار يورو من الإيداعات. وموسوعة ويكيبيديا الأكبر في العالم، يغذيها ملايين من مرتدى شبكة الإنترنت طبقا لنظام في المشاركة غير هيراركى. ونظام لينوكس: Linux، أصبح برنامج استخدام للحواسيب الآلية منتشرًا جدًا - وهو "برنامج حر" لا ينتمي إلى أحد، تم تطويره وتحسينه بواسطة جماعة المستخدمين له.

أتوقف هنا. إذ يلزم أكثر من كتاب لنروي قصة هذا الزخم الصاعد، قصص صغيرة، شركات كبرى، جمعيات جديدة، تملّك لتقنيات... لا يوجد ما هو أكثر تنشيطاً من استكشاف الصور المتعددة للممارسات والخبرات التي تنبثق في أرجاء الكوكب. لم أذكر سوى حالات فرنسيّة. ونكتشف نفس التفتح في كل بلد آخر وفي سائر القارات. ليس علينا أن نخترع العالم الجديد. فهو موجود أصلاً، متزوك مثل أرض خصبة تتظر البذر لتعطى محصولاً ذهبياً.

ولكن لن يكون هناك محصول إلا إذا بنت كل البذور في تناقض. كل فرد وكل جماعة في ركناها الخاص يمكن أن تحقق نصيبها من اليوتوبيا. سوف تسعد نفسها، ولكن هذا لا يغير شيئاً ذا شأن في النظام، نظراً لأن قوته تنبع من كون الفاعلين يتبنون سلوكاً فردياً. وأن "الاستهلاك الأخضر" لا يغير شيئاً في منطق التبادل السلعي العالمي، فكذلك "زراعة الحديقة الخاصة البديلة" لا يهدد الرأسمالية في شيء، لأن ما هو جوهري بالنسبة لها هو أن يكون "الفاعلون" منقسمين ويتصرفون بلا تسيق. بل إن البدائل ربما تقويها من خلال تعويض الضعف المنظم بواسطة الرأسماليين للمهام الحمائية للدولة وتجعلها بذلك محتملة. علاوة على ذلك، هذه البدائل عندما تدمج بصورة معزولة في نظام يعمل طبقاً لمعايير أخرى، تصبح لا وزن لها في التوزيع الشامل للدخول.

ويطرح عالم الاجتماع «آلان كايل» Alain Caillé سؤالاً: «كيف يمكن أن نجمع ٣٦٠٠ مبادرة مانحين إياهم الانطباع بأننا نبني عالماً مشتركاً؟ الرهان ليس هو إطلاق بدائل، هو تهييئ مبدأ الوصول بالربح للحد الأقصى من خلال وضع المنطق التعاوني في قلب النظام الاقتصادي. هذه الخبرات لا تأخذ معنى إلا إذا انخرطت في مسيرة سياسية للخروج من الرأسمالية. وكما أن اليد الخفية للسوق لا تقود جماهير الأفراد إلى السعادة الاجتماعية القصوى، فلا توجد أى روح خفية تقود تكاثر البدائل إلى مجتمع جديد. ينبغي ظهوروعى جديد، وتضامناً في الكفاح، وروابط سياسية.

الخروج من الرأسمالية وليس من اقتصاد السوق

«ظواهر لا تسمع الرأسمالية ولا نظامها في التقييم بمعالجتها، أكثرها بروزاً هو زيادة سخونة المناخ»، المتحدث هنا خبير، «باسكا لامي» Pascal Lamy مدير منظمة التجارة العالمية. وعلى عكس الصورة التي تقدمها عن الرأسمالية عن نفسها تظل الرأسمالية غير فاعلة في توظيف الموارد: التوافقات بين الشركات الكبرى تهدى المنافسة، المضاربة المالية تبالغ في ميول العرض والطلب، الفساد يوجه جزءاً مهماً من الموارد الجمعية نحو الاستهلاك السفيه. النتيجة أزمة اقتصادية كبرى وأزمة بيئية تاريخية.

الخروج من هذا الموقف يفترض اقتصاداً لا يكون محوره مبدأ التراكم الخصوصي للموارد. سيكون اقتصاد سوق، ولكن مجاله يقف عند حدود الملكيات العامة الأساسية، والتي لن تدار على أنها سلع. ويقول «ليستر براون» Lester Brown - «السوق موقف مدهش، قادر على إعزاء الموارد بفاعلية لا يستطيع أى نظام للتخطيط المركزي أن يبلغها. وهو يوازن بسهولة بين العرض والطلب ويحددأسعاراً تعكس بسهولة الندرة والوفرة. ورغم ذلك توجد لدى السوق نقطة ضعف أساسية، أنه لا يُدخل في الأسعار التكاليف غير المباشرة لتقديم السلع والخدمات، ولا يقيم بصورة صحيحة الخدمات المقدمة بواسطة الطبيعة ولا

يحترم عتبة الإنتاج القابل للتجديد لأنظمة الطبيعية. وبهذا فهو يعطى الأولوية للمدى القصير على المدى الطويل، دونما التفات يُذكر للأجيال المقبلة".

تطور نظام الأسعار يفترض تعديل المؤشرات الاقتصادية. لقد وصلت الرأسمالية في ذلك إلى موقف عبّش من الناحية الفكرية، حيث تدعو هي بنفسها إلى فقر المؤشر الذي تستخدمه لتقود الاقتصاد - معدل نمو الناتج القومي. وهي مستمرة في الوقت نفسه وبلا تردد في دفعه إلى الحد الأقصى. النمو "لا يأخذ في حسبانه اضطرابات العولمة، والظلم، والإهدار والتفسخ المنافي، واستنفاد مواد الطبيعة". هذا ما تلاحظه لجنة تحرير (هكذا) النمو الفرنسي. "نمو الإنتاج يبقى رغم ذلك المقياس الوحيد العملي للثروة ومستوى المعيشة المتاحة". إذن تريد اللجنة أن تدفع به إلى معدل ٥٪ في العام!

أنتم تعرفون قصة سكران الليل، تحت عامود الإنارة. مر عابر: "ماذا تفعل؟ أنا أبحث عن مفاتيح سيارتي، لقد وقعت مني هناك؟ ولكن لماذا إذن تبحث هنا؟ يوجد هنا نور". القمم الفكرية التي تقودنا تتبع نفس العقلانية المضللة لهذا السكير الليلي. المشكلة في عصرنا أن هؤلاء السكارى يستحوذون على السلطة.

ولكن ينبغي علينا التفكير في لحظة يتحمل فيها بشر صلاح العقول المسئولية. تكون الأولوية بالنسبة لهم هي تنظيم الاقتصاد بحسب مؤشرات أخرى غير الناتج القومي.

هذا سيؤدي منطقياً إلى مسئولية جماعية عن مجالات الملكيات العامة، والتي لا يمكن إدارتها بصورة مستديمة من خلال المبادرة الفردية وحدها والتي تهدف إلى الربح فقط. من وجهاً النظر هذه يكون رهان الملكية الفكرية فيما كان يسميه «أندريه جروز» André Groz، "اقتصاد المعرفة" مركزيًا. ويحلل "المعلوماتية والإنترنت تقويض مملكة السلعة من أساسها. كل هو ما قابل للترجمة إلى لغة رقمية ويقبل إعادة الإنتاج وقابل للاتصال بلا تكلفة، يميل بلا صورة لا تقاوم إلى أن يصير ملكية عامة، بل حتى ملكية عامة كونية عندما يكون متاحاً للجميع

وقابلًا للاستخدام من الجميع، والصراع الموجود بين "البرامج المملوكة" و"البرامج الحرة" كان هو ضرورة البداية لصراع مركزي في عصرنا. وهو ينتشر ويمتد من الكفاح ضد إضفاء الطابع السلعي للثروات الأولية - الأرض، البذور، الجنديوم، الملكيات الثقافية، المعارف والمهارات المشتركة المكونة للثقافة اليومية والتي هي شروط أولى لأى مجتمع. وحسب المسار الذي يأخذه هذا الكفاح يتوقف الشكل الحضاري أو البريري الذي سينتخده الخروج من الرأسمالية".

الرهان الأساسي الآخر هو؛ خلق أسواق منضبطة لبعض الملكيات العامة الكوكبية. وعكس ما هو ظاهر، يقوم بقطيعة مع الرأسمالية باعتبار أن الأداء الحسن لهذه الأسواق يعتمد على فاعلية آلية التسيير، أى على القوة الشعبية. ومع سمة أساسية هي أن هذه القوة الشعبية ستكون في الغالب عالمية. الأمثلة الأساسية هنا هي سوق انبعاثات غاز الاحتباس الحراري الذي بدأ الاتحاد الأوروبي اختباره، وآلية التنمية النظيفة" التي تحددها اتفاقية التغير المناخي. يبقى أن نتحقق من فاعليتها.

سيبقى القسم الأكبر من الملكيات والخدمات داخل اقتصاد السوق. ولكن سعرها يمكن أن يتعدل بالاتفاق من أجل أن ندمج في التكلفة التأثير البيئي للاستهلاك والاهتمام بالعدالة الاجتماعية. وهكذا يمكن تطوير تعريفة تتدرج حسب الحجم. على سبيل المثال كل إنسان يحتاج بصورة يومية لكمية معينة من المياه. وهذه الكمية سوف تتحدد بسعر منخفض. بعد ذلك، الكمية التالية - من أجل مزيد من الاستحمام، على سبيل المثال، أو لری الحديقة - ستكون بسعر أعلى. الكمية الإضافية - لغسيل السيارات أو ملء حمام السباحة - ستكون أغلى ثمناً. هذا المبدأ في التعريفة التدريجية - الذي بدأ في فرنسا مع نظام "مكافأة - غرامة"، التي تزيد أو تخفف من ثمن السيارات بحسب مستوى بثها من الغاز الكربوني، يمكن أن يُطبق على مستهلكات عديدة وخصوصاً في مجال الطاقة. يتعلق الأمر بقلب المبدأ الراهن الذي بمقتضاه كلما استهلكنا أكثر دفعنا سعر الوحدة أرخص.

من جهة أخرى ندفع في الغالب في خدمة مشتركة أكثر مما ندفعه في موضوع نملكه: الدراجات في الخدمة المشتركة تفتح الطريق، الذي يمكن تتبعه السيارات، الكاميرات، ماكينات قص الحشائش. تكمن الحداثة من الآن فصاعداً في عقلانية العلاقات الاجتماعية المنتظمة حول الموضوع وليس في الموضوع نفسه.

فرض ضرائب على الأغنياء، بالتأكيد

سيظل هناك ناس أثرياء جداً. يكسبون، فلننقل، ثلاثة مرات أكثر من الآخرين. أكثر أو أقل لا أعرف، سوف يقرر ذلك النقاش الديمقراطي. ولكن مائة مرة أو مائتين أو ثلاثة: لا وفي الولايات المتحدة، حسبما يذكر مستشار سابق للرئيس بيل كلينتون، وهو «روبرت ريش» Robert Reich "الدخول الأعلى كانت تخضع لضريبة في سنوات الخمسينيات معدل هامشى مقداره ...٪٩١. اليوم مدورو صناديق المضاربة hedge funds يدفعون ضريبة مقدارها ٪١٥. وإذا أصبح معدل ضريبيتهم ٪٤٠ لن يترك الولايات المتحدة إلا قلة نادرة".

يمكن أن نذهب لأبعد من ذلك ونسعى لأن لا تكون هناك صناديق مضاربة. على أي حال، فرض ضريبة على الدخول الأعلى هو مبدأ أولى من أجل الاتجاه إلى العدالة، باعتبارها شرطاً للانسجام الاجتماعي، ويعاد إلى الجماعة - أي إلى تمويل الأنشطة النافعة. المبالغ التي تمت سرقتها. والكافح المنسق للدول ضد الفساد الضريبي وضد الفراديس الضريبية أمر مكمل لهذه السياسة.

الدخل الأقصى المقبول RMA هو امتداد لهذا المنطق. وقد انطلق النقاش حول هذا الموضوع في هولندا بواسطة وزير المالية، «فوتر بوس» Wouter Bos الذي أراد أن يضع سقفاً لمرتبات مديرى الشركات: "ليس فقط لأنهم وصلوا إلى مستوى مرتفع بصورة عبئية، كما قال، ولكن الصلة بين الدخل والكافحة غامضة. وسنعيد أيضاً إنعاش فكرة أطلقت في عام ١٩٩٥، بواسطة وكالة للأمم المتحدة: تخفيض ملكية الثروات الكبرى. يضم الكوكب عشرة ملايين مليونير. وثروتهم

الكلية تقدر بـ ٤٠٧٠٠ مليار دولار. وللوصول إلى "أهداف الألفية" وهي تقليل الفقر والجوع في العالم، كانوا يقدرون في عام ٢٠٠٥ أنه يلزم ١٩٥ مليار دولار في العام من الآن وحتى ٢٠١٥. واقتطاع ٥٪ من ثروة العشرة ملايين مليونير سوف يقدم المبلغ المطلوب.

شجاعة البطل

قناعة، تدبير، اكتفاء، استهلاك معقول: كيف نستدعي ذلك؟ أقنعنا أباطرة التأثير الإعلاني بأنه حين تملك أقل معناه أن تفقد من وجودك. رغم ذلك نلاحظ من خلال الممارسة أن العيش بدون فريزر، غسالة أطباق، آلة تحميص الخبز، وفرن الميكروويف، والحبوب المنومة والمسجل الجوال، وسيارات الطفطف... إلخ، هو عيش محبب. بدون تلقيزيون؟ حتى هذا!

كل هذه الأشياء تستحوذ على انتباها، تزيد منا أن نهتم بها. "آه، لقد فرغت بطاريتي، نسيت مرة ثانية أنأشحن هاتفي الجوال، اللعنة، لقد فاتني برنامج فلان على القناة ١٥ ذلك اليوم. يا للقرف، آلة تحميص الخبز انكسرت فلاذهب لأشترى أخرى". أن نتخلص من تسميم الأشياء معناه أن نقضى وقتاً أطول مع الناس، أو مع النفس.

- العصر الحجري؟ أى هراء

سبق لي أن شرحت لماذا يجب تخفيض الاستهلاك المادى. لن أرجع إلى هذا الموضوع. على كل حال، وكما يشير موضوع ارتفاع سعر البترول والأزمة الاقتصادية، هناك فرص قوية أن تُدفع إلى ذلك الطبقات الوسطى في البلاد الغنية رغم أنها. من الأفضل اختيار هذا التغيير في العادات بدلاً من الخضوع له. وهذا يفترض ألا نحسب أن الاقتصاد يعني الوصول بالإنتاج إلى الحد الأقصى سعياً إلى طلب لا يخدم، ولكن نحسبه توافقاً للطلب مع الموارد. هذه المسيرة تفتح هوماش لحربيات هائلة. ويعبر عن ذلك جيداً ليستر براون: "طرح السؤال، كم شخصاً يمكن للأرض أن تتحمل؟" وأجيب عن ذلك عموماً بسؤال

آخر: "عند أي مستوى من استهلاك الموارد الغذائية؟" بالفعل تطرح المشكلة الغذائية العالمية نفسها بطريقة بالغة الاختلاف حسب مستوى استهلاك اللحوم بواسطة البشر، بما أن كيلوجراماً من اللحوم يتطلب مجهدًا إنتاجياً يعادل سبعة كيلو جرامات من الحبوب. ولهذا حين نسأل رئيس مجموعة GIEC، راجنдра باشورى، كيف يمكن الذهاب إلى حضارة تتفادى التغير المناخي؟ فإن إجابته الأولى هي: "أن نأكل لحومًا أقل، فنستهلك كريونا أقل".

الحل مطابق لما يتعلق بإمداد الطاقة، التي رأينا في الفصل السابق لأى درجة تبدو للرأسماليين عقدة يتذرع حلها. لماذا؟ لأن الغالبية العظمى من الخبراء وصانعي القرار يسلمون بزيادة الاستهلاك حتى في البلاد الفنية. وما إن نفكر في تخفيض استهلاك الطاقة، تبدأ العقد المتلبكة في الحل.

كيف يمكن تقليل الاستهلاك المادي؟ الفكرة الأولى التي تخطر على الذهن هي تحسين فاعلية الإجراءات: سندفى البيت بنفس الدرجة مع إنفاق سعرات حرارية أقل، ويمكن لنا إنتاج نفس العدد من الفطائر باستهلاك كهرباء أقل. ولكن هذا التقدم يتم تحبيده بواسطة "الأثر الارتدادي": المكسب الذي نحصل عليه من تحسين الإجراءات يسمح باستهلاك أكبر للسلعة المنتجة بما أن سعرها ينخفض. فهكذا أدى التحسين المستمر في أجهزة النقل إلى انخفاض تكلفتها وحفظ نموها: استهلاك الطاقة بواسطة النقل في العالم ارتفع بمقدار ٤٦٪ من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٤. وهذا يفسر لماذا لا ينبغى أن نستهدف تحسين فاعلية الطاقة فقط – والتي هي قيمة نسبية – ولكن الاقتصاد المطلق للطاقة.

التأثير الارتدادي لا ينطبق فقط على مكاسب الفاعلية في الطاقة، ولكن على الانخفاض الفردى للاستهلاك، كما بينه عالم الاقتصاد «بلاك الكوت» Blake Alcotte – إن تخفيض استهلاك السلع بواسطة البعض سيخفض السعر، وهو ما يسهل استهلاكها من قبل آخرين. وينتج من ذلك الإبقاء على المستوى الإجمالي.

ينبغي بالتأكيد البحث عن فاعلية الطاقة وتقليل استهلاكها المادى. هذه المسارات أساسية لتحديد الصيغة الثقافية الجديدة وبيان صلاحيتها بالنسبة للمجتمع، ليسهل بذلك تبنيها ديمقراطياً. ولكن هذا لا يمكن أن يكفى لتخفيض الاستهلاك المادى الإجمالى. ويلزم من أجل ذلك سياسة ناجمة عن التشاور. يمكن لها أن تتبع ثلاثة محاور:

- بواسطة تقليل التفاوت: تخفيض الثروات المفرطة يعدل الصيغة الثقافية السائدة، والتى تتجه المنافسة الفاضحة فيها إلى الاستهلاك المفرط من قبل أفراد الطفمة. لن تعود المكانة الاجتماعية مرتبطة بالإهدار.

- بواسطة نظام للأسعار يشمل، كما رأينا، الأثر البيئى للسلع، أو لا يعاكس الزيادة التلقائية لسعر المواد الخام.

- بواسطة التموين: الكلمة تثير الخوف ولكنها تغطى واقعاً بسيطاً مثل وضع حد للسرعة على الطرق، منع الرى في حالة الجفاف، أو احترام الحد الموضوع لأنبعاثات الاحتباس الحرارى فى اتفاق كيوتو. المشكلة السياسية تكمن في العمل على تنفيذه قبل أن تؤدى الأزمة البيئية إلى قبوله بلا مناقشة عبر طريق سلطوى.

الشرط الأساسى لكي يكون تخفيض الاستهلاك المادى مفهوماً - ولا أقول يجعله مقبولاً، لأننى أعتقد أن هذا التخفيض سيفرض نفسه - هو أن توجه الثروة الجمعية، التى ستظل كبيرة جداً، إلى أنشطة نافعة اجتماعياً وذات تأثير بيئي ضعيف.

على سبيل المثال يجعل الامتداد العمرانى امتلاك سيارة أمراً لا غنى عنه. فى فرنسا، يسبب هذا الامتداد العمرانى جزئياً التفاوت الاجتماعى، الذى يؤدى تزايده بالأثرياء إلى استثمار المراكز العمرانية. ويلاحظ علماء الاجتماع أن سعر العقار يقل كلما ابتعدنا عن المركز. وفي قلب المدن يوجد كبار الكوادر وحوله توجد الكوادر المتوسطة وفي الضواحي توجد المهن الوسيطة والموظفون، وأخيراً

في المناطق الريفية، العمال. ونظرًا لنقص وسائل المواصلات العامة يعتمد هؤلاء على سيارتهم للذهاب إلى العمل وإلى المدرسة وإلى القيام بمشتريات. العمل على تراجع المضاربات العقارية - بانخفاض دخول من هم أكثر ثراء - وتقليل كثافة المدن، هو ما يضع حدًا لضرورة السيارة، بتقصير المسافات، وجعل المواصلات الجماعية أكثر مردودية. النضال ضد التفاوت ومن أجل التقدم البيئي قريناً لا ينفصلان.

هل هناك حاجة إلى القول؛ إن تخفيف زمن العمل لا ينفصل عن البيئة الاجتماعية، لا ينبغي الزيادة في الإنتاج. في المقابل، من المستحسن إعادة توزيع العمل، مع إعطاء الأفضلية لنشاط الشباب وكبار السن والنساء. والزمن الذي سيخلو من العمل سيسمح للمواطنين بالمشاركة في المداولات السياسية بشكل مختلف عن مجرد المشاهدة، وقد أنهكهم التعب، لنشرة الأخبار التليفزيونية في المساء.

وكما أن جعل عطلة الأحد مبتدلة أمر موصى به: يتعلق الأمر بالنسبة للرأسماليين الذين يروجون مليء الوقت بالاستهلاك، باختزال سير الحياة إلى التبادل السلعي العام. ينبغي أن يتوفّر لنا وقت فارغ ! ونتذوق البطء: "جزء كبير من القهر المعاصر هو القهر بالزمن. كما يلاحظ الفيلسوف «الانا باديوا Alain-Badiou» - نحن مجبرون على زمن متقطع، غير متواصل، مبعثر تكون فيه السرعة عنصراً مهما. هذا الزمن بالنسبة للأجراء ليس زمن المشروع، ولكن زمن الاستهلاك. يمكن للشجاعة أن تتمثل في محاولة فرض زمنية مختلفة".

زراعة الحديقة الكوكبية

ارتفاع سعر الطاقة، بينما يزيد من ثمن الانتقالات، يدفع إلى "إعادة توطين" الأنشطة، أي لإنتاج السلع الضرورية في عين المكان بدلاً من استيرادها. وهذا سوف يسهل إعادة هيكلة مجالات الاستقلال، حيث يمكن للأفراد، والعائلات والجماعات أن يشعروا جزءاً من احتياجاتهم دون اللجوء إلى السوق. وهذا سيقلل التبادلات أي التلوث الذي يولده نقل السلع ويحسن المحيط البيئي، حيث يعتنى

الناس عموماً بالموارد التي يعتمدون عليها. بالإضافة إلى أن استعادة الناس السيطرة الخلاقة على حياتهم سيقلل من الحرمان العصابي الذي يسم الرأسمالية المنتهية.

ويحلل الموقف «انجماز جرانشتيت Ingmar Grandstedt» قائلاً: «لن تكون «عوده إلى الشموع»، ولكنه الاعتراف الشريف والشجاع بأن رفض المنافسة التي لا تنتهي والتي بلا كابح يجبرنا على اختراع حداة تكنولوجية جديدة، مفتوحة هي أيضاً على حب الاستطلاع العلمي والخيال التقني، ولكن متوافقة مع الحياة على أرض في حدود المستوى الإنساني».

يتعلق الأمر بشكل أوسع بتغيير مفهوم التنمية ذاته، إذا ما ظل لهذه الكلمة معنى. ينبغي على العالم، في الصيغة السائدة، أن يتبع الطريق الذي اتبعه الغرب في أثناء الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر: تحسين الإنتاجية الزراعية، هجرة ريفية، بروليتاريا مستغلة في المدينة، ارتفاع في إنتاجية الصناعة، تحسين عام لمستوى المعيشة.

ولكن هذه الصيغة لا يمكن أن تعمل، لماذا؟ لأن الغرب يستحوذ على المجال الحيوي ليتشبع بما يقوم به من تلوث، وليقدم له المواد الخام بكميات كبيرة. وليس هذه هي حال البلاد الكبرى في الجنوب التي سيد وضعنها البيئي بقسوة من إمكانات تصنيعها. تلوث الهواء، تلوث المياه، الجفاف والفيضانات والزوابع وقد ان التنوع الحيوي هي كوابح محسوسة أكثر فأكثر للامتداد الاقتصادي. بعد ذلك، لا تتقدم الإنتاجية الزراعية بشكل كاف في البلاد الفقيرة. الهجرة الريفية ستتم بصورة أكيدة، ولكن بواسطة إفقار معمم للفلاحين. بيد أن الإنتاجية الصناعية هي أصلاً مرتفعة لدرجة أن المدن لا تصل إلى تقديم عمل بشكل كاف للريفيين الذي يتدفعون إليها. فهم يتكونون بما يزيد على المليار في العشوائيات. وثالثاً، فيما سبق حولت أوروبا تجاه أمريكا وأستراليا وأمريكا اللاتينية الفائض

من بؤسها - دفع الهنود الحمر والسكان الأصليون الثمن. ولنا أن نشك أن تلك الإمكانية موجودة في هذا القرن أمام بؤس بلاد الجنوب.

ينبغي هنا أيضاً قلب الأفكار السائدة. المستقبل غير موجود في الصناعة والتكنولوجيا - وحتى وإن بقينا موجودتين - ولكنه موجود في الزراعة. من جهة أخرى ليس من باب المصادفة أن الحركة العمالية انهارت، وهناك نضالات أكثر تعبيراً عن الفترة الحالية تحدث حول الكائنات العضوية المعدلة جينياً، وتقوم بها بشكل كبير الحركات الفلاحية: الأمر يتعلق بمنع نموذج صناعي، يزدري البيئة، وذى فرص عمل ضعيفة ويقوم بإصدار براءات امتلاك للموارد الحية، من أن يفرض نفسه على الزراعة الفلاحية.

الاعتراف بالدور الجوهرى للزراعة حدث أخيراً في عام ٢٠٠٧، عندما أثار ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية - الذي أدى إليه جزئياً تتميم الوقود الزراعي - انتفاضات للجوع من بور أو برسن إلى داكا، ومن مرسيليا إلى دوالا، ومن أبيدجان إلى جاكرتا. "ينبغي مساعدة المزارعين"، هذا ما قالته أخيراً الحكومات والمؤسسات الدولية - بعد أن دعت في أثناء عشرين عاماً إلى افتتاح الأسواق والتنمية الصناعية. يبقى أن تترجم هذه الكلمات إلى أعمال. وبلورة سياسات زراعية تسمح للمزارعين أن يتسلموا الأسمدة ويجدوا مصارف في أسواقهم المحلية، ويقتسموا بذورهم، وتحتاج لهم المجالس الزراعية، وتنعش معارفهم المحلية ويتطوروا التعامل الزراعي مع الغابات... إلخ.

وكذلك في البلاد الغنية، حيث تبلغ الزراعة الصناعية حدودها في المردودية، بسبب تأثيرها الكبير على البيئة، يجدر ابتكار زراعة حديثة، تحترم البيئة وتخلق فرص عمل.

نحو السلام الدائم

لا ينبع التعاون أن ينمو فقط بين الأفراد وبين المجموعات داخل المجتمع ولكن على المستوى الدولي، بل والكوني. وللأمم أن تختار بين التعاون والتنافس،

ولا توجد حجة تنادي بصورة أكيدة لصالح مسلك دون الآخر. التنافس نمط شائع يؤدي بشكل مألف إلى الحرب. ولكن الأزمة البيئية تدعو إلى تغيير في اللعبة التقليدية للتنافس بين الأمم: لأنه لن يكون هناك رابح أو خاسر في عدم التوازن في تنظيم المجال الحيوي، حتى وإن كان بتحول القارة القطبية الشمالية يستنفر أحلام الطغم الروسية والكندية. في أحسن الأحوال لن تكون الخسائر متكافئة. على الأمم إذن من الناحية المنطقية أن تتعاون. ولكن أثر الأزمة البيئية سوف يكون أكثر وطأة على بلاد الجنوب، والبلاد الغنية يمكنها أن تحاول التكيف وحدها. للحرب وللسلام فرص متكافئة.

ورغم ذلك وحتى الآن استثارت البيئة التعاون أكثر من الحرب. وعلى عكس الرأي الشائع، لم يؤد التنافس من أجل الوصول إلى الموارد المائية إلى "حروب المياه" ولكن إلى صور من التعاون. وقيام باحثون من جامعة أوريجون بتحليل ١٨٣١ "تفاعلًا" حدثت في الخمسين عاماً الماضية بين الأمم حول مسائل المياه. ولاحظوا أنها لم تؤدي سوى إلى سبعة وثلاثين نزاعاً عنيفاً من بينها ثلاثون نزاعاً بين إسرائيل وجيرانها. في المقابل خلال نفس الفترة تم توقيع أكثر من ٢٠٠ اتفاقية لاقتسام المياه.

الاختيار مفتوح، بينما الصعوبات تتزايد: التنافس بين الدول وال الحرب، أو السعي إلى المصلحة الكوكبية والتعاون. من الممكن، في الفوضى المتصاعدة، أن يتغلب الميل الإجرامي - الرأسمالي على قوى الضبط الجماعي، مستندًا على قوى مسلحة كثيرة يمتلكها، وأن يلعب على الخوف لدى الشعوب التي لم تنتشر فيها الروح الجديدة بشكل كاف. وإذا لم نتوصل إلى فرض منطق التعاون داخل المجتمعات سوف يدفع التطور السلطوي الرأسمالية إلى العدوانية على المستوى الدولي.

هل من الممكن أن نصل إلى هذا الوضع دون أن نمر بصدمات عنيفة؟ هل يمكن لنا أن نتجنب أن تفرض الحكومات الرأسمالية ردًا سلطوياً بتمسكها

"بإعادة إطلاق للإنتاج" مؤدية إلى خسائر من الناحية البيئية وفي الوقت نفسه غير مجديّة؟ لا أدرى. إزاء المنظورات المستقبليّة المظلمة دقت ساعة الرجال والنساء ذوي القلوب، القادرين على جعل أنوار المستقبل تسطع.

المراجع

- « Un économiste enthousiaste et chaleureux » : Fourastié, Jean, *Les Trente Glorieuses*, Fayard, collection « Pluriel », 2004 (1^{ère} édition, 1979).
- « Il y a deux ans j'écrivais », Kempf, Hervé, *Comment les riches détruisent la planète*, Seuil, 2007, p. 30.
- Veblen, Thorstein, *Théorie de la classe de loisir*, Gallimard, 1970.

1. Le capitalisme, inventaire avant disparition

- « Angus Maddison a reconstitué » : Maddison, Angus, *L'Économie mondiale. Une perspective millénaire*, OCDE, 2001, p. 371.
- « Pour l'ensemble des pays de l'OCDE, le rythme... » : OCDE, *OECD Factbook 2008*, 2008, p. 262.
- « Évolution des performances des microprocesseurs » : « Coût du traitement d'un million d'informations, en dollars de 2005 », « source OCDE », in : Lefournier, Philippe, « Nos trois révolutions silencieuses », *L'Expansion*, octobre 2007.
- « La planète compte un milliard d'ordinateurs » : « PCs In-Use Surpassed 900M in 2005 », *Computer Industry Almanach*, Press release, 22 mai 2006.
- « Le groupe dont mon fils Joseph » : myspace.com/lesgoodies, consulté en juin 2008.
- Sables bitumineux en Alberta : Koerner, Brendan, « The Trillion-Barrel Tar Pit », *Wired*, juillet 2004.

- Productivité dans la sidérurgie à Dunkerque : Jean Sename, communication personnelle, juillet 2008, à partir de données de la DRIRE, de la Chambre de commerce de Dunkerque, et de l'ouvrage de Jean-Marie Perret, *Usinor Dunkerque ou l'Espoir déçu des Flamands*, Westhoek Éditions, 1978.
- Productivité des vaches laitières : Vincent Chatellier, économiste à l'INRA, Nantes, communication personnelle, juillet 2008, sur données de l'Institut de l'élevage.
- « Total des transactions monétaires... plus d'un million de milliards de dollars » : Précisément 1,155 million de milliards de dollars. Morin, François, *Le Nouveau Mur de l'argent*, Seuil, 2006, p. 48.
- « Transactions quotidiennes sur le marché mondial » : Morin, François, *ibidem*, p. 36.
- « Dette extérieure des pays en développement » : Millet, Damien, et Toussaint, Éric, *50 questions, 50 réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale*, CADTM-Syllepse, 2002, p. 49 et 65.
- Le taux d'intérêt réel a augmenté aux États-Unis fortement entre 1970 et 1993 : Morin, François, *Le Nouveau Mur de l'argent*, *op. cit.*, p. 41.
- « Pour Jean-Hervé Lorenzi » : Lorenzi, Jean-Hervé, « Est-il encore temps d'éviter la dépression mondiale ? », *Le Monde*, 21 mars 2008.
- Weber, Max, *L'Éthique protestante et l'Esprit du capitalisme*, Presses Pocket, 1989.
- « Pour Alain Cotta, qui est un des premiers » : Cotta, Alain, *Le Capitalisme dans tous ses états*, Fayard, 1991, p. 90 et 106.
- « Roberto Saviano, au terme d'une enquête » : Saviano, Roberto, *Gomorra, dans l'empire de la Camorra*, Gallimard, 2007, p. 139 et 140.
- « La finance offshore permet » : Morin, François, *Le Nouveau Mur de l'argent*, *op. cit.*, p. 167.
- « Selon deux chercheurs de l'université du Massachusetts » : James Boyce, et Léonce Ndikumana, université du Massachusetts à Amherst, cités par : Sindzingre, Alice, « La vulnérabilité financière des pays pauvres », *Le Monde*, 27 mai 2008.
- Détournement chez Siemens : « Corruption chez Siemens : le premier prévenu reconnaît l'existence de caisses noires », AFP, 26 mai 2008.

- Alstom et Thalès : Bezat, Jean-Michel, « Alstom visé par une enquête sur une affaire de corruption », *Le Monde*, 8 mai 2008 ; Barelli, Paul, « Accusé de corruption, un ancien dirigeant de Thalès dit être un “fusible” », *Le Monde*, 6 juin 2008.
- Blanchiment en Espagne : Chambraud, Cécile, « Coup de filet du juge Garzon contre la mafia russe sur la Costa del Sol », *Le Monde*, 18 juin 2008.
- Ventes illégales en Lettonie : Truc, Olivier, « Les élites lettones dans la ligne de mire des juges anticorruption », *Le Monde*, 2 mai 2008.
- « 23 % des entreprises y ont eu recours : Heron, Randall, et Lie, Erik, « What fraction of stock option grants to top executives have been backdated or manipulated ? », 1^{er} novembre 2006, <http://www.biz.uiowa.edu/faculty/elie/backdating.htm>.
- Charles Prince, Gary Forsee, Robert Stevens : Anderson, Sarah, « Despite failures, CEOs cash in », IPS, 14 avril 2008
- Patricia Russo : Michel, Anne, « Patricia Russo veut un parachute doré de 6 millions d'euros », *Le Monde*, 22 mai 2008.
- « Michael Mukasey s'est publiquement inquiété » : cité par Baudet, Marie-Béatrice, « Les soupçons du ministre de la Justice américain », *Le Monde*, 3 juin 2008.
- « L'exemple russe illustre comment » : Maillard (de), Jean, « La criminalité financière dessine le monde de demain », *XXL*, avril 2008.
- « La moitié des activités internationales des banques » : Chavagneux, Christian, et Palan, Ronen, *Les Paradis fiscaux*, La Découverte, 2006, p. 17.
- L'étude de Carola Frydman et Raven Saks : Frydman, Carola, et Saks, Raven, *Historical Trends in Executive Compensation, 1936-2003*, 2005.
- L'étude d'Emmanuel Saez : Saez, Emmanuel, *Striking It Richer : the Evolution of Top Incomes in the United States*, 15 mars 2008.
- « Il y aurait en 2050 “2 milliards de riches” » : Cohen, Daniel, *Trois Leçons sur la société post-industrielle*, Seuil, coll. « République des idées », 2006, p. 58.
- « James Fulcher l'explique ainsi » : Fulcher, James, *Capitalism*, Oxford University Press, 2004, p. 116.

- « Le commerce mondial (...) entre 1979 et 2007 » : « World trade in goods and services (volume) s.a., in billions of 2000 US dollars », OCDE, <http://stats.oecd.org/wbos/Index.aspx?querytype=view&queryname=167>, consulté le 12 juillet 2008.
- « Les touristes internationaux étaient » : Fulcher, James, *Capitalism*, Oxford University Press, 2004, p. 90.
- « Les Chinois adorent la télévision » : Puel, Caroline, « Le nombre de chaînes explose », *Le Point*, 20 décembre 2007.
- Rajendra Pachauri : propos recueillis par Christian Llossen, *Libération*, 1^{er} avril 2008.
- Sudha Mahalingam : communication personnelle, juin 2008.
- « La valorisation de l'image » : Yan, Liu, « Parés pour la société de consommation », *Zhongguo Xinwen Zhoukan*, traduit par *Courrier international*, 6 septembre 2007.
- « Gary Gardner estime » : Gardner, Gary, « Prosper sustainably, or prove Malthus right », *Los Angeles Times*, 8 mai 2008.
- Les méduses en Namibie : Lynam, Christopher, *et al.*, « Jellyfish overtake fish in a heavily fished ecosystem », *Current Biology*, vol. 16, n° 13, 2006.
- « La capacité de l'Amazonie » : Cox, Peter, *et al.*, « Increasing risk of Amazonian drought due to decreasing aerosol pollution », *Nature*, 3 mai 2008.
- James Hansen en juin 2008 : Hansen, James, « Global warming twenty years later : tipping points near », témoignage devant le Congrès des États-Unis, 23 juin 2008.
- « Rajendra Pachauri est en fait à peine » : propos recueillis par Laurence Caramel et Stéphane Foucart, *Le Monde*, 8 juillet 2008.
- Article de la commission de stratigraphie : Zalasiewicz, Jan, *et al.*, « Are we now living in the Anthropocene ? », *GSA Today*, vol. 18, n° 2, février 2008.

2. La névrose des marchés

- Le passage des landaus aux poussettes a aussi été relevé par : Rey, Olivier, *Une folle solitude. Le fantasme de l'homme autoconstruit*, Seuil, 2006.

- « Pour cette philosophe du capitalisme » : Rand, Ayn, *La Virtu d'égoïsme*, Les Belles Lettres, 2008, p. 60.
- Adam Smith : cité par Postel, Nicolas, « Les approches du marché », *Alternatives économiques*, hors-série n° 77, 3^e trimestre 2008, p. 20.
- « Comme l'expose » : Ehrenberg, Alain, « Agir de soi-même », *Esprit*, juillet 2005, p. 201-202.
- « Cette dynamique d'émancipation » : Alain Ehrenberg, cité par Testard-Vaillant, Philippe, « Le stress, fléau de la modernité », *Le Journal du CNRS*, septembre 2007.
- Margaret Thatcher, « Qui est la société ? » : Propos recueillis par Douglas Keay, « Aids, education and the year 2000 ! », *Woman's Own*, 31 octobre. Voir : www.margaretthatcher.org/speeches/display-document.asp?docid=106689.
- « Le capitalisme est l'ordre naturel » : Cormant, Bruno, « L'homme révolté », *Le Soir*, 5 février 2008.
- À propos de *The Bell Curve* : Roubertoux, Pierre, et Carlier, Michèle, « Le QI est-il héritable ? », *La Recherche*, n° 283, janvier 1996.
- Le manifeste dans le *Wall Street Journal* : Gottfredson, Linda, et al., « Mainstream science on intelligence », *Wall Street Journal*, 15 décembre 1994.
- « Un livre récent expliquant » : Clark, Gregory, *A Farewell to Alms*, Princeton University Press, recensé par Friedman, Benjamin, « Darwin and the industrial revolution », *International Herald Tribune*, 8 et 9 décembre 2007.
- « L'anthropologue Pascale Jamoulle » : Burgi, Noëlle, « Travail, chômage, le temps du mépris », *Le Monde diplomatique*, octobre 2007. Recensant le livre de Jamoulle, Pascale, *Des hommes sur le fil. La construction de l'identité masculine en milieux précaires*, La Découverte, 2005.
- « De nouveau, Alain Ehrenberg » : Ehrenberg, Alain, « Agir de soi-même », *Esprit*, juillet 2005, p. 206.
- « Il a peut-être péché » : Thami Kabbaj, propos recueillis par C. G., *Le Monde*, 26 avril 2008.
- « Et les magistrats d'ordonner » : « Jérôme Kerviel soumis à une expertise psychiatrique », *Le Monde*, 11 mars 2008.

- « Les dispositifs de prévention » : Thébaud-Mony, Annie, propos recueillis par Terrier, Nelly, *Le Parisien*, 19 juillet 2007.
- « Une image moderne des relations » : Pierre-Yves Verkindt, propos recueillis par Marie-Béatrice Baudet, *Le Monde*, 16 octobre 2007.
- « Comme certains le préparent en Allemagne » : Vernet, Daniel, « Le désarroi de la classe moyenne », *Le Monde*, 25 janvier 2008.
- Marlin Petitjean, syndicaliste : cité par Calinon, Thomas, « On a besoin de comprendre », *Libération*, 18 juillet 2007.
- « La division du travail a été poussée » : Dejours, Christophe, « Souffrir au travail », propos recueillis par Stéphane Lauer, *Le Monde*, 22 et 23 juillet 2007.
- « La planète est le lieu d'une "bataille" » : Allègre, Claude, *Ma vérité sur la planète*, Plon, collection « Pocket », 2007, p. 177.
- « Cette compétition permanente » : Granstedt, Ingmar, *Peut-on sortir de la folle concurrence ?*, La Ligne d'horizon, 2006, p. 26.
- « Aux États-Unis, les 4x4, les motos et les quads » : Crié, Hélène, « Le droit des 4x4 à la nature », *Politis*, 24 janvier 2008.
- Sunita Narain : communication personnelle, janvier 2007.
- « La Nano de Tata » : McDougall, Dan, « Spinning wheels », *The Ecologist*, avril 2007.
- « Il en va de même pour des aciéries » : Narain, Sunita, « Remémbering Kalinganagar », *Down to Earth*, 31 janvier 2008.
- Le texte de Grande-Synthe : *Bienvenue en 2007*, juillet 2007, notes de travail communiquées à l'auteur par Nicolas Lambert.
- « La classe ouvrière » : Halimi, Serge, *Le Grand Bond en arrière*, Fayard, 2006, p. 393.
- « Avant, la communauté de travail » : Dejours, Christophe, « Souffrir au travail », propos recueillis par Stéphane Lauer, *Le Monde*, 22 et 23 juillet 2007.
- « Personne ne s'étonne d'entendre » : Carlos Ghosn, interviewé par Jean-Pierre Elkabbach, Europe 1, jeudi 29 mai 2008.
- « Une éolienne de 1 mégawatt » : « L'éolien en chiffres », *Planète éolienne infos*, n° 3, mai 2008.
- « 25,7 millions de foyers français » : INSEE.
- Consomment 480 terrawattheures : *Statistiques énergétiques France*, juin 2008, Observatoire de l'énergie.

- « Les guides expliquant » : Fondation Nicolas Hulot, *Le Petit Livre vert pour la Terre*, juillet 2007. Vibert, Emmanuelle, et Binet, Hélène, *Être consom'acteur*, Nature et Découvertes, éd. Plume de carotte, 2007. E = moins de CO₂, 2007.
- « Les bons gestes pour la planète », « les politiques et les industriels suivront » : Fondation Nicolas Hulot, *Le Petit Livre vert pour la Terre*, juillet 2007, p. 3.
- « Un couple sur trois » : Cheysson-Kaplan, Nathalie, « Quand la famille se recompose », *Le Monde*, 24 et 25 février 2008.
- « Deux universitaires du Michigan » : Yu, Eunice, et Liu, Jianguo, « Environmental impacts of divorce », *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 3 décembre 2007.
- « L'action collective pour » : Seabrook, Jeremy, *The No-Nonsense Guide to World Poverty*, New Internationalist, 2007, p. 18.
- « La Douma russe a autorisé » : Vatel, Madeleine, « Les grands groupes russes seront bientôt autorisés à lever leur propre armée », *Le Monde*, 6 juillet 2007.
- « Leur nombre croît de 8,5 % » : Mongin, Martin, « Alarmante banalisation des vigiles », *Le Monde diplomatique*, janvier 2008.
- Contrat État et Bouygues : Bouniot, Sophie, « Le "marché de l'incarcération" est ouvert », *L'Humanité*, 26 février 2008.
- « Un secteur d'activité majeur » : Chichizola, Jean, « Le boom persistant du marché de la sécurité », *Le Figaro*, 8 octobre 2007.
- La révolte de Hac Sa : Pang, Damon, and agencies, « Macau tries to play cool on shop-rage clash », *The Standard*, 6 décembre 2007.
- Patrick Le Lay : cité dans Les Associés d'EIM, *Les Dirigeants face au changement*, Éditions du Huitième Jour, 2004, p. 92.
- Chiffre d'affaires publicitaire mondial : 533 milliards de dollars en 2008, selon Aegis Group, communication personnelle, juillet 2008.
- Baudrillard, Jean : *Le Système des objets*, Gallimard, collection « Tel », 1978. *La Société de consommation*, Gallimard, collection « Folio », 1996.
- Obésité selon l'OMS : www.who.int/mediacentre/factsheets/fs311/en/index.html.
- « Environ 17 % des enfants » : www.news-medical.net, « Prevalence of childhood obesity levels off in France », 15 mai 2008.

- « Il est par ailleurs établi » : Hastings, Gerard. *et al.*, *The Extent, Nature and Effects of Food Promotion to Children : a Review of the Evidence*, WHO, juillet 2006.
- « Explique Lagardère Active » : cité par Girard, Laurence, « Les bonbons de la colère », *Le Monde*, 12 mars 2008.
- « Des pédopsychiatres s'insurgent » : Delion, Pierre, *et al.*, « Un moratoire pour les bébés téléphages », *Le Monde*, 27 octobre 2008.
- « C'est le temps de la corruption générale » : Marx, Karl, *Misère de la philosophie*, cité par Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe*, Imago, p. 104.
- « Depuis trente ans » : Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe*, *op. cit.*, p. 69 et 183.
- « Dans les pays d'Asie du Sud-Est » : Lim, Lin Lean, *The Sex Sector : the Economic and Social Bases of Prostitution in Southeast Asia*, International Labour Office, Genève, 1998.
- Nombre de prostituées aux Pays-Bas : Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe*, *op. cit.*, p. 27.
- « L'Australie compte pour sa part » : Cusick, Sean, « Brothels Buckle as Aussies Tighten Belts », ninemsn.com, 4 juin 2008.
- « En Lettonie » : Le Bourhis, Éric, « La prostitution en Lettonie », *Regards sur l'Est*, 15 mars 2008.
- « Le Népal, qui n'avait pas » : « From Treks to Sex », *The Economist*, 26 janvier 2008.
- « Un grand nombre de personnes – peut-être un tiers » : Moorehead, Caroline, *The New York Review of Books*, traduit par *Courrier international*, n° 917, 29 mai 2008.
- « En Chine, le quotidien cantonais » : Moorehead, Caroline, *The New York Review of Books*, traduit par *Courrier International*, n° 917, 29 mai 2008.
- « Dans les pétromonarchies du Golfe » : « Titres de séjour à vendre », *Courrier international*, n° 917, 29 mai 2008.
- « comme l'a raconté le journaliste espagnol » : Lopez, Xaqin, *El País*, traduit par *Courrier international* sous le titre « Sur la piste des enfants esclaves », n° 900, 31 janvier 2008.
- « Le trafic d'organes s'est développé » : Shimazono, Yosuke, « The state of international organ trade », *Bulletin of the World Health Organization*, 1^{er} novembre 2007.

- « L'Irak était dans les années 1990 » : Friedlaender, Michael, « The right to sell or buy a kidney : are we failing our patients ? », *The Lancet*, 16 mars 2002.
- « La Moldavie est une source » : Codreanu, Irina, *Ziarul de Garda*, traduit sous le titre « Au pays des organes bon marché » par *Courrier international*, n° 900, 31 janvier 2008.
- « Une étude approfondie de l'OMS » : Shimazono, Yosuke, « The state of international organ trade », *Bulletin of the World Health Organization*, 1^{er} novembre 2007.
- « La Chine a adopté » : Imbert, Louis, « Le “tourisme de transplantation” semble diminuer à travers le monde », *La Croix*, 8 avril 2008. Belghiti, Jacques, « La Chine doit cesser de vendre les organes de ses condamnés à mort », *Le Figaro*, 28 novembre 2007.
- « En Inde » : Jamwal, Nidhi, « Edge of unreason », *Down to Earth*, 15 mars 2008.
- « À Madagascar » : Maury, Pierre, et Rabeherisoa, Andry, « Madagascar, trafic d'enfants », *Alternatives internationales*, novembre 2005.
- « En 2007, au Guatemala » : Caroit, Jean-Michel, « Au Guatemala, les autorités tentent de freiner le trafic d'enfants », *Le Monde*, 15 août 2008.
- « En Californie, qui a autorisé » : Richard, Emmanuelle, « Des bébés made in USA », *Libération*, 3 et 4 novembre 2007.
- « Cette histoire flamande » : Stroobants, Jean-Pierre, « Aux Pays-Bas, le père biologique d'un bébé vendu par sa mère est débouté », *Le Monde*, 31 octobre 2007. Grosjean, Blandine, « Donna, un bébé vendu aux enchères », *Libération*, 7 juin 2005.
- « Une technicienne médicale de San Antonio » : citée par Gentleman, Amelia, « India nurtures business of surrogate motherhood », *New York Times*, 10 mars 2007.
- « Dans un pays perclus d'une pauvreté » : « Renting a womb is morally wrong », *The Times of India*, 5 février 2008.
- « Une philosophe favorable » : Badinter, Élisabeth, « Rendons la parole aux prostituées », *Le Monde*, 31 juillet 2002.
- « Se trouve détenir 10,32 % du capital » : www.boursier.com, « Publicis », consulté le 25 juin 2008.
- « En 2000, on estimait que » : Egan, Timothy, « Erotica inc. – A special report : technology sent Wall Street into market for pornography », *New York Times*, 23 octobre 2000.

- *Bukake* : Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe*, Imago, p. 113.
- « Mais, pour l'écrivain » : Sorente, Isabelle, *Gang Bang, La pornographie, bagne sexuel industriel*, www.lattention.com, 2006.
- « Comme l'observe le journaliste » : Normand, Jean-Michel, « Manuel de management sexuel sur Arte », *Le Monde*, 18 juillet 2007.
- « Le record de cette pratique » : « New Gangbang Record », www.juicyblog.com/2004/11/25/new_gangbang_record/ ; consulté le 22 juilllet 2008.
- « Lors de la Coupe du monde de football » : « Acheter du sexe n'est pas un sport », pétition, 2006. Voir aussi Marcovich, Malka, « Tourisme sportif sexuel et marchandisation du corps des femmes », in Dal, Camille, et David, Ronan, *Football, sociologie de la haine*, L'Harmattan, 2006.
- « En 2004, à Athènes » : Poulin, Richard, *La Mondialisation des industries du sexe*, op. cit., p. 45.
- Weir, Peter, *The Truman Show*, 1998, avec Jim Carrey.
- « Par exemple, en France, le Parti socialiste » : Le Corre, Mireille, et Vallaud-Belkacem, Najat, et *Forum de la rénovation. Les socialistes et l'individu, Refonder les solidarités, lutter contre les inégalités, émanciper les individus : vers un nouveau contrat social*, 20 janvier 2008, p. 4.
- Al Capone : cité dans *Alternatives économiques*, hors-série, *Le Capitalisme*, n° 65, 2005, p. 5.
- « La distinction classique qu'avait opérée » : Braudel, Fernand, *La Dynamique du capitalisme*, collection « Champs », Flammarion, 1985.
- « L'économiste Karl Polanyi » : Polanyi, Karl, *La Grande Transformation*, Gallimard, 1983, p. 54, 75 et 88.
- « Voyez par exemple comment » : Le Corre, Mireille, et Vallaud-Belkacem, Najat, *Forum de la rénovation. Les socialistes et l'individu, Refonder les solidarités, lutter contre les inégalités, émanciper les individus : vers un nouveau contrat social*, p. 23, texte présenté par la commission le 20 janvier 2008.
- « Fait songer à ce mot » : Arendt, Hannah, *Les Origines du totalitarisme*, citée par Vassort, Patrick, « Sade et l'esprit du néolibéralisme », *Le Monde diplomatique*, août 2007.

- « Le Parisien décrit les méthodes » : Deslandes, Mathieu, « Comment les hypermarchés vont vous faire dépenser plus », *Le Parisien*, 14 janvier 2008.
- « Le langage est aussi caractéristique » : Leroi-Gourhan, André, *Le Geste et la Parole. Technique et langage*, Albin Michel, 1964, p. 162.

3. *Le mirage de la croissance verte*

- Reportage à Pripyat en 2006. Reportage en Biélorussie en 2003.
- Inondation au Blayais : *Rapport sur l'inondation du site du Blayais survenue le 27 décembre 1999*, IRSN, 17 janvier 2000.
- « C'est une pure chance » : cité par Ewing, Adam, « Nuclear plant "could have gone into meltdown" », *The Local, Sweden's News in English*, 1^{er} août 2006.
- « Celui-ci a commencé à réfléchir » : Comité directeur pour la gestion de la phase post-accidentelle d'un accident nucléaire ou d'une situation d'urgence radiologique, *Synthèse générale*, document de travail, version du 21 novembre 2007. Sur le site : www ASN.fr, consulté le 20 juin 2008.
- « Comme l'observe un membre » : cité par Morin, Hervé, « La France se prépare aux conséquences d'un accident de type Tchernobyl sur son sol », *Le Monde*, 21 février 2008.
- Malcolm Wicks : entretien avec l'auteur le 24 avril 2008, à Londres, enregistré avec l'accord de M. Wicks.
- Rapport destiné à la direction de l'OTAN : Naumann, Klaus, *et al.*, *Towards a Grand Strategy for an Uncertain World*, Noaber Foundation, 2008.
- « Deux experts indépendants » : Froggatt, Antony, et Schneider, Mycle, *L'Etat des lieux 2007 de l'industrie nucléaire dans le monde*, Les Verts-Alliance libre européenne au Parlement européen, janvier 2008.
- « Nombre net de réacteurs mis en service chaque année » : Commissariat à l'énergie atomique, Elecnuc. *Les centrales nucléaires dans le monde*, 2006, p. 14.

- « Relève le *Wall Street Journal* » : Smith, Rebecca, « A high cost to go nuclear », *The Wall Street Journal*, 13 mai 2008.
- « L'AIE, qui est pourtant une ardente » : IEA, *Energy Technology Perspectives*, 2008, p. 284.
- « Dans un article publié en 2004 » : Verilhac, Yves, « Ces éoliennes qui poussent plus vite que le vent », *Libération*, 10 février 2004.
- « Et voici que » : « T. Boone Pickens gets into the Texas Wind », www.treehugger.com, 20 mai 2008.
- « On était à mille lieues » : Schumacher, Ernst, *Small is beautiful*, Seuil, collection « Points », 1978.
- « Un calcul simple montrait » : Une année compte 24 heures x 365 jours soit 8 760 heures. Le facteur de charge, c'est-à-dire le temps de production opérationnelle d'une éolienne, est de l'ordre de 0,30.

$$8\,760 \text{ h} \times 0,30 \times 2 \text{ MW} = 5\,256 \text{ MWh} = 5\,256\,000 \text{ KWh} = 5,2 \text{ GWh} \\ = 0,0052 \text{ TWh.}$$

Une éolienne de 2 MW produit 0,0052 TWh par an.

La consommation d'électricité de la France en 2004 était de 467 TWh, en augmentation de 2,2 % par rapport à 2003.

1 % de cette consommation représente 4,77 TWh. Pour couvrir les 2,2 % d'augmentation en 2004, soit 10,294 TWh, il aurait fallu 1 960 éoliennes de 2 MW (10,2/0,0052).

– « On programmait la construction » : Kempf, Hervé, « Énergie et climat : sortir de la frénésie », *Le Monde* du 5 juillet 2006. Commission de régulation de l'énergie, *Rapport d'activité*, juin 2007, p. 84.

– « Le constat était le même pour l'Europe, où la consommation » : « Consommation finale d'électricité », Eurostat, <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/>, consulté en juin 2008.

– « on planifie quarante nouvelles centrales » : E3G, « New EU climate change package fails to tame king coal », 22 janvier 2008.

– « l'Allemagne et l'Espagne n'avaient pas vu » : Kempf, Hervé, « Plus d'éoliennes, pas moins de CO₂ », *Le Monde*, 15 février 2008. Fédération environnement durable, *Éolien industriel : un échec en filigrane dans les statistiques européennes*, décembre 2007.

– « Une étude publiée fin 2007 sous l'égide » : Parish, F, et al., *Assessment on Peatlands, Biodiversity and Climate Change : Main Report*, Global Environment Centre and Wetlands International, 2007.

- « Oxfam estime » : Oxfam International, *Another Inconvenient Truth*, juin 2008.
- « Il est revenu à Olivier de Schutter » : « La fin de la nourriture à bas prix », propos recueillis par Philippe Bolopion, *Le Monde*, 3 mai 2008.
- Sleipner : reportage en avril 2008.
- « Selon l’association écologiste norvégienne Bellona » : Stangeland, Aage, *A Model for the CO₂ Capture Potential*, The Bellona Foundation, 17 août 2006.
- « David Schindler a déclenché l’alarme » : Schindler, David, et Donahue, W., « An impending water crisis in Canada’s western prairie provinces », *PNAS*, 9 mai, 2006.
- « Tous les milieux économiques » : Le Boucher, Éric, « Or vert : l’environnement, un investissement rentable », *Le Monde*, 3 avril 2008.
- « L’ex-président Bush exprimait » : discours du 28 septembre 2007, « President Bush participates in major economies meeting on energy security and climate change », US Department of State.
- « L’Agence internationale de l’énergie adopte comme hypothèse » : IEA, *Energy Technology Perspectives*, 2008, p. 570.
- « Un économiste, Jean-Paul Fitoussi » : Fitoussi, Jean-Paul, « Retour sur l’avenir de nos petits-enfants », *Le Monde*, 12 février 2008.
- « Il a été formulé par le philosophe » : Jonas, Hans, *Le Principe responsabilité*, Cerf, 1991 (édition allemande en 1979).
- « Le rapport des Nations unies, dit Brundtland » : Brundtland, Gro Harlem (dir.), *Notre avenir à tous*, 1987, ch. 2. En ligne sur : <http://fr.wikisource.org>.
- « La différence entre les taux, constate Olivier Godard » : Godard, Olivier, « L’économie du changement climatique », *Futuribles*, octobre 2007, p. 39.
- « Stern écrit ainsi » : Stern, Nicholas, *et al.*, *Stern Review : The Economics of Climate Change*, Her Majesty Treasury, 2006, Part I, p. 45.
- « La probabilité de survie » : *ibidem*, p. 47.
- « Et l’économiste de conclure » : *ibidem*, p. 48.

- « Comme le Danois Bjorn Lomborg : Lomborg, Bjorn, *Cool it*, Knopf, 2007, p. 32 sq. Voir aussi : Dyson, Freeman, « The question of global warming », *The New York Review of Books*, 12 juin 2008, commentant le livre de Nordhaus, William, *A Question of Balance*, Yale University Press, 2008.
- « Une grande partie des climatologues pense qu'un réchauffement » : *Avoiding Dangerous Climate Change, Report of the International Scientific Steering Committee*, Hadley Centre, 2005.
- « Le GIEC estime que, pour éviter » : *Contribution du Groupe de travail III au 4^e Rapport d'évaluation du Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat*, IPCC, 2007, p. 16.
- Conseil européen de 2004 : Conseil de l'Union européenne, 2632^e réunion, Environnement, 20 décembre 2004 (référence : 15962/04 (presse 357)).
- « La France a inscrit cet objectif » : loi n° 2005-781 du 13 juillet 2005 de programme fixant les orientations de la politique énergétique, article 2.
- « La France où l'énergie nucléaire (...) ne couvre que 17 % de la consommation d'énergie finale » : le nucléaire assure 77 % de la production d'électricité en 2007, et l'électricité représente 23 % de la consommation énergétique finale. Voir : ministère de l'Écologie, Direction générale de l'énergie et des matières premières, Observatoire de l'énergie, *Bilan énergétique de la France pour 2007*, p. 9 et 22.
- « Le ministère de l'Industrie en a tiré le bilan en 1987 » : ministère de l'Industrie, des P & T et du Tourisme, Direction générale de l'énergie et des matières premières, Service des énergies renouvelables et de l'utilisation rationnelle de l'énergie, *Les Économies d'énergie*, 1^{er} septembre 1987.
- « A conclu, dans son rapport *World Outlook* » : *World Energy Outlook 2006*, IEA, 2006, p. 192.
- « C'est tout simplement impossible » : Laponche, Bernard, *Prospective et Enjeux énergétiques mondiaux. Un nouveau paradigme énergétique*, conférence à Imagine, le futur énergétique de nos cités, 23-24 novembre 2006.
- « En finir avec le “fétichisme technologique” » : Feenberg, Andrew, *(Re)penser la technique*, La Découverte, 2004, p. 12.

Intermède

- Journée au Sénat : Le rendez-vous des citoyens du Sénat, « Environnement. L'humanité face à elle-même », 24 novembre 2007. Avec M. Sarkozy : table ronde « Vers un nouvel ordre écologique – marché régulation et économie ».
- « La meilleure façon de ne pas polluer » : Attali, Jacques, sur France Inter, répondant à Nicolas Demorand, le 16 octobre 2007.
- « Dans un article de la revue *La Nef* » : Attali, Jacques, « Vers quelle théorie économique de la croissance ? », *La Nef*, n° 52, 1973.
- « le scandale est dans les injustices » : Attali, Jacques (dir.), *Rapport de la Commission pour la libération de la croissance*, La Documentation française, 2007, p. 27.
- Débat de la Compagnie financière Edmond de Rothschild : 28 novembre 2007 au pavillon Gabriel. Lancement des fonds Écosphère World et Écosphère Europe.

4. La coopération ou le despotisme

- « Selon un psychologue américain » : Putnam, Robert, *Bowling Alone : The Collapse and Revival of American Community*, Simon & Schuster, 2001. Cité par Levine, Bruce, « Retrouver le sens de la communauté », *L'Écologiste*, octobre 2007.
- « En 1990, la planète offrait » : précisément 7,91 en 1900, 2,02 en 2005 (UNEP, *Global Environment Outlook, GEO 4*, 2007, p. 367).
- « Le risque écologique est pour l'humanité » : Viveret, Patrick, « Sortons du mur ! », *L'Âge de faire*, janvier 2008.
- Sur la rafflésie Newman, Arnold, *Les Forêts tropicales*, Larousse, 1990, p. 65.
- Sur les Caisses Desjardins · Poulin, Pierre, *Desjardins, 100 ans d'histoire*, éditions Multimondes et éditions Dorimène, 2000.
- « Contrôlant 44 % du marché de dépôt » : « Caisses Desjardins », <http://fr.wikipedia.org>, consulté le 2 juillet 2008.

- « Pèsent près de 10 % du PIB » : Mayer, Sylvie, et Caldier, Jean-Pierre, *Le Guide de l'économie équitable*, Fondation Gabriel-Péri, 2007, p. 104.
- « Titre *L'Expansion* » : Michaux, Marc, « Le mutualisme se perd dans la course aux profits », *L'Expansion*, novembre 2007.
- Sur Northern Rock : Pfimlin, Étienne, « Northern Rock : du sociétaire au contribuable », *Le Monde*, 7 février 2008.
- « Les 720 salariés de la Scopelec » : Jolivet, Yoran, « Grandir sans trahir », *Politis*, 18 octobre 2007.
- « À Montauban, Elaul » : Sanjurjo, Dante, « Scop en stock », *Politis*, 17 mai 2007.
- « Ce statut est en parfaite adéquation » : Rafaël, Amélie, propos recueillis par Schmitt, Olivier, *Le Monde 2*, 17 mai 2008.
- Sur les « objecteurs de croissance » : Dupont, Gaëlle, « Ils travaillent moins, ils gagnent moins, et ils sont heureux », *Le Monde*, 30 mai 2007. Voir, tous les mois, le journal *La Décroissance*.
- « À Carcassonne, la mairie » : « Brèves d'espoir », Reporters d'espoir, *La Grande Époque*, 16 juin 2008.
- « Un parc éolien dans l'Ille-et-Vilaine » : Le Duc, Marc, « Les habitants financent leur parc éolien », *Ouest-France*, 12 février 2008.
- « Le groupe d'épargne solidaire Finansol annonce » : communiqué de presse, « L'épargne solidaire milliardaire ! », Finansol, 26 juin 2007.
- « Le sociologue Alain Caillé » : conversation avec l'auteur le 9 juillet 2007. Voir par ailleurs Caillé, Alain, *Dé-penser l'économique*, La Découverte-MAUSS, 2005.
- « C'est un expert qui parle ». Lamy, Pascal, « Nous ne pouvons pas nous satisfaire du capitalisme », propos recueillis par Daniel Fortin et Mathieu Magnaudeix, *Challenges*, 6 décembre 2007.
- « Le marché est une institution étonnante » : Brown, Lester, *Le Plan B*, Calman-Lévy, 2007, p. 278.
- « La croissance "n'intègre pas les désordres" » : Commission pour la libération de la croissance française, *300 Décisions pour changer la France*, XO Éditions et La Documentation française, 2008, p. 11.
- « L'informatique et Internet minent » : Gorz, André, *Ecologica*, Galilée, 2008, p. 37 et 39.

- « Les très hauts revenus étaient taxés » : Reich, Robert, « L'Europe va devenir supercapitaliste », propos recueillis par Jean-Marc Vittori, *Les Échos*, 28 janvier 2008.
- Wouter Bos : cité dans « Bos calls for limits on top salaries », 4 septembre 2007, http://www.dutchnews.nl/news/archives/2007/09/bos_calls_for_limits_on_top_sa.php.
- « Une idée lancée en 1995 par une agence de l'ONU » : Millet, Damien, et Toussaint, Éric, *50 Questions, 50 Réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale, 50 questions*, CADTM-Syllepse, 2002, p. 213.
- « La planète compte dix millions de millionnaires » : *World Wealth Report 2008*, Capgemini et Merrill Lynch, juillet 2008.
- « Pour atteindre les “objectifs du millénaire” (...), on estimait » : « Communication de Mme Colette Melot sur la contribution de l'Union européenne au développement », Sénat français, 22 juin 2005, <http://www.senat.fr/ue/pac/E2867.html>.
- « Lester Brown le dit très bien » : Brown, Lester, *Le Plan B, op. cit.*, p. 219.
- « En mangeant moins de viande » : Rajendra Pachauri, propos recueillis par Christian Lossan, *Libération*, 1^{er} avril 2008.
- « La consommation d'énergie par les transports dans le monde » : UNEP, *Global Environment Outlook, GEO 4*, 2007, p. 46.
- « Comme l'a montré l'économiste Blake Alcott » : Alcott, Blake, « The sufficiency strategy : would rich-world frugality lower environmental impact ? », *Ecological Economics*, 2007.
- « Les sociologues observent ainsi » : Prêteceille, Edmond, « La ségrégation sociale a-t-elle augmenté ? », *Sociétés contemporaines*, n° 62, 2006. Guilluy, Christophe, « Lutte de places », *Vacarme*, n° 42, hiver 2008.
- « Il faut mieux répartir le travail » : voir Méda, Dominique, et Muet, Pierre-Alain, « Travailler tous, et mieux », *Le Monde*, 18 juin 2008.
- « Une bonne partie de l'oppression contemporaine » : Badiou, Alain, propos recueillis par Moussaoui, Rosa, *L'Humanité*, 6 novembre 2007.
- « Ce ne serait pas un “retour à la bougie” » : Granstedt, Ingmar, *Peut-on sortir de la folle concurrence?*, La Ligne d'horizon, 2006, p. 59.

- « Dans le schéma dominant, le monde doit suivre » : Rostow, Walter, *Les Cinq Étapes du développement économique*, Seuil, coll. « Points », 1970.
- « Des chercheurs de l'université de l'Oregon » : Wolf, Aaron, *A Long Term View of Water and Security : International Waters, National Issue, and Regional Tensions*, WBGU, 2007.

المؤلف في سطور

هيرفي كيمف

من أشهر الصحفيين الفرنسيين المهتمين بقضايا البيئة. أسس صحيفة Re-poterre - كما عمل في صحيفة Courier internationale ويعمل منذ سنوات مسؤولا عن قسم البيئة في صحيفة Le Monde الفرنسية. ولقد أصدر في هذا الإطار العديد من الكتب التي تلقي أضواء على الملفات الساخنة لأزمة البيئة مثل: التغيرات المناخية والنباتات المعدلة جينياً والتنوع الحيوي والطاقة النووية. إلى جانب ذلك يهتم بالصراعات الدولية، وأصدر كتاباً: غزة أو الحياة في قفص، لإدانة الحصار الإسرائيلي على غزة. ولقد حظى كتابه: الأثرياء يدمرون الكوكب، بصدى عالٍ كبير، وتمت ترجمته إلى العربية بالمركز القومي للترجمة. وفي إطار الدفاع عن قضية البيئة وقضية العدالة الاجتماعية في آن صدر له أخيراً كتاب: كفى للطغمة ولتحيا الديمقراطية.

- L'oligarchie ça suffit, vive la democratie, editions du Seuil, Paris, 2011.

المترجم في سطور

أنور مغيث

ليسانس آداب - قسم الفلسفة - جامعة القاهرة.

دكتوراه الفلسفة من جامعة باريس.

أستاذ الفلسفة المعاصرة بكلية الآداب جامعة حلوان.

مدير المعهد الجامعي لإعداد المعلمين باللغة الفرنسية IUFP.

أستاذ مادة الفكر العربي المعاصر بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة برشلونة المفتوحة.

له العديد من الدراسات المنشورة باللغتين العربية والفرنسية في مجالى الفلسفة والفكر العربي المعاصر.

ترجم العديد من الأعمال من الفرنسية إلى العربية منها: أسباب عملية لبير بورديو، ونقد الحداثة لأنان تورين، في علم الكتابة لجاك دريدا، وكيف يدمر الأثرياء الكوكب لهيرفى كيمف.

